

١
سلسلة حلقات



وقائع
الحلقات النقاشية
لمركز الدراسات الاستراتيجية
جامعة كربلاء

٢٠١٧

المحتويات

- تقديم ٣
- تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية على صنع القرار الاقتصادي والسياسي في العراق ٥
- قراءة في قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥م ٩
- حرية التعبير والإساءة إلى الأديان ١٣
- التدخل الروسي في سوريا وانعكاسه على مستقبل الشرق الأوسط ٣١
- جولات التراخيص النفطية في ميزان المصلحة الوطنية ٣٧
- آليات تطوير مراكز الأبحاث في العراق ٤٢
- سدّ الموصل: حقيقة الانهيار والآثار المحتملة ٧٨
- بنية داعش، اهدافها الكبرى، وأولوياتها الاستراتيجية ٩٤
- الابعاد الاقتصادية لعجز الموازنة العامة في العراق (المشاكل والحلول) ١٠٧
- الابعاد السياسية للأحداث الامنية في البصرة ١٢٢

تقديم

شهدت الساحة العراقية خلال السنوات الاخيرة احداثا ساخنة شملت جميع المجالات -السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الامنية...- وكانت بمجملها محط انظار العالم من العراقيين وغير العراقيين؛ من اجل تحليلها، وتحديد أسبابها، ونتائجها، وتطوراتها المحتملة، وقد كانت للمراكز البحثية حصة كبيرة من هذه المناقشات، ومنها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، الذي انطلق منذ بداية تأسيسه في نهاية عام ٢٠١٢ برؤية طموحة تريد ان يكون للمركز مكانته المتميزة على صعيد الرأي والتحليل الاستراتيجي، وعلى الرغم من قلة الامكانات، والتحديات الكثيرة التي اعترضت مسيرته القصيرة الا ان العاملين فيه جميعا لم تنتهي عزمهم، ولم يترددوا لحظة واحدة عن بلوغ رؤية المركز، وحمل رسالته، وتحقيق اهدافه ساعدهم في ذلك الدعم والتشجيع المستمر من رئاسة جامعة كربلاء برئاسة الاستاذ الدكتور منير حميد السعدي رئيس الجامعة، ومؤازرة كافة الزملاء والعاملين في رئاسة الجامعة والكليات المندرجة تحت لوائها، فضلا عن الدعم غير المحدود من المحيط الذي يعمل فيه المركز، وتحفيز الاصدقاء والقراء الذين يتابعون نشاطاته، فاستطاع العاملون في المركز من خلال وجود هذه البيئة الايجابية المساندة تجاوز الكثير من السلبيات والعقبات التي تعترض مسيرته، ونجح في تنفيذ الخطط البحثية المرسومة له، وفقا للضوابط والتعليمات المعمول بها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، فضلا عن النشاطات البحثية الاخرى التي قدمها من خلال عقد الندوات والحلقات البحثية العلمية المتخصصة، واعداد اوراق السياسات، وكتابة مقالات الرأي حول معظم القضايا الملحة والحساسة بموضوعية وتجرد من اي انتماء فرعي ضيق لمصلحة الانتماء الوطني للعراق، ولدفع المسيرة العلمية داخل الجامعة والوزارة الى الامام، وتقديم الاستشارات -وحسب تخصصات المركز- لكثير من الجهات في الحكومة المحلية في كربلاء المقدسة، والحكومة الاتحادية، والمجتمع....

ومن اجل تسليط الضوء على بعض من نشاطات المركز يأتي هذا الاصدار لبتضمن عدد من وقائع الحلقات النقاشية المهمة والتي عقدها المركز في المدة الماضية، لتقديم منتج ورقي للقراء من الافراد والجهات ذات العلاقة، بعد ان تم نشر الوقائع الكترونيا؛ من اجل ابراز الموضوعات الرئيسية لهذه الحلقات، وبيان طريقة معالجتها من قبل المركز، والتوصيات التي نتجت عنها، فالكثير من المشاكل- حسب اعتقاد العاملين في المركز- تستمر بالظهور مرة بعد أخرى اما للجهل بأسبابها او للجهل بآليات التعامل معها ومعالجتها، أو لعدم الرغبة في معالجتها ابتداء. وعليه اذا كان السبب في ظهور بعض المشاكل يكمن في الجهل بالاسباب او عدم معرفة اليات المعالجة، فإن هذا الاصدار يحاول تقديم بعض الخيارات المناسبة، أما اذا كان السبب يكمن في عدم الرغبة في المعالجة، فأنا لا ننصح القارئ بالاطلاع عليه؛ لأن لا نفع في وصف الدواء اذا كان المريض لا يرغب فيه اصلا.

اخيرا، يسعدنا في تقديمنا هذا ان نتقدم بالشكر والعرفان لكل الجهات المساندة والداعمة لعمل المركز، ابتداء من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، مروراً برئاسة جامعة كربلاء، وصولاً الى اصدقاء وقراء ومتابعي عمل المركز، والشكر الكبير موصول الى جميع الباحثين والعاملين في المركز لجهودهم الطيبة المستمرة من اجل استمرار مسيرته العلمية وبزخم متواصل يتصاعد يوماً بعد آخر، كذلك الشكر الجزيل لكل الزملاء والاصدقاء الذين سترد أسمائهم في هذا الاصدار، والذين اقتطعوا من وقتهم وجهدهم الثمين لتقديم ما يروونه نافعاً ومفيداً لبناء العراق، وتطوير مؤسساته البحثية.

والله ولي التوفيق

أ.م.د. خالد عليوي جواد العرداوي

مدير المركز

تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية على صنع القرار الاقتصادي والسياسي في العراق

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.



عقد مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، حلقة نقاشية بعنوان (تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية على صنع القرار الاقتصادي والسياسي في العراق)، بحضور نخبة من الأكاديميين المتخصصين . وجرى في الحلقة النقاشية تقديم ورقتين بحثيتين: الأولى بعنوان (انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد العراقي)، للدكتور حيدر حسين آل طعمة، المختص بالشؤون الاقتصادية في المركز، وتطرق فيها الباحث إلى الأسباب الكامنة وراء انخفاض أسعار النفط، والتداعيات الخطيرة على الاقتصاد العراقي. أما الورقة الأخرى فكانت بعنوان (تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية على صنع القرار السياسي العراقي)، للدكتور خالد عليوي العرداوي، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، وبين فيها الدكتور العرداوي أن العراق اليوم يعاني من مشاكل عدة، ولعل من أبرزها : " الصراعات السياسية، وتقشي الفساد المالي والإداري، وانعدام الخدمات، ومشكلة البطالة، وسوء التخطيط في مشاريع الاعمار، والحرب على الإرهاب). وإن انخفاض أسعار النفط عالميا، يأتي ليضيف مشكلة جديدة ومحرجة لصانع القرار العراقي، تؤثر على طريقة تعامله مع المشاكل الأخرى، وتستلزم اتخاذ خطوات جادة لتجاوز أزمة الموارد المالية في الخزينة العراقية بطرق علمية مدروسة، بل واستثمار هذه الأزمة للخروج بحلول جريئة وصحيحة يتخذها صانع القرار تصب في معالجة جميع المشاكل الأساسية للدولة العراقية .

وبعد عرض الورقتين، فتح مدير الجلسة باب الحوار للمختصين لمناقشة موضوع الحلقة بكافة أبعاده الاقتصادية والسياسية، لتخرج الحلقة بالنتائج والتوصيات الآتية :

النتائج:

توصل الباحثون والمختصون المشاركون إلى النتائج الآتية :

١. إن الانخفاض المتسارع في أسعار النفط لا تقف وراءه أسباب اقتصادية خالصة - مع الأخذ بنظر الاعتبار دور العامل الاقتصادي - بل إن الأسباب السياسية هي اللاعب الأساس الذي يدفع إلى جعل الانخفاض يأخذ هذه الصورة المفاجئة للجميع، ويقف على رأس الدوافع السياسية الصراع السعودي الأمريكي الغربي مع إيران وروسيا وحلفائهما من جهة، ورغبة السعودية في إبقاء نفسها متحكمة بسلة أسعار النفط عالميا .

٢. إن الأسعار لن تعاود الانتعاش، بل ربما ستتعرض إلى انتكاسات جديدة، طالما بقيت الأسباب السياسية الكامنة وراءها على حالها، ولاسيما ما يتعلق منها بتقليص نفوذ إيران في المنطقة وإعادة تنظيم علاقاتها مع جيرانها الخليجيين، وحسم ملف الصراع في سوريا، وإعادة رسم المصالح الروسية - الغربية بطريقة تضمن مصالح الطرفين .

٣. إن ضغط انخفاض الأسعار على صانع القرار العراقي قد تكون له نتائج إيجابية تجعله يعيد النظر في كثير من القرارات والخطط الخاطئة التي تسببت في هدر المال العام ومنعت الدولة من تنويع مصادر دخلها .

التوصيات:

أولاً: في الجانب الاقتصادي: يتطلب الأمر من صانع القرار العراقي اتخاذ الخطوات الآتية للإجراءات قصيرة الأمد:

١. إصلاح النظام الضريبي من خلال سن عدد من القوانين التي تسهم في توسيع الأوعية الضريبية والحد من التهرب الضريبي وتحديد أسعار جديدة للضرائب تتسجم والمقدرة التكلفة للمواطن، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم إثقال كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فضلاً على تفعيل عمل الإدارة الضريبية والقضاء على الفساد المستشري فيها منذ عقود. يذكر أن نسبة مساهمة الضرائب في الموازنة لا تتعدى (٢٪)، في حين تفوق نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في بلد مثل النرويج ما يفوق (٦٠٪)

٢. إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، إذ تكشف الموازنات العامة السابقة أن دعم وتمويل هذه الصناعات لم يحسن من أدائها الاقتصادي، فما زالت أغلب المشروعات العامة غارقة في الخسائر، وأن ما تضيفه للحكومة من إيراد أقل بكثير مما تخصصه الحكومة لها من رواتب وأجور ودعم، مما يتطلب إيقاف عمل هذه المشروعات وإعادة هيكلتها.

٣. ضغط النفقات التشغيلية عن طريق ترشيد المصروفات غير الضرورية التي تكلف الموازنة مبالغ طائلة، من نحو تكاليف التأثيث والسفر (إيفادات المسؤولين) وشراء السيارات الفارهة، والعمل على تقليص جيوش الحميات والموظفين للرناسات الثلاث، وخفض رواتب ومخصصات الدرجات العليا .

٤. تشديد الرقابة في كافة دوائر ووزارات الدولة للحد من الفساد وكشف المشاريع الوهمية التي تكلف الدولة سنوياً مليارات الدولارات، فضلاً عن إجراء مسح شامل للتحقق من الفضائيين والوهميين .

٥. تعبئة مدخرات القطاع العائلي عن طريق إصدار سندات بفئات صغيرة وبأسعار فائدة مغرية تحفز الأفراد على الاكتتاب، وهذا الإجراء من شأنه توفير أموال لا بأس بها للحكومة، فضلاً عن تقليص الاستهلاك غير الضروري والترفي الذي بات يشكل ثقافة لدى المستهلك العراقي

الإجراءات طويلة الأمد:

١. إنشاء صندوق سيادي لثروة العراق يعمل كمصد مالي وكضمان للأجيال القادمة عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمار هذه المدخرات في محفظة مالية متنوعة. يُذكر أن السعودية تملك وافيّات على صعيد المالية العامة لتعويض تأثير أي عجز محلي محتمل بسبب هبوط أسعار النفط، إذ تقدر احتياطياتها المالية بـ (٧٤٠) مليار دولار، تعمل في الغالب على تعويض بعض الآثار السلبية لأسعار النفط المنخفضة جداً.

٢. تنشيط القطاع السياحي للبلد والاستفادة من السياحة الدينية في رفد وتمويل الموازنة العامة بالعملة الأجنبية، إذ يقدر عدد السواح الوافدين إلى العراق خلال العام ٢٠١٤، قرابة (١٠) مليون سائح.

٣. زيادة الإنتاج النفطي وإعادة النظر في الخطط الإنتاجية المبرمة بين الحكومة والشركات الأجنبية المستثمرة.

٤. إيقاف هدر الغاز الطبيعي عبر التعاقد مع شركات عالمية مختصة، مما يوفر للعراق مصدراً مهماً للإيراد عبر تصديره، ويحد من استيراد الغاز من دول الجوار.

٥. ترشيق الحكومة عبر إعادة هيكلة ودمج الوزارات والدوائر الحكومية بما يتلاءم والحاجة الفعلية لها.

٦. العمل على استرجاع كافة الأموال المحجوزة في مختلف بلدان العالم عبر تنشيط عمل سفراء العراق في هذه البلدان .

٧. التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر خصخصة المشاريع العامة التي تكبد الموازنة مبالغ طائلة دون تحقيق أي عائد يذكر.

٨. تنشيط القطاعات الإنتاجية (خصوصاً الزراعة والصناعات البتروكيمياوية)، والنهوض بها؛ من أجل تنويع الاقتصاد العراقي وتخليصه من الاختلال الهيكلي الذي سببه الاعتماد المزمّن على النفط .

ثانياً : في الجانب السياسي: يتطلب الأمر من صانع القرار العراقي اتخاذ الآتي :

١. ترشيد الصراعات السياسية بين الشركاء في العملية السياسية، ليكون سلوك النخبة نابعاً من الحرص على المصلحة الوطنية، والوصول إلى نتيجة لا تكون فيها مصالح النخبة الضيقة منبعاً لدعوات تزيد الأمر سوءاً من قبيل تقسيم العراق واستغلال وضع الحكومة الاتحادية الحرج لفرض شروط جديدة لا يمكن التفاوض بشأنها.

٢. تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة لمؤسسات الدولة كافة؛ من أجل محاربة الفساد المالي والإداري الذي تسبب بضياع معظم موارد البلاد، والحرص على استعادة الأموال المسروقة من خزينة الدولة بطرق قانونية ومحاسبية عملية .

٣. زيادة الوعي الشعبي بحجم الأزمة المالية وخطورتها، وما يجب على عموم الشعب معرفته والعمل به .

٤. تعزيز الثقة بين صانع القرار وقاعدته الشعبية؛ من أجل أن تكون قراراته الصادرة في ظل الأزمة محل تقدير من الناس، وخلق شعور متبادل بضرورة العمل معا على تلافي الخطر الذي يسببه انخفاض الأسعار .

٥. تحويل مزيد من الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الاتحادية إلى الحكومات المحلية؛ لإشراك الأخيرة بشكل مؤثر في إدارة مواردها الاقتصادية، وخلق فرصها الاقتصادية المناسبة، وترتيب أولوياتها .

٦. استثمار التوافق السياسي الموجود بين الكتل في الوقت الحاضر؛ لإيجاد برنامج اقتصادي متكامل يحقق الفاعلية للاقتصاد العراقي.

٧. إن النقص الاقتصادي يجب أن لا يؤثر على خطة الدولة في مواجهة الإرهاب؛ لأن أي نقص في تمويل هذه الخطة سيجعل المبادرة بيد القوى الإرهابية على حساب قوة الدولة، كما لا يمكن استنفاد موارد الدولة في خطة محاربة الإرهاب بشكل يؤثر على المصالح الشعبية. وفي ظل هذه المعادلة الصعبة من المفيد أن يعمل صانع القرار العراقي على إيجاد صندوق دولي لمحاربة الإرهاب في العراق، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها قوى الإرهاب، تشارك فيه الدول الإقليمية الفاعلة كالسعودية وإيران وتركيا ودول الخليج، والقوى الدولية الكبرى كأوروبا واليابان والولايات المتحدة وكندا، ويدار بإشراف مشترك من الأمم المتحدة والحكومة العراقية. ٨. إعادة النظر في سياسة العراق الخارجية؛ ليكون صانع القرار العراقي بمنأى عن تقاطع المصالح الحرج بين القوى الإقليمية والدولية، وليلعب دورا فاعلا في انفراج الأزمات الإقليمية والدولية بشكل يخدم السلم والأمن الدوليين .

٩. يتطلب الحفاظ على وحدة العراق وتجاوز أزماته الخطيرة، ومن بينها أزمة أسعار النفط المتداعية، وبناء العلاقة بين المكونات على أساس وحدة المصالح لا على الاستئثار بالسلطة والإكراه في الوجود .

١٠. أخيرا، يشكل العدد الكبير لأعضاء السلطة التشريعية العراقية، والعدد الكبير لوزارات الدولة، وضخامة الامتيازات والمخصصات للمسؤولين الكبار عامل هدر في ثروة العراق الحالية والمستقبلية، مما يتطلب من صانع القرار في البلد اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة لمعالجة هذا الخلل تصب في المصلحة العليا للعراق.

قراءة في قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥م

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥.



عقد مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء يوم الخميس المصادف ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥م حلقة نقاشية بعنوان (قراءة في قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥)؛ من أجل الوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها والبنود التي احتوتها. وحضر الحلقة عدد من المختصين الاقتصاديين والسياسيين. وقد أدارها الدكتور عامر عمران المعموري، أستاذ الاسواق المالية في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء. وقدمت فيها ورقنتين بحثيتين :-

-الورقة الأولى: قدمها د. عامر عمران المعموري، وتطرق من خلالها إلى إشكالية إقرار الموازنة، وهي ليست ببعيدة عن الإشكالية الأكبر في تغيير المشهد الاقتصادي، والمرتبطة بالمشهد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م. وطرح د. عامر تساؤلاً بيّن فيه أنه ليس من الممكن وضع موازنة لعام قادم ونحن لم نضع موازنة لعام سابق، وهذه مشكلة كبيرة تتمثل في عدم الترابط بين الموازنات. وكما هو متعارف عليه في البلدان الغربية أن السياسة تتبع الاقتصاد لكن في بلداننا النامية ومنها العراق، فإن الاقتصاد يتبع السياسة ولا يمكن الفصل بينهما، وإن تجربة مجلس الإعمار العراقي تمثل تجربة مضيئة في تاريخ الاقتصاد العراقي. ومن المسلم به أن الموازنة العامة هي وثيقة تعبر عن الإيرادات والنفقات، ويتم تبويبها ضمن أبواب يتم إعدادها من قبل المختصين وهذا ما نفكر له في موازنتنا؛ لأنها تم إعدادها من قبل أشخاص غير مختصين هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الركوز إلى النفط يمثل خطراً كبيراً؛ لكونه سلعة اقتصادية - سياسية، ويتأثر بالصراعات الدولية التي قد تحدث مستقبلاً. تعد هذه الموازنة

موازنة ترضية خواطر، وإن نقاط التقاطع قبل إقرار الموازنة العامة ليست ببعيدة، وأبرزها: مشكلة الإقليم والمركز، والمهجرين، والحرس الوطني، علماً أن القطاع العام اليوم يتعرض إلى بطلالة مقنعة وأن الأهمية تكمن في النوع لا في الكم. إن الاعتماد على سعر \$٥٦ للبرميل هو بعيد عن الأسعار العالمية التي وصلت إلى \$٤٦ للبرميل، وهذا بعيد عن الواقع. وزيادة على ذلك فإن اعتماد كميات تصدير كبيرة تبخل

(٣٠٠) ألف برميل لكركوك و (٢٥٠) ألف برميل لكردستان عبر الأنبوب الكردي تمثل خطراً في حال عدم التنفيذ لكون نفط كركوك بأغلب مناطقه معرض للخطر. أما الأكراد فهم اليوم يتبعون مبدأ "لوي الأذرع" وطلب المزيد من التنازلات في التعامل مع المركز، وتفاصيل الإيرادات لا يوجد شيء يذكر عنها في الموازنة.

ومن أبرز النقاط المهمة التي تشكل سلباً على الموازنة ذكرها د. عامر هي: إن هذه الموازنة موازنة بنود وليست موازنة برامج. والتفويض الكامل لوزير المالية ومنحه صلاحيات واسعة لم تكن موجودة في الموازنات السابقة، مثل الالتجاء والاقتراض من الخارج في حال عدم إيفاء المركز أو الإقليم بالحقوق النفطية التي نص عليها الاتفاق بينهما فما هو مستقبل الموازنة؟ إطفاء السلف من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٢م دون تحديد نوع السلفة ومن المستفيد منها يفتح الباب مشرعاً للهدر في المال العام. كما تم وضع معدل فائدة ٢٪ على القروض الزراعية والعقارية، فأين خطط التنمية من ذلك؟ وبما أننا نستند في تشريعاتنا إلى الدين الإسلامي، فلماذا تم فرض ضريبة على المشروبات الكحولية في نص الموازنة؟ وختم د. عامر ورقته بالقول: إن المستفيد الوحيد من هذه الموازنة هم الأكراد، وقد تحققت فيها جميع مطالبهم وحصلوا على ما نسبته ربع الميزانية من خلال تخصيص ١٧٪ حصة الإقليم، و ٢٪ لما يعرف بالبترودولار، وتخصيص جزء من مخصصات القوات البرية لقوات البيشمركة.

- الورقة الثانية: قدمها د. حيدر حسين آل طعمة، أستاذ العلوم الاقتصادية في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، والباحث الاقتصادي المنسب لمركز الدراسات الاستراتيجية. وذكر في بداية حديثه أن إدارة الحكومة للموارد الوطنية في ظل خيارات القوى السياسية المهيمنة تمثل تطلعات المجتمع بفئاته المختلفة وهي بادرة خير. وطرح عدداً من التساؤلات كان أبرزها: ١. هل تعكس موازنة ٢٠١٥ ملامح جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي أم كانت موازنة ردود أفعال؟.

٢. هل مازال الانقسام قائم ما بين آلية إعداد وإدارة الموازنة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية؟. هذه التساؤلات سوف يتم الإجابة عليها من خلال تحديد الإيجابيات والسلبيات التي تسم هذه الموازنة، ومن أبرز هذه الإيجابيات ما يأتي:-

١. إقرار الموازنة في وقت قصير (في نهاية شهر كانون الثاني) سوف يعالج لنا مشكلة الموازنات السابقة وآلية إقرارها بوقت متأخر من السنة.

٢. تقاؤل المستثمرين ورجال الأعمال وتحفيز كافة الأنشطة التجارية.

٣. تقليص حجم الاعتماد على النفط بنسبة ٦٥٪ علماً أنه في السابق كان الاعتماد على النفط

بنسبة ٩٠٪ وهذا يعني تحرراً جزئياً من الهيمنة النفطية.

٤. تقليص الترهل الحكومي الحاصل، من خلال تقديم كشوفات شهرية للمشاريع التي تزيد عن ١٠ مليارات حول العمل المنتج والمصروفات.

٥. ترشيد الموازنة من خلال وضع عدد من المواد القانونية واحكام الرقابة على التنفيذ.

أما عن السلبيات فيمكن إدراجها بالاتي :-

١. تمرير الموازنة وفق تقديرات سعرية مرتفعة (٥٦).

٢. ارتفاع حصة الإقليم لأكثر من ٢٢٪.

٣. تحديد سعر صرف مبيعات البنك المركزي بـ (٧٥٠٠٠) مليون دولار، وهذا فيه مخالفة قانونية لنص المادة ٥٦ من قانون البنك المركزي لعام ٢٠٠٤.

٤. غياب البعد الاقتصادي والاجتماعي في بنود الموازنة .

وبعد عرض الورقتين من قبل الباحثين فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور وكان أبرزها:-

د. خالد العرداوي: مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء: أكد على الحاجة إلى التقارب ما بين العلوم المختلفة ووجوب تلاقيها مع بعضها، وأن تغيير النظام السياسي في العراق لا يعني إلغاء التزامات الدولة اتجاه الدول الأخرى، فلو كان لدينا صانع قرار بارع لاستطاع تجاوز هذه المرحلة بكافة التزاماتها.

وطرح الدكتور العرداوي تساؤلات أبرزها :

أ- عقود التراخيص النفطية، لماذا لم تنهض نهضة حقيقية بكميات النفط العراقي المنتجة؟.

ب- ألم يكن الأفضل أن تتحول آلية الادّخار الإجباري على كبار المسؤولين إلى سندات خزينة الدولة.

ت- إن الوضع الاقتصادي الحرج في العراق، وعجز الحكومة الاتحادية عن مواجهة الضغوط الشعبية ألا يمكن أن يقود في النهاية إلى الدفع باتجاه مشروع التقسيم بعد أن فشل هذا المشروع بصيغته الطائفية وأجنداته الخارجية، فيكون الاقتصاد وليس السياسة سببا في تقسيم العراق كما حصل في الاتحاد السوفيتي السابق؟.

د. عباس الدعيمي، أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، ذكر أن هناك مخاوف حقيقية لأبناء الشعب العراقي حول ما تمثله الموازنة لهم، فهم يتقاضون أجوراً ومرتباً لكونهم موظفين ومتقاعدين، ولم تعرض الموازنة ببنداتها التفصيلية لكون العلة تكمن في تفاصيلها التي لم تطرح بعد، وافتقار الموازنة للحسابات الختامية مما يوجب مراقبة ومتابعة المكاسب لهذه الموازنة وليس إقرارها فقط عن طريق الإدارة الكفوة التي تعمل على المنافع. وأكد أيضاً على وجوب إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الحكومية، علماً أنه يوجد عدد من المؤسسات لا جدوى من وجودها على أرض الواقع. وتطرق أيضاً إلى مسألة تنويع الإيرادات الزراعية والصناعية، ولاسيما أن مقومات نجاحها متوفرة لكن ذلك يتطلب المتابعة والتنفيذ على أرض الواقع

مع تسهيل عملية الاقتراض الداخلي.

• د. حسين أحمد السرحان، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، أن الموازنة تشكل الفلسفة العامة للدولة، وأن المادة الدستورية رقم ٢٦ في الفقرة (هـ) تبين ذلك، وأن العجز سوف يظهر بصورة جلية في عدم مقدرة الإقليم والجنوب عن تصدير العدد المطلوب من البراميل النفطية، كما ذكر أنه تم تخصيص درجات وظيفية لعدد من الوزارات التي تعاني من البطالة المقنعة وهي في الحقيقة وزارات عاطلة، كوزارة الصناعة مثلاً، فما الغاية من تخصيص هذه الدرجات إذا كان بالإمكان استغلالها والاستفادة منها في وزارات أخرى .

وفي ختام الحلقة النقاشية، تمنى الحضور أن تجد مناقشتها والآراء التي طرحت فيها طريقها إلى صانع القرار العراقي ليضعها في الحسبان، والاستفادة منها في بناء رؤية اقتصادية شاملة للدولة العراقية في المرحلة الحالية وفي المستقبل.

حرية التعبير والإساءة إلى الأديان

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ٢٦ شباط/ فبراير/ ٢٠١٥.



عقد مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء في ٢٦ شباط/ فبراير/ ٢٠١٥م حلقة نقاشية بعنوان (حرية التعبير والإساءة إلى الأديان). وكانت بثلاث أوراق بحثية، لكل من الدكتور علاء إبراهيم الحسيني معاون عميد كلية القانون/ جامعة كربلاء، والدكتور سامر مؤيد عبد اللطيف الباحث في مركز الدراسات القانونية والدستورية/ جامعة كربلاء، والمدرس المساعد حيدر رضا محمد، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء.

وقد بدأت الجلسة بالترحيب بالحضور، وذكر اهمية الموضوع، وخطورته على مستقبل المنطقة والعالم، وتأثيراته على الوضع في العراق، ثم فسح مدير الجلسة المجال للمحاضرين لتقديم أوراقهم البحثية. ف جاء في ورقة الدكتور علاء إبراهيم الحسيني الموسومة بـ (الموقف القانوني من حرية التعبير والإساءة إلى الأديان) قوله:

إن الحرية: تعني التمتع بالملكات الذاتية بعيداً عن القيود الخارجية، بل هي السلطة على الذات. وان الانسان الحر هو سيد نفسه والمختار لأقواله وأفعاله، أي انها حرية الفرد في التعبير الحر عما يعتنقه من افكار وما يؤمن به من آراء في مختلف الميادين: سياسية واقتصادية واجتماعية، دون المساس بالنظام العام وحقوق الآخرين. والتعبير عن الرأي يأخذ العديد من الاشكال بعضها فردي والآخر جماعي، كما في الكلام والرسم والكريكاتير والمظاهرات والاعتصامات وغيرها من الوسائل ولاسيما ذات الطابع الإعلامي والصحفي مقروء او مسموع او مرئي، بيد انها كحرية لا بد ان تنظم من قبل السلطة المختصة حتى لا تتحول الى فوضى، شريطة ان لا يؤدي ذلك الى مصادرة اصل الحرية، فلا بد من احترام حقوق وحرريات الغير وعدم المساس بسمعتهم

او شرفهم او نزاهتهم دون مبرر مقبول قانوناً وعدم الاخلال بالنظام العام والآداب العامة او بما يؤدي الى اثاره النزاعات العنصرية او الاثنية او الدينية... الخ.
من خصائص حرية التعبير :-

- ١-حق عام : اي انه مقرر للكافة وغير مقصور على الصحفيين فقط.
 - ٢-حق نسبي : فهو ينتهي حيث تبدأ حقوق الآخرين وبما لا يتعارض مع النظام العام.
 - ٣-حق ايجابي : سواء اخذ صورة الموافقة ام الرفض لأمر معين ام توجيه النقد لموقف او دولة او شخص.
- اما اهم الحدود التي توطر حق التعبير عن الرأي :-

١-احترام الدستور: لا جدال في ان كل فرد عليه التزام أساسي باحترام الدستور، فهو الاساس القانوني للحقوق والحريات الوطنية ويضع القيود والحدود الواجب الالتزام بها. اما القانون فينظم الحقوق والحريات فلا بد ان تكون حرية الرأي والتعبير تمارس بشكل يتفق مع الدستور حتى لا يقع الشخص تحت طائلة المساءلة القانونية .

٢-حماية النظام العام والآداب: النظام العام، مجموعة المصالح العليا الاساسية للجماعة، او مجموعة الأسس والدعامات التي تقوم عليها الجماعة وكيانها. اما الآداب، فهي مجموعة الأسس الاخلاقية المعنوية الضرورية لكيان المجتمع بما يكفل بقاءه سليماً بعيداً كل ما يعكر صفو العلاقات الاجتماعية، او مجموعة المبادئ الاخلاقية التي تعارف عليها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وهي مكون معنوي من مكونات النظام العام .

٣-حماية حريات الآخرين: فمبدأ المساواة يحتم احترام حقوق وحريات الآخرين.
اما عن حرية العقيدة: فهي تعني مجموعة القيم المعنوية التي يؤمن بها الانسان وانعقدت عليها نفسه وارتبط بها روحياً. وتظهر بشكل ممارسات خاصة كشعائر وعبادات وطقوس دينية. ولكون الايمان بالاديان ينصرف الى الاشياء غير المنظورة والمعنوية فله ارتباط بحرية الرأي. وهناك علاقة بين حرية العقيدة وحرية التعبير.

ولكل شعب مقدساته ورموزه الدينية التي يحرص على صيانتها، فان كانت حرية التعبير مكفولة فهي لا تعني الاساءة الى لأديان.

الاساس الدولي لحرية الرأي والتعبير :

اولاً: الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر عام ١٩٤٨ (المادة ١٩: لكل فرد حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الانباء والافكار وتلقيها ...) ثانياً: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الصادر عام ١٩٦٦ (المادة ١٩: ١- لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل ٢- لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات او الافكار ...)

ثالثاً: الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان، الموقعة في روما ١٩٥٠ (المادة ١٠) هي الاخرى اكدت حق كل فرد في التفكير والتعبير عن رأيه ومعتقداته واقامة الشعائر وممارستها ورعايتها بطريقة فردية وجماعية علنية او خاصة، وحقه في التعبير عن رأيه بالنشر وتلقي المعلومات والافكار ..

رابعاً: الميثاق الاوربي، الموقع من قبل دول الاتحاد الاوربي في ١٢/٧/٢٠٠٠. اكدت فيه الدول الاوربية جميعاً تمسكها بحرية الرأي والتعبير وحرية الحصول على المعلومات وارسالها دون تدخل السلطات العامة.

خامساً: الميثاق العربي لحقوق الانسان المعتمد من دول مجلس الجامعة العربية في ٢٣/٥/٢٠٠٤. ورد فيه نص المادة (٢٤) حق كل مواطن عربي في الرأي والتعبير.

الاساس الوطني لحرية الرأي والتعبير في العراق
ورد في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ المادة (٣٨): تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب العامة
اولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.
ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والإعلام والنشر.
ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

الاساس القانوني لحرية الرأي والتعبير في القانون الفرنسي:
١-صادقت فرنسا على الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان عام ١٩٥٠ التي أوردت هذه الحرية في المادة (١٠)، بل فرنسا طرف في عقد الاتفاقية.
٢-صادقت فرنسا على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ وما تضمنه من التأكيد على حرية الرأي بالمادة (١٩). و أورد العهد قيوداً على حرية الرأي في المادة ذاتها الفقرة (٢): ((ضرورة احترام حقوق الغير وسمعتهم والنظام العام)).
٣-ما اكده الميثاق الاوربي لعام ٢٠٠٠ من ضرورة احترام حقوق الغير.
٤-ما ورد في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ في المادة (١): تكون فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة وعلمانية وديمقراطية تكفل تساوي جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز بينهم على اساس الاصل او العرق او الديانة وتحترم جميع معتقداتهم.
٥-ما ورد في دستور فرنسا ١٩٥٨ المادة (٥٥) تكون للمعاهدات او الاتفاقيات المصدق او الموافق عليها حسب الاصول عند نشرها الغلبة على القوانين التي يصدرها البرلمان.
اي ان فرنسا تأخذ بسمو القانون الدولي على دستور الجمهورية ولا يجوز التذرع بان القانون الداخلي الفرنسي يكفل حرية التعبير من دون ضوابط محددة او قيود موضوعية

قانون جيسوفابايوس عام ١٩٩٠

اقرت الجمعية الوطنية الفرنسية قانون جيسوفابايوس. والمروج الحقيقي لهذا القانون الحاخام اليهودي رينيه صامويل سيرات. وسمي القانون باسم مقدمه (جان كلود جيسو). وساعد على ذلك (لوران فابايوس) رئيس الجمعية الوطنية آنذاك، ورئيس الوزراء في عهد (فرانسوا ميتران). وينص القانون على معاقبة كل من يعبر بكلمات او افعال تتم عن عنصرية او مناهضة للسامية

وتحض على الكراهية العرقية. وهو تعديل لقانون حرية الصحافة الفرنسي الصادر عام ١٨٨١، حيث تم تعديل المادة (٢٤)، وورد في التعديل كل من حرص بالوسائل الاعلامية على التمييز او الكراهية او العنف ضد شخص او مجموعة اشخاص بسبب اصلهم او انتمائهم لجماعة او لأمة او لعرق او لدين فيعاقب بسنة حبس وبغرامة (٤٥٠٠٠) يورو او بإحدى هاتين العقوبتين. والقانون بحقيقته موجه لمعاقبة من ينكر إبادة اليهود في الحرب العالمية الثانية.

موقف قانون العقوبات العراقي :-

ورد في الفصل الثالث من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المسؤولية عن جرائم النشر:

المادة (٨١): مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجزائية بالنسبة الى مؤلف الكتاب او واضع الرسم الى غير ذلك من طرق التعبير، يعاقب رئيس تحرير الصحيفة بصفته فاعلاً للجرائم التي ارتكبت بواسطة صحيفته. واذا لم يكن ثمة رئيس تحرير، يعاقب المحرر المسؤول عن القسم الذي يحصل فيه النشر. ومع ذلك، يعفى من العقاب اي منهما اذا ما ثبت في اثناء التحقيق ان النشر حصل بدون علمه وقدم ما لديه من المعلومات او الاوراق المساعدة على معرفة الناشر الحقيقي).

المادة (٨٢): اذا كانت الكتابة او الرسم او طرق التعبير الاخرى التي استعملت في ارتكاب الجريمة قد وضعت او نشرت خارج البلاد او لم يمكن معرفة مرتكب الجريمة، عوقب المستورد والطابع بصفتهما فاعلين، فإن تعذر فالبائع والموزع والملصق، وذلك مالم يظهر من ظروف الدعوى انه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة او الرسم او طرق التعبير عن الرأي).

المادة (٨٣): لا يعفى من المسؤولية في جرائم النشر كون الكتابة او الرسم وطرق التعبير الاخرى نقلت او ترجمت من نشرات صدرت في العراق او الخارج او انها لم تزدد عن ترديد اشاعات او روايات عن الغير).

المادة (٤٣٣: ١- القذف هو إسناد واقعة معينة الى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها - لو صحت - ان توجب عقاب من اسندت اليه او احتقاره عند اهل وطنه. ويعاقب من قذف غيره بالحبس والغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين. واذا وقع القذف بطريق النشر في الصحف او المطبوعات او بإحدى طرق الاعلام الاخرى عد ذلك ظرفاً مشدداً.

٢- لا يقبل من القاذف إقامة الدليل على ما اسنده إلا اذا كان القذف موجها الى موظف او مكلف بخدمة عامة او الى شخص ذي صفة نيابية عامة او كان يتولى عملاً يتعلق بمصالح الجمهور وكان ما اسنده القاذف متصلاً بوظيفة المقذوف او عمله، فاذا اقام الدليل على ما اسنده انتفت الجريمة).

المادة (٤٣٤: السب هو رمي الغير بما يخدش شرفه او اعتبره او يجرح شعوره وان لم يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة. ويعاقب من سب غيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تزيد على مائة دينار او بإحدى هاتين العقوبتين. واذا وقع السب بطريق النشر في الصحف او المطبوعات او بإحدى طرق الاعلام الاخرى عد ذلك ظرفاً مشدداً).

محكمة النشر العراقية

التي انشئت بقرار من مجلس القضاء الاعلى العراقي في بيانه المرقم (٢٠١٠/٨١) القاضي بتشكيل محكمة مختصة بقضايا النشر والإعلام في رئاسة استئناف الرصافة لتتولى النظر في الشكاوى المتعلقة بالإعلام والنشر بشقيها المدني والجزائي استناداً لإحكام المادة (٣٢) من قانون تنظيم السلطة القضائية رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ لوزير العدل (رئيس مجلس القضاء الأعلى) بناءً على اقتراح رئيس محكمة الاستئناف تشكيل محكمة جنح للنظر في نوع واحد أو أكثر من الدعاوى. ومن ثم، فهذه المحكمة تختص بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن جرائم النشر بأي وسيلة من وسائل العلانية في العراق واختصاصها شامل لجميع المحافظات ماعدا إقليم كردستان.

أما الورقة الثانية: فكانت للدكتور سامر مؤيد عبد اللطيف الموسومة: بـ(أحداث شارلي ايبود وتداعياتها على علاقات الغرب بالعالم الإسلامي)، وجاء فيها:

إن الهجوم على صحيفة شارلي ايبود الفرنسية الساخرة الذي راح ضحيته (١٧) من المحررين فيها، جاء ليضع علاقات الغرب مع العالم الإسلامي على المحك من جديد، بعد تصاعد موجة من الغضب في الغرب ضد الإسلام والمسلمين.^١

إن تناول حادث "شارلي ايبود" بالنظر يظهر أنه ارتداد لهزات تاريخية عميقة، تعود إلى مرحلة الوجود الإسلامي- العربي في الأندلس الذي يعد أقلها دموية وأكثرها تفاعلاً قبل أن تنفجر الحروب الصليبية التي افضت إلى خسائر للطرفين بالأرواح والممتلكات طوال أربعة قرون خلت، ومن ثم تمدد العثمانيون إلى أوروبا لمدة خمسة قرون على الأقل ساد فيها السيف والقتل من جانب آخر، يعكس هذا الحادث الطبيعة الخلافية المؤتنة للعلاقة بين أنموذجين حضاريين مختلفين (الإسلامي والغربي)، وي طرح ثمار التصورات القائمة على محاولات تعميم الخطاب الحدائثي الغربي ونسقه الثقافي، وإعطائه طابع الكلية والشرعية في ممارسة الاستلاب، والنظرة المختلفة للآخر في المتراكم السليبي والموروث اللامتسامح، التي تجري محاولات لاجتراره تحت عناوين مختلفة، من التعصب والتطرف والغلو، سواء كانت من جانب الغرب أم من جانب العرب والمسلمين.^٢

وهي رحلة قد شرعت منذ انطلاقة عصر النهضة الأوروبية، وشرعت الأبواب على صدامات متتالية لأسباب مختلفة وتحت عناوين اقتصادية وثقافية متعددة، ليس آخرها غزو أفغانستان والعراق، أو ما حدث للصحيفة يولاندس بوسطن "٢٠٠٥ في الدانمارك، أو فيلم "فتنة" المسمي للنبي) صلى الله عليه وآله وسلم) في هولندا، أو الصحيفة الفرنسية الساخرة "شارلي ايبود" والغاية والتي لا يمكن ترجمتها على أنها حماية "الحق في التعبير" بقدر ما هو استقراز للآخر خدمة لتلك

١ د. محمد نور الدين، «شارلي ايبود» والعلاقة بين الغرب والإسلام، مقال منشور على موقع BBC العربي، السبت ١٧-٠١-٢٠١٥ على الرابط: <http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/>

٢ عبد الحسين شعبان، ما بعد «شارلي ايبود» .. الإسلامولوجيا والإسلامفوبيا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمركز الخليج للدراسات الأربعة، كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط: <http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/d>

النظرة الإقصائية أو حتى لتحقيق أجندات محددة^٣.

أي بعبارة أخرى: إن ما حدث لشارلي ايبندو يعد إفرازا أو محاولة لإعادة إنتاج أطروحة الصراع الحضاري التي روج لها "هنتغتون" و"برنارد لويس" وغيرهما؛ عبر ربط قيم التنوير، مثل الحرية بالديمقراطيات الغربية الليبرالية، ووضعها في مواجهة إسلام قروسطي وعنيف، في محاولة لبعث سردية شائعة إلى الواجهة مجدداً، تُصوّر العرب والمسلمين بأنهم عاجزون عن احتضان هذه القيم. وما تقدم، يطرح السؤال المحوري حول تداعيات هذا الحادث الإرهابي على مسار علاقات الغرب بالعالم الإسلامي؟. وفي معرض الاجابة عنه سيتم تقسيم الدراسة بين دائرتين، الأولى هي تداعيات ذلك الحادث على الجالية المسلمة في أوروبا، والثانية هي العالم الإسلامي خارج أوروبا.

المحور الأول: تداعيات الهجوم على الجاليات المسلمة في أوروبا
استتبع أحداث شارلي ايبندو في فرنسا موجة ارتدادية من الأحداث والتداعيات التي لم تقتصر على فرنسا بعينها دون سائر الدول الأوروبية وغيرها. وبالمثل شملت هذه التداعيات أكثر من مستوى كان اقربها لدائرة الأحداث هو المستوى الاجتماعي والأمني والسياسي، وهذا ما سيتم تناوله تباعاً ضمن هذا المحور.

أولاً: التداعيات الاجتماعية

أسهم الهجوم بشكل مباشر وسريع في إحياء مشاعر العداء والكراهية والانتقام والثأر ضد المسلمين في الدائرة الأكثر قرباً على الحدث، بعد أن نجحت قوى اليمين في شحن الشارع بها باستمرار^٤، ولذلك لم يكن مستغرباً ارتفاع منسوب الموجات العنصرية الإقصائية المصحوبة بأعمال عنف ضد مصالح وافراد الجالية الإسلامية في الكثير من العواصم الغربية، حتى سجل مركز مكافحة الإسلاموفوبيا^٥ في فرنسا (٥٤) اعتداء ضد المسلمين في فرنسا منذ هجمات شارلي ايبندو، مصحوبا بمهاجمة (٢١) مسجداً بأدوات حارقة، والرمي بالحجارة، ووضع رؤوس الخنازير على أبوابها، وبكتابات عنصرية حادة^٦.

^٣ السعيد رشدي، جدل الذات والآخر في حادث «شارلي ايبندو». مقال منشور على الموقع: <http://essaidrochdi.blogspot.com/>

/com

^٤ محمد صلاح الدين المستأوي، حول تداعيات «شارلي ايبندو» في الساحة الفرنسية على الإسلام والمسلمين. الثلاثاء ٣ شباط (فبراير) ٢٠١٥. الرابط: <http://www.mestaoui.tn/>

^٥ أوردت في العديد من الكتابات الاعلامية والاكاديمية الغربية مضامين فكرية الغرض منها تخويف رأي العالم الغربي من المسلمين وتسويغ كل ممارسات الإقصاء والإفقار والتهميش لهم، أو ما يسمى أسلمة أوروبا، مع القول: إن الخطر هو من جميع المسلمين، وليس فقط ممن يسمونهم إرهابيين، حتى جعل بعض المحليين يعتقدون من باب المزحة أن ألمانيا في عام ٢٠٥٠ ستصبح جمهورية ألمانيا الإسلامية.

^٦ الإسلاموفوبيا Islamophobia هو لفظ يتكون من كلمتين: إسلام وفوبيا. الفوبيا هي خوف مرضي يسيطر على وجدان الإنسان الذي يعاني منه، لكن مصطلح "الإسلاموفوبيا" يعني صورة نمطية مسبقة عن الإسلام والمسلمين تخلق الكراهية والعداء للإسلام تروج عن طريق وسائل الإعلام بهدف تخويف الشعوب الغربية من زيادة عدد المسلمين في بلدانهم، وفي الوقت عينه تثير الحروب العسكرية التي يشنها الغرب على بلادهم

^٧ عبد الحسين شعبان، مصدر سابق

وما تقدم لا يسهم في تفاقم مشكلات الاندماج في المجتمعات الفرنسية و أمكنة أخرى في أوروبا، حيث يعاني المواطنون المتحدرون من أصول إسلامية من عدم مساواة كبير فحسب^٨، بل ويضع الجاليات الإسلامية في البلدان الأوروبية أيضا في دائرة الشبهات ، وثمة خطر من أن تتحول الأقلية المسلمة في فرنسا إلى كبش محرقة عندما يضاف على هؤلاء المتطرفين صفة إيجابية باعتبارهم مقاتلين من أجل الحرية يناهضون الاستعمار ويقاومون الامبريالية^٩ . وفي طرح مثل هكذا احتفاء ضمني - وان يكن غير مقصود بالعمل الإرهابي - يدعم جهود التجنيد التي يقوم بها مجاهدو "الدولة الإسلامية" والقاعدة، في وقت تشهد البلدان العربية تصاعداً في التدخل الأجنبي، بدءاً من مالي وصولاً إلى العراق.

وهو الطرح الذي تبناه بعض الفرنسيين والأوروبيين حينما اعتقدوا أن بصراعهم في سوريا والعراق، يصدر عن الشباب الجهادي الأوروبي أو الجزائري والمغربي، فيتحركون من ثقلهم، ليستوردوا مسيحيي هذين البلدين من أجل تأمين التوازن في فرنسا والمجتمعات الأوروبية بالمسيحيين المشاركة والعرب المهاجرين إلى هناك. غير أن هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً، إذ ان الاستراتيجية القائمة في العقل التكفيري قد فاقت - ببعض مضامينها - قدرة السلطة الفرنسية على الامتصاص، وتلك هي الخطورة التي اصابت النسيج الاجتماعي الغربي عامة والفرنسي خاصة.

ثانيا : التداعيات الأمنية

وجدت الحملات التحريضية من الإسلام، والفوبيا من العمليات الإرهابية على يد الذئاب المنفردة العائدين من قلب النزاعات في سوريا والعراق ولاسيما بعد أحداث شارلي ابيدو، فضلا عن تصاعد التطرف المحلي، تجسيدها الواسع على المستوى الأمني، حتى تصدر الهاجس الأمني والتصدي للإرهاب سلم أولويات السلطة السياسية والأمنية لمعظم الدول الأوروبية، فصارت تسعى بصورة حثيثة إلى إيجاد أساليب واستراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب.

وقد بذل مسؤولو الأمن الأوروبيون جهودا كبيرة لمواجهة التحدي المتصاعد على خلفية استيقاظ الخلايا النائمة في أوروبا، ولاسيما بعد ان شكل عنصر المفاجأة والمباغته لتلك الاعتداءات عنصرا مهما وضعت على اثره أجهزة الاستخبارات الفرنسية في قفص الاتهام، وأظهر ذلك نقائصها على مستوى التدخلات الاستباقية، وأثيرت موجة من الاستغراب من عدم تمكنها من رصد خطط منفذي الهجمات لتقادي حدوثها^{١٠}.

وعلى الساحة البريطانية، باتت قضية الإرهاب تشكل ضغطا كبيرا داخل المعترك السياسي والأمني. والخوف من عودة تلك الذئاب المنفردة من ساحات القتال الشرق أوسطية، استحوذ على

٨ أظهر استفتاء للرأي أجراه مركز بيو للأبحاث أن نصف المسلمين في هذه العينة تقريباً يجني أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري

٩ مـها يحيى ، بالعودة إلى شارلي ابيدو وما يعني الهجوم بالنسبة إلى أوروبا، مقال منشور على موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط

بتاريخ ٠٦ شباط/فبراير ٢٠١٥

١٠ عزيز سعيدي ، اعتداءات شارلي ابيدو : القراءات والدروس ، مجلة لغة الحضارة على الرابط :

<http://www.dara-arabia.net/ta.com/1870/>

اهتمامات القيادات الأمنية^{١١} ومنذ أحداث العنف في باريس مؤخرا، ساد القلق أنحاء المملكة المتحدة ودعى السكان إلى اليقظة. وبعد ثلاثة أشهر على رفع مستوى الاستنفار الأمني إلى خطر في بريطانيا، أصبحت نادرة الأيام التي لا تعلن فيها الشرطة عن اعتقالات جديدة في أوساط المتطرفين، بل ذهبت بريطانيا إلى ابعاد من ذلك في الشهور الماضية حينما أعلنت: "انها تواجه أكبر خطر في تاريخها على أمنها القومي"^{١٢}.

وقد انتقلت العدوى العنصرية التي تطل الجالية المسلمة في فرنسا بعد الاعتداء الإرهابي على جريدة "شارلي ابيدو" بباريس، إلى اسبانيا، إذ أصدرت السلطات الأمنية الاسبانية تعليمات تقضي بأخذ احتياطات ضد الجزائريين ومعاملتهم بطريقة خاصة.

وكان القاسم المشترك الاكبر بين كل دول أوربا، هو التشدد في الرقابة على الحدود، واتخاذ اجراءات أكثر صرامة على صعيد الهجرة، على سبيل الاحتياط والوقاية من وصول المزيد من المهاجرين والمتسربين المحملين بأفكار التطرف والعنف من العالم الإسلامي ككل والشرق الأوسط خاصة^{١٣}.

ثالثا : التداعيات السياسية الداخلية

على مستوى الداخل الفرنسي، كانت الحادثة مناسبة لإظهار وحدة الفرنسيين وتضامنهم في تصديهم لمحاولات زعزعة استقرار بلدهم، عندما عبروا عن ذلك في مسيرتهم التي خرجوا فيها بالآلاف، وجمعوا حولهم مجموعة من قادة العالم وكبار المسؤولين من دول عدة، جاؤوا خصيصا لمساندة فرنسا ووقوفهم إلى جانبها في محنتها^{١٤}.

على صعيد متصل، تصاعد مستوى الحشد الاعلامي ضمن سياق ظاهرة (الإسلام فوبيا)، وبات التصدي للإرهاب الإسلامي سوقا رائجة للقوى والتيارات العنصرية واليمينية وحتى اليسارية المتطرفة، كما اتضح في الانتخابات الأخيرة، حين سجّلت مارين لوبن - زعيمة الجبهة الوطنية - نتائج باهرة، وهي التي ترى أن التعددية الثقافية هي المسؤولة عن وقوع جريمة "شارلي"، وقد دعت إلى سحب الجنسية الفرنسية عن الجهاديين، وحثت باريس على التنديد بمنفذي الاعتداءات على انهم "إسلاميون"^{١٥}.

وهذا لسان حال قوى اليمين والعنصرية في كل المجتمعات الأوروبية كما ظهر ذلك جليا بالمظاهرة المناهضة للإسلام في المانيا، والتي نظمتها في ١٢ كانون الثاني (يناير) مجموعة تُعرَف باسم "أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب" (بيغيدا)، أكبر عدد من مؤيدي هذه الحركة حتى الآن.

١١ قدرت سكوتلانديارد في نهاية ٢٠١٤ « عدد البريطانيين الذين توجهوا للقتال في صفوف مجموعات على غرار تنظيم داعش الإرهابي بأكثر من ٥٠٠ »، وتخشى ان يخطط هؤلاء لاعتداءات لدى عودتهم إلى بريطانيا

١٢ بريطانيا وداعش .. رمضاء الذئاب المنفردة المدفوعة الثمن، جريدة النهار، العدد ٧٤٠، الثلاثاء - ١٠ شباط (فبراير) ٢٠١٥

١٣ الغرب يعيش هاجساً أمنياً هو الأخطر منذ ١١ سبتمبر، جريدة الانباء الكويتية

١٤ عزيز سعدي، مصدر سابق

١٥ بريطانيا وداعش .. رمضاء الذئاب المنفردة المدفوعة الثمن، مصدر سابق

كما أعربت قطر عن إدانتها "الشديدة" للهجوم الذي شنه من يشتبه بهم انهم مسلحون إسلاميون، وأفاد بيان لوزارة الخارجية القطرية إن "مثل هذه الأعمال التي تستهدف المدنيين العزل تنتافي مع كافة المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية".

وفي الأردن، قال وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني إن "الحكومة الأردنية تستنكر الهجوم الإرهابي"، مذكراً بـ "العلاقات التاريخية والمميزة بين البلدين".

من جانبها، دانت الحكومة التونسية بشدة الهجوم "الإرهابي الجبان" على مقر شارلي ايبودو، وجاء في بيان الحكومة "في هذا الظرف الأليم، تعرب رئاسة الحكومة التونسية عن إدانتها الشديدة لهذا العمل الإرهابي الجبان وعن تضامنها مع الشعب الفرنسي الصديق. كما تجدد دعوتها للمجموعة الدولية لمزيد التنسيق والتعاون لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تستهدف الأمن والاستقرار في العالم".

وفي بيان له، دان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الهجوم مؤكداً أن "هذا الهجوم الإرهابي مدان من قبل العراق الذي عانى الأمرين على يد الجماعات الإرهابية". بينما أعربت وزارة الخارجية الاماراتية في بيان مساء الأربعاء أن "مثل هذه الأعمال الإجرامية التي تستهدف المدنيين الأبرياء تنتافي مع جميع المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية".

وكانت الجامعة العربية والأزهر قد أدانا الهجوم الذي استهدف الصحيفة الفرنسية الساخرة. وقال الأزهر إنه هجوم "إجرامي"، مؤكداً أن "الإسلام يرفض أي أعمال عنف". بينما قالت الجامعة العربية إنها "تندد بشدة بهذا الهجوم الإرهابي"^{١٧}.

وتمثل الموقف المغربي في صدور بيان عن الديوان الملكي للتنديد بالفعل الإرهابي مع تقديم التعازي بشكل رسمي من طرف وزير الخارجية إلى رئيس الجمهورية الفرنسي، الاعلان عن مشاركة السيد وزير الخارجية في مسيرة باريس مع الامتناع عن المشاركة في حال تم رفع شعارات أو رسوم مسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم)، وهو الأمر الذي حصل فعلاً وسبب حرجاً لحكومات الدول الإسلامية أمام شعوبها التي أشادت بموقف المغرب وأعابت عليها رضوخها وخنوعها^{١٨}.

وأشار الرئيس التركي إلى أن ازدواجية المعايير للدول الغربية واضحة للجميع، قائلاً: "نحن المسلمون لم نكن إطلاقاً في جانب الإرهاب أو ساهمنا بارتكاب المجازر. إن العنصرية وعبارات الكراهية والإسلاموفوبيا تقف وراء هذه المجازر. نرجو من الدول التي يتم فيها الاعتداء على مساجدنا أن تتخذ حكوماتها التدابير اللازمة". وأضاف "إن حرية التعبير يجب ألا تُعطي الحق لإهانة المقدسات".

وأشار إلى أنه يتوجب على من يختبئ خلف حرية التعبير أن يعلموا أن رسوماتهم البشعة حول

١٧ هشام يحيى، المصدر السابق.

١٨ عبد العلي حامي الدين، جريمة شارلي ايبودو بين العقل والسياسة، نشر في صحيفة الرأي المغربية يوم ١٩ - ٠١ - ٢٠١٥

وهكذا ستحمل موجة الاستياء الشعبي والتطرف ضد الإسلاميين المزيد من قوى اليمين إلى صدارة العمل السياسي، وهو الأمر الذي سينعكس ويتبلور على شكل سياسات للتشديد على الجاليات الإسلامية والتضييق عليها وتوجيه اصابع الاتهام لها، والتشديد كذلك على قوانين الهجرة، والتوغل في سياسات مكافحة الإرهاب داخل المجتمعات الأوروبية وخارجها أيضاً عبر الانخراط الفاعل في أحداث الشرق الأوسط كوسيلة للتصدي المتقدم من مخاطر تمدد الإرهاب إلى تلك المجتمعات، ومن ثم الانتقال تبعاً من كفة التأييد للمطالب العربية المعادية لإسرائيل إلى كفة التأييد لسياسات الأخيرة طالما ستقف معها ضد الإرهاب.

المحور الثاني : تداعيات الهجوم على العلاقة مع العالم الإسلامي

من المنطقي الاستنتاج ان حدثاً بمنزلة وثقل الهجوم على تلك الصحيفة الفرنسية الساخرة لن يمر دون ان يلقي بتبعاته وظلاله على العالم الإسلامي وهو المعني الأول بهوية من قام بهذا الهجوم، ومن ثم لن تكون علاقات الغرب مع دول هذا العالم بمعزل عن التأثير بهذا المتغير الخطير. ومن هذا المنطلق، وجب تسليط الضوء على الموقف الرسمي والشعبي الإسلامي من الأحداث وتتبع مسار تداعياتها على علاقات الغرب مع العالم الإسلامي.

أولاً : الموقف الرسمي لدول العالم الإسلامي من الهجوم

لقد اصطفت اغلب دول العالم في جانب فرنسا وتفاعلت المؤسسات والمنظمات الدولية بكل أطيافها مع ما تعرضت له من اعتداءات مست أمنها واستقرارها، وجاء موقف العالم الإسلامي والمؤسسات الإسلامية الدينية في أكثره امتداداً لهذا الموقف مستكراً لحادثة الهجوم على الصحيفة الفرنسية، كتعبير منه عن تضامنه المطلق مع حرية التعبير في مواجهة التطرف والإرهاب، إلا أنه في الوقت نفسه دان استهتار الصحيفة بمشاعر المسلمين، وهجومها غير المبرر على نبي الإسلام (صلى الله عليه وآله وسلم) من منطلق رفض القتل والإرهاب مهما كانت الدواعي، أو الوسائل والطرق.

وفي هذا الإطار، أعربت دول عربية عدة عن إدانتها الشديدة للهجوم على مجلة شارلي ابيدو الفرنسية، فقالت السعودية: إنه عمل جبان يرفضه الدين الإسلامي الحنيف كما ترفضه بقية الأديان والمعتقدات، وهي "تتقدم بتعازيها لأسر الضحايا ولحكومة وشعب جمهورية فرنسا الصديقة، وتتمنى للمصابين الشفاء العاجل"^{١٦}.

من جهته، أدان وزير الخارجية المصري سامح شكري "الهجوم الإرهابي"، مضيفاً أن بلاده "تقف إلى جانب فرنسا بمواجهة الإرهاب الذي يتطلب جهوداً دولية مشتركة للقضاء عليه". ومن بيروت، أرسل رئيس مجلس الوزراء اللبناني تمام سلام برفقة إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، معزياً بالضحايا، أعرب فيها عن تعاطفه مع عائلاتهم وتضامن الشعب اللبناني معها.

١٦ هشام يحيى، من المستفيد من الهجوم على صحيفة «شارلي ابيدو» الفرنسية؟، مقال منشور على موقع الانباء الالكتروني، بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٥، على الرابط : <http://anbaaonline.com/?p=>

نبي الإسلام تسيء إلى المسلمين وتغضبهم وتشعل فتيل التحريض^{١٩}. من جانبها، أكدت منظمة التعاون الإسلامي أنها تفكر جديا في مقاضاة المجلة الفرنسية "شارلي ايبندو"، على خلفية إعادة نشرها الرسوم المسيئة للنبي محمد في أول عدد أصدرته عقب الهجوم الذي شنه متطرفون على الصحيفة خلال الأيام الماضية^{٢٠}.

ثانيا : الموقف الشعبي الإسلامي من الهجمات
تفجرت الشحنة العاطفية للشعوب الإسلامية على شكل موجات غضب وإدانة وحتى أعمال عنف باتجاه إدانة الرسوم المسيئة للرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وموقف الحكومات المتخاذل والمداهن للعالم الغربي على حساب القضايا الإسلامية، الأمر الذي أوجد مناسبة للقطاع والصدام بين تلك الشعوب وحكوماتها في أكثر من عاصمة كما حصل في النيجر وباكستان. إذ أحرق شبان سبعة كنائس على الأقل خلال تظاهرة في نيامي ،

وكانت زيندر - ثاني مدن النيجر - قد شهدت أعمال شغب قتل خلالها (٤) أشخاص وأصيب (٤٥) بجروح خلال تظاهرات مناهضة للصحيفة الفرنسية. وفي كراتشي جنوب باكستان، بدأت الصدامات عندما حاول المحتجون الاقتراب من القنصلية الفرنسي، وأصيب مصور باكستاني يعمل لوكالة الصحافة الفرنسية بجروح خطيرة.

وفي بقاع العالم الإسلامي الأخرى كانت وطأة الاحتجاجات أقل حدة وأكثر تعبيراً عن اعتدال المسلمين ورفضهم الحضاري لتلك الاساءات، فشهدت اليمن وموريتانيا ومالي والسنغال والجزائر والقدس الشرقية ونواكشوط وعمان ومناطق أخرى في العالم الإسلامي تظاهرات، بعد خمسة أيام من "المسيرة الجمهورية" التي شهدتها العاصمة الفرنسية تنديدا بالإرهاب^{٢١}.
وقد ارتقى المسلمون أكثر في سلم الرد الحضاري على تلك الاساءات، حينما بادر الكثير من مغربي التواصل الاجتماعي إلى تحويل هذه الوسيلة الالكترونية والتكنولوجية إلى وسيلة لنصرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)،
مطالبين بمقاطعة الدول التي تسمح بالإساءة للأنبياء^{٢٢}.

١٩ عزيز سعيدي ، مصدر سابق

٢٠ عادل السراي ، شارلي ايبندو». بين حرية الرأي وحرية الإساءة ، صحيفة الاتجاه ، على الرابط : [http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:L_aZuA^XkbEJ:aletejahtv.org/index.php/permalink](http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:L_aZuA^XkbEJ:aletejahtv.org/index.php/permalink&hl=ar&ct=clnk&1=html&cd).

hl=ar&ct=clnk&1=html&cd

٢١ تظاهرات ضد شارلي ايبندو وهولاند يدافع عن حرية التعبير ، الموقع الالكتروني لقناة الحرة الفضائية ، بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢ ، على

الرابط : <http://www.alhurra.com/content/france-islam-charlie>

٢٢ «شارلي ايبندو» توجع مشاعر الغضب والعداء ، صحيفة الفجر الجزائرية ، ٢٠١٥/١/١٥ ،

ثالثاً : القراءة الاستراتيجية لتداعيات الحادثة على مسار علاقات الغرب مع العالم الإسلامي كشف الحادث بوضوح عن أن القارة الأوروبية برغم بعدها الجغرافي عن بؤر التطرف والإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها ليست بمنأى عن ارتدادات الأفكار المتطرفة الموجودة في المنطقة ولا عن لهيب التطرف وعملياته الإرهابية^{٢٣}.

وبكل الاحوال، لا يمكن إجراء فصل موضوعي بين المسببات التي أفضت إلى تلك الحادثة المشؤومة وبين التداعيات التي أفضت إليها سواء من خلال تفسيرها بكونها رد فعل لسياسات خاطئة أم حتى بكونها تجسيدا حياً لنظرية المؤامرة. وقبل ذلك، أكدت انها الثمرة غير الشرعية لسياسات القوي الكبرى في النظام العالمي، التي أسهمت في توفير بيئة حاضنة لنشر الكراهية في المنطقة الإسلامية.

وفي سياق ما تقدم، يمكن قراءة تداعيات هذا الحدث عبر ثلاثة عقد أو محاور استراتيجية، تتمثل أولها في محور التقاطع العالمي على أكثر من مستوى بين منظومتين حضاريتين، منظومة غربية تدعي الوصاية الحضارية على العالم وتمارس الإقصاء على هامش حمل مشعل الحضارة والتنوير للآخر الهامجي وتستخدم في سبيل ذلك كل أدواتها وقنواتها السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية تحت غطاء عنوان كبير هو العولمة والنظام العالمي الجديد،

وعالم آخر (إسلامي / جنوبي) يركز بثقل الاستغلال الحضاري والاستنزاف الاقتصادي والاستعباد السياسي من قوى العالم المتقدم، ويقف موقف المنقرج المغلوب على أمره دون ان يكون له دور في مسار الأحداث التي انتقل مسرحها الكبير إليه، فكان بحق مختبراً لإجراء التجارب الكونية الفاشلة في عمومها والمفضية إلى مزيد من الانهيارات على أرضه والتي تجسدت بصور متطرفة من الرفض والمقاومة لما يحصل، فاستثمرتها قوى الظلام في إعادة إنتاج الماضي بأدوات دموية في سبيل تغيير الواقع المزري المرير،

وكانت أحداث شارلي ابيدو إحدى نواتج هذا التقاطع في الدوائر العالمية وذلك الاحتقان الحضاري، وهو الأمر الذي سيفضي بالمستقبل إلى دفع الشعوب العربية والإسلامية تجاه إعادة التفكير بمفهوم الإرهاب، وسيقود تلك الشعوب إلى احتمالية تأييد بعض الحركات الإسلامية المتطرفة في خطابها نحو الغرب بعد ان كانوا يزدروه ويعودونه تشويها للدين وروح التسامح فيه ... فعندما يجدون خطاب الإقصاء والضعينة والاتهام الغربي لهم ولهويتهم الإسلامية لن يكون التسامح والعفو رد جوابهم^{٢٤}.

وفي محور العقدة الاستراتيجية الثانية، كانت وستكون الحرب على الإرهاب اهم فصولها. فكلما تخمد نار تلك الحرب يعيد اليمين الصهيوني إشعالها باستخدام تلك المناورات الرخيصة (الرسوم والأفلام والمواقف المسيئة للإسلام). وإذا كانت مسيرة الحرب على الإرهاب قد وجدت ابرز

٢٣ ياسر الزعاطرة ، تداعيات (شارلي ابيدو) على فرنسا وأوروبا ، وكالة القدس للأنباء ، الثلاثاء ، ٢٧ يناير ، ٢٠١٥

٢٤ خلود الخطاطبة ، ننتباهو يزوج لصراع إسلامي غربي ، موقع سرايا ، ٢٤/١٠/٢٠١٥ -net/article.http://www.jo24-

مناسبة لتتوجعها عبر أحداث سبتمبر وما تبعها من احتلال لأفغانستان والعراق والتدخل المكثف والعنيف في الكثير من النقاط العالمية الساخنة واغلبها في العالم الإسلامي ولاسيما بعد اعصار الربيع العربي، فإن هذه الحادثة وما سيتبعها من فصول وأحداث مشابهة ستستغل إلى أبعد مدى من قبل الولايات المتحدة والعالم الغربي في رص صفوف المواجهة العالمية للإرهاب في العالم الإسلامي، وشد الأطراف إلى خندقها ولا عذر لمنسحب من هذه المواجهة.

إن هذه الأحداث قد منحت الدوائر الغربية الفرصة والمناسبة والدعم المعنوي والاستراتيجي لتصعيد حملتها ضد الإرهاب واتخاذ ذلك ذريعة للمزيد من التدخل والضغط على العواصم الإسلامية. ففي دائرة الحلفاء الإسلاميين سيعلو صوت المعركة ضد الإرهاب على أي صوت آخر حتى وإن أدى ذلك إلى قمع المعارضة الإسلامية في أغلبها، وستقدم فروض الطاعة السياسية والتسهيلات العسكرية والمساعدات المالية لحملة الحرب على الإرهاب، وستكون هذه الدول أقل نقدا للسياسة الغربية في عالمها وأكثر انخراطا واندفاعا في تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية على صعيد المنطقة. وبالمقابل، سيكون خندق الاعداء أكثر ميلا للدفاع والحذر والاستجابة لمبادرات الدفاع المتقدم ضد الإرهاب لتحقيق غايتين هما: إظهار الدعم العلني للتيار العالمي الغالب، والتمرير الخفي الضمني لمخططاتها الرامية إلى نقض تلك السياسات وكشفها وإحراجها.

وستكون العقدة الاستراتيجية الثالثة والمتمثلة بالشرق الأوسط، هي المسرح الحقيقي لترجمة مخرجات العقدتين السابقتين وتحصيل ثمارهما التي كان أولها إما التريث المؤقت في سياسة التفتيت والفوضى الخلاقة لدول الشرق الأوسط أو الاسراع في حسم ملفاتها. والراجح تغليب منطق الحسم على التريث لاعتبارات تخدم منطق الطرق على الحديد الشرق أوسطي الساخن لضمان المطاوعة.

وعلى صعيد التفاصيل التجزئية لمعادلة الشرق أوسطية لمرحلة ما بعد ايبودو بالنظر لوحداثها، كانت اسرائيل والصهاينة في العالم أكبر المستفيدين من مخرجاتها^{٢٥}، إذ سارع رئيس وزرائها نتنياهو باستغلال الحادث لإظهار براعته من الإرهاب الذي يرتكبه يوميا ضد الشعب الفلسطيني، وربطه بالمسلمين مكررا نفس سيناريو أسلافه في استغلال أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي وقعت في واشنطن، وفرض نفسه على المسيرة ضد الإرهاب في باريس^{٢٦}.

وعلى صعيد آخر، منح الهجوم الأخير على صحيفة "شارلي ايبودو" الفرنسية الفرصة للإسرائيليين لرفع الصوت من جديد في أوروبا بعد سلسلة من الانكسارات المتتالية لسياستهم في أوروبا، إذ دعا

٢٥ أكد يعقوب كوهين الكاتب والمفكر اليهودي الشهير وهو (مغربي فرنسي)، أن مجلة «شارلي»، اختطفت من قبل الكاتب الصحفي الصهيوني الفرنسي، فيليب فال - مدير النشر ورئيس التحرير السابق لصحيفة «شارلي ايبودو» - من عام ١٩٩٢ إلى مايو عام ٢٠٠٩، ليحولها إلى منبر موال للصهيونية، تحط من كرامة العرب وخاصة الفلسطينيين. ودفعه منطق هذا لتولي رفع راية الإسلاموفوبيا بشكل جنوني وحادث على كل ما يمثل الإسلام أو المسلمين.

٢٦ كشفت ذلك القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي في تقرير لها، أن فرنسا طلبت من نتنياهو عدم الحضور إلى باريس للمشاركة في المسيرة المليونية؛ لأن الرئيس الفرنسي هولاند سعى لحصر مسيرة الجمهورية في باريس في طابعها التضامني الصرف مع بلاده وعدم تحويلها إلى منصة لطرح مواضيع مختلف عليها على شاكلة العلاقات بين اليهود والمسلمين والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونقلت عن مصدر إسرائيلي رفيع، أن باريس وجهت الدعوة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس نكالية برئيس الوزراء الإسرائيلي بعد أن علمت أنه مصمم على الحضور إلى باريس. وقال ذات المصدر: إن الرئيس الفرنسي هولاند عبر عن امتعاضه من موقف نتنياهو بمغادرة التابئين الذي أقيم في الكنيس اليهودي المركزي في باريس قبيل بدء رئيس الوزراء الإسرائيلي بلفاء كلمته.

نتنياهو، الغرب إلى ضرورة شن حرب لا هوادة فيها على ما أسماه بـ"الإسلام المتطرف". كما دعت صحيفة "معاريف" الحكومات الأوروبية إلى سن قوانين تقلص من قدرة المسلمين والعرب على الهجرة إلى أوروبا، وتسهم في إحكام المراقبة على الجاليات الإسلامية هناك. كما حاولت إسرائيل استغلال الحادث لزيادة الضغط على حماس وعكس مكاسبها من الحرب الأخيرة على غزة^{٢٧}.

وفي المقام الثاني، ستجبر تركيا على حسم خياراتها المترددة في الشرق الأوسط والالتحاق المكثف بقافلة المواجهة مع الإرهاب الداعشي، وبخاصة في سوريا ومن ثم العراق، حتى بعد أن كانت محاربة "داعش" ليست من أولويات الرئيس "رجب طيب أردوغان" ورئيس الوزراء "أحمد داود أوغلو"؛ لأنهما يصران على وجوب محاربة نظام بشار الأسد، الذي يعدانه مصدر المشاكل.

إلا أنه يبدو أن تركيا ستغير مسارها في مكافحة التنظيمات الراديكالية كالقاعدة و"داعش" بعد هجمة باريس، ويجب ألا نستغرب أو نفاجأ إذا اتخذت الحكومة سياسة حذرة ودقيقة أكثر إزاء "داعش" وسوريا عامة؛ وذلك لتقوية موقفها الدولي في الحرب على الإرهاب في الأيام المقبلة^{٢٨}. أما إيران، فتستكون من بين المتضررين من تداعيات حادثة شارلي ابيدو لتزايد الضغوط الدولية عليها لحسم ملف الطاقة النووية من جهة، والمشاركة الإيجابية في جهود التصدي لـ"داعش" وتهدة البيت العراقي الذي سيجني هو الآخر ثمار هذه الحادثة باتجاهين متناقضين من جهة أخرى، يتمثل الأول بالإفادة من تصاعد الجهد والدعم الدولي لجهوده في مواجهة الإرهاب الداعشي، وفي المقابل سيتحول إلى مصيدة لقوى الإرهاب في العالم للإجهاد عليه في خطوة لاحقة. وأما الملف السوري، فسيأخذ سبيله للانفراج على وقع هذا الحادث باتجاه اعتماد الخيار السياسي والدبلوماسي على حساب الخيارات الأخرى باعتماد صفقة الإبقاء على الأسد في الحكم في مقابل الإصلاح الديمقراطي على طريق التحول إلى الفدرالية واستقبال المعارضة كشركاء في الحكم مع توحيد الجهود للقضاء على تنظيمات "داعش" داخل سوريا ،

أي بعبارة أخرى موجزة: استثمار الحدث لتصفية الملفات العالقة مع محور الممانعة والتعاون أو الضغط عليها في سبيل تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب أو اقتلاع احتمالات تمدده إلى الأراضي الغربية على أقل تقدير.

٢٧ محمد محمود السيد، كيف تأثر الشرق الأوسط بحادثة شارلي ابيدو؟ ، تقرير قضايا أمنية عربية ، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، العدد رقم ٣ ، ٢٧-١-٢٠١٥

٢٨ المشهد التركي: التداعيات العالمية لشارلي ابيدو ، موقع ساسة بوست الالكتروني ، الرابط : <http://www.sasapost.com/turkish-scene-the-global-implications-of-charlie-hebdo>

وكخلاصة لما سبق، يتضح أن الغرب في تعامله مع الأحداث التي شهدتها فرنسا وجد الفرصة ملائمة للإشارة بأصابع الاتهام مجدداً إلى المسلمين، سعيًا منه إلى إضعاف موقفهم وربط الإرهاب بالإسلام والمسلمين وتخويف العالم كله من هويتهم الحضارية، حتى يتمكن من مواصلة التدخل في شؤون دول تشتت بمواجهة منظمات وتشكيلات إرهابية هو من أسهم - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - في خلقها وتقوية وجودها بسياساته، في مقابل حالة من الاستلاب السياسي الذي يعيشه المشرق الإسلامي بكياناته الهشة وقدرة هذه الأخير على الانجذاب الهائل إلى محاور القوة الدولية وتوجهاتها حتى وإن كان ذلك على حساب خيارات شعوبها.

وحتى يتجاوز المسلمون محنة الضغوط والهجمات الإعلامية والسياسية التي تُمارس عليهم، فهم مطالبون أكثر من أي وقت مضى بتحسين صورتهم لدى الغرب وإظهار النموذج الإسلامي المتسامح والمعتدل. وعلى الدول الإسلامية أن تتدخل على أعلى مستوى لاحتواء الضغط الذي يُمارس عليها عبر استغلال كل القنوات الدبلوماسية المتاحة واحتواء الاحتقان الشعبي الذي تعرفه جُل المجتمعات الإسلامية بعد كل إساءة للإسلام ولرموزه الدينية.

أما المجتمع المدني، فعليه أن يمارس دوره في التأطير الديني الصحيح بالموازاة مع العمل الذي تقوم به الدولة لاستئصال الفكر الإرهابي الذي يُغلب العنف على الحوار والتعايش السلمي.

الورقة الثالثة: فكانت للمدرس المساعد حيدر رضا محمد بعنوان (الإساءة إلى الأديان وتأثيرها على حوار الأديان)، وجاء فيها:

تتعرض الأديان وخصوصاً الأديان الإبراهيمية الثلاثة الرئيسية (اليهودية والمسيحية والإسلام) إلى انتقادات وإساءة بين فترة وأخرى من قبل بعض وسائل الإعلام الساخرة. إذ تنشر صحيفة شارلي ايبندو الفرنسية الأسبوعية الساخرة إساءةً إلى الأديان والشخصيات السياسية منذ تاسيسها في سبعينات القرن الماضي، رافعين لواء حرية التعبير. وتعد هذه الصحيفة ذات توجه يساري أسست لتخلف صحيفة هاراكيري الأسبوعية التي تم حصرها بسبب محتواها الذي عدته السلطات الفرنسية عدائياً للغاية آنذاك. والرسوم الساخرة لها تقليد قديم ربما قبل الثورة الفرنسية لذلك يدافع عنها وعن استمرارها وحريتها، خصوصاً بعد أن تعرضت المجلة إلى هجوم إرهابي على إثر نشرها للرسوم المسيئة للإسلام، مما دفع المجلة بنشر صور أخرى أكثر استفزازاً. إن هذه الأحداث تثير بعض الأسئلة عن مستقبل الحوار الإسلامي - المسيحي والعلاقات بينهما. فهل ستؤثر الإساءة على حوار الأديان؟ وخصوصاً العلاقات المسيحية - الإسلامية؟

الحوار بين الأديان يعني التعاون و التواصل الإيجابي بين الناس من مختلف الأديان و المعتقدات بهدف إيجاد أرضية مشتركة بين كل هذه الأديان و التركيز على أوجه التشابه بدلا من نقاط الاختلاف. وأهم المبادئ لإنجاح الحوار هو فهم الآخر كما يريد أن يفهم، وعدم فرض المعتقد عليه.

العلاقات الإسلامية المسيحية

تعد الديانة المسيحية من أكثر الأديان مودة ورحمة تجاه المسلمين حسب ما جاء في القرآن الكريم: ((وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى □ ذَلِكَ بَأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ □ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ □ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ □ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ)) سورة المائدة (٨٢ - ٨٤).

لذلك اتسمت العلاقة بين أتباع الديانتين بالجيدة أحيانا، إلا أنها في أحيان أخرى كانت سيئة، وبخاصة في فترات من العهد الأموي والعباسي والفاطمي، وكذلك خلال أيام الدولة العثمانية والحروب الصليبية، إذ كان الصراع يغلبه الطابع السياسي والتوسعي. ويشير أغلب الكتاب اليهود إلى أن وضع اليهود في ظل النظام الإسلامي - خصوصا في عهد الإمام علي (عليه السلام) - أفضل حالا من العيش في ظل الدولة البيزنطية. وكذلك يشير الكتاب المسيحيون إلى الشيء ذاته. إلا أن في الفترة الأخيرة، ظهرت الحركات التكفيرية لتشكل خطراً على المسلمين وأتباع الأديان الأخرى. ولهذه الحركات تأثير كبير على صورة الإسلام والمجتمعات الإسلامية، إذ مارست هذه الجماعات مثل: (القاعدة، وبوكو حرام، وتنظيم "داعش"، وجبهة النصرة، والخ...) جرائم ضد الإنسانية، وقتلت الكثير بصورة بشعة جدا تحت اسم الإسلام؛ لذلك يتطلب من رجال الدين المسلمين والمؤسسات الدينية الإسلامية رسم استراتيجية لمحاربة هذا الفكر المتطرف والمنحرف، والرد عليهم بأسلوب فكري وعقائدي من خلال النصوص الدينية. فالיום يواجه العالم حربا أيديولوجية تكفيرية، وتعاني المجتمعات الإسلامية من هذه الجماعات أكثر من أتباع الأديان الأخرى، إذ يكفر المتطرفون المذاهب الإسلامية، بل يصل الأمر إلى تحليل قتل وسبي نساء الآخر (من المسلمين)، مثل أتباع المذهب الشيعي والطرق الصوفية.

وقد عولجت - ولأول مرة - قضايا الإسلام من حيث الحوار معه في ستينات القرن الماضي، على مستوى عقائدي وفي ضوء الدستور الرعوي في الكنيسة، وخالها برز الخلاف حول قتل السيد المسيح. وفي عام ١٩٦٤، وهي نقطة تحول هامة في العلاقات المسيحية - الإسلامية، إذ زار البابا يوحنا بولس السادس الشرق الأوسط وألقى في عمان والقدس تحية أخوية للمسلمين مع توجيه رسالة تتضمن احترام الديانات التوحيدية ومعتقدها.

اليوم حوار الأديان وبناء علاقات إسلامية - مسيحية يجب أن لا يقتصر على رجال الدين، بل لا بد من بناء علاقات اجتماعية مبنية على الاحترام المتبادل. يجب عدم تسييس الدين واستغلاله من قبل السياسيين من أجل منافع ومكاسب سياسية. وكذلك على الجميع قبول الاختلاف في العقائد وقبول العيش مع الآخر وعدم محاولة إجبار الآخر على تغييرها أو إقناعه بأن هذه العقائد خاطئة. بعد عام ٢٠٠٣، عانت الأقليات الدينية والمسيحية منها على وجه التحديد من عمليات قتل وتهجير ممنهج، والتي ربما تؤثر على العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي. إذ تبنت جماعات إسلامية مثل: (بوكو حرام، وجبهة النصرة، والقاعدة، وتنظيم "داعش"، وغيرها من المنظمات الإرهابية) عمليات القتل باسم الدين الإسلامي، وخصوصا بعد أحداث سوريا والموصل.

ربما ستصبح الأقليات في الشرق الأوسط مثل قارة أطلنطس. إن هجرة المسيحيين بصورة كبيرة يؤثر على العلاقات الإسلامية - المسيحية بصورة كبيرة، إذ تعطي انطباعا للعالم أن المسلمين لا يمكن التعايش معهم!، وهذا ما يرفضه المسلمون؛ لأنه ضد مبادئهم، حيث تضامن عدد كبير من المسلمين وكذلك رجال الدين المسلمين ومراجع دينية إسلامية مع أبناء الأديان الأخرى خلال عمليات الإبادة التي تعرضوا لها مؤخرا. كذلك دعت المراجع الدينية وخصوصا المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني إلى حماية الأقليات الدينية ودعم المهجرين قسرا من مناطقهم. إن هذه المواقف تدعم العلاقة بين الإسلام والأديان الأخرى ومنها المسيحية، إذ بينت هذه المواقف رفض المسلمين لما تقوم به المنظمات الإرهابية تجاه أتباع الديانات الأخرى. وقد زارت وفود عدة من أديان مختلفة في العراق مكتب المرجع السيد علي السيستاني في النجف عندما احتل تنظيم "داعش" مناطق عدة في العراق، ولاقت دعما من قبل السيد السيستاني. كذلك زار وفد السفير البابوي السيد علي السيستاني وأعلن خلالها رفض الفاتيكان الإساءة إلى الإسلام من خلال الرسوم الساخرة. إن كل هذا يدل على وجود معتدلين يمكن أن يطوروا العلاقات الإسلامية - المسيحية، وإن الإرهاب لا يمكن أن يؤثر على العلاقات بين أتباع الديانتين.

إن أحداث العنف في الشرق الأوسط - والتي تتبناها جماعات دينية متشددة - تدفع بالعديد إلى الإلحاد، سواء في الشرق الأوسط أم في الغرب، مسلمين كانوا أم من أتباع ديانات أخرى، وذلك حسب تقارير صادرة من مراكز أبحاث عالمية؛ لذلك نشاهد الهجوم العنيف من قبل الصحافة الساخرة تجاه الأديان وبالخصوص الدين الإسلامي.

ربما تؤثر أعمال العنف في الشرق الأوسط تجاه أتباع الأديان الأخرى على العلاقات الإسلامية - المسيحية، إلا أنها لن تؤثر بصورة كبيرة. وكذلك من المتوقع أن تشن الصحافة الساخرة هجوما كبيرا من خلال نشر الرسوم المسيئة للإسلام، وبالوقت نفسه يستمر الإرهاب بضرب المصالح الغربية واستهداف الصحف، خصوصا أن الغرب غير جاد بمواجهة الإرهاب المتمثل بتنظيم "داعش" والمجاميع الإرهابية الأخرى.

التدخل الروسي في سوريا وانعكاسه على مستقبل الشرق الأوسط

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ٢٠١٥/٥/٢١.



عقد مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء يوم الثلاثاء الموافق: ٢٠١٥/٥/٢١م حلقة نقاشية بعنوان (التدخل الروسي في سوريا وانعكاسه على مستقبل الشرق الأوسط)، وقد كانت بورقتين بحثيتين لكل من المدرس المساعد مؤيد جبار حسن الباحث في قسم الدراسات الدولية في المركز، والخبير الأمني المتقاعد العميد الركن حسن عبيد عيسى، وقد حضر الحلقة عدد من الباحثين والمختصين وهم كل من: الدكتور قحطان الحسيني استاذ العلوم السياسية في جامعة بابل، والأستاذ خالد الجبوري مدير قصر الثقافة في كربلاء، والدكتور عمار الخفاجي مدير مركز ابحاث البيئة والطاقة المتجددة في جامعة كربلاء، والدكتور حسين أحمد دخیل رئيس قسم الدراسات الدولية في المركز، والمدرس المساعد ميثاق مناحي العيساوي، والمدرس المساعد حسين باسم عبد الأمير، وادار الحلقة الدكتور خالد عليوي العرداوي مدير المركز. وقد بدأت الجلسة بالترحيب بالحضور، وذكر اهمية الموضوع، وخطورته على مستقبل المنطقة، وتأثيراته على الوضع في العراق، ثم فسح مدير الجلسة المجال للمحاضرين لتقديم اوراقهم البحثية، فجاء في ورقة المدرس المساعد مؤيد جبار حسن قوله:

يُرجع بعض الخبراء التغير الحاصل في المنطقة والذي سبب التدخل الروسي إلى عدة نقاط أهمها:

• لم تعد الولايات المتحدة القوة الرئيسية المهيمنة على تفاعلات الشرق الأوسط، أو بمعنى أدق لم تعد تلك المنطقة بؤرة اهتمام السياسة الأمريكية، لأسباب خاصة بتغير أولويات واشنطن، وتزايد اهتمامها بآسيا وأخرى متعلقة بالتحويلات التي حدثت، وشجعت قوى أخرى على التدخل في شؤون المنطقة.

• من ناحية، اتجهت روسيا مؤخراً إلى المنطقة سعياً لتقديم نفسها كبديل، أو منافس مواز للولايات المتحدة في المنطقة، وباتت تمثل ظهيراً دولياً، وهو ما لاقى قبولاً من بعض الدول، وبغض طرف أمريكي على نحو قد يؤسس لبعض التفاعلات الروسية بالمنطقة.

• ومن ناحية ثانية، لم تعد القوى الآسيوية تلعب دوراً اقتصادياً فقط في المنطقة، ولا سيما الهند والصين، حيث تمر سياسات هذه الدول تجاه المنطقة بتحويلات تعيد تموضعها كفاعل سياسي. وحدد الباحث موقف المعارضة السورية ودول الجوار والقوى الكبرى من التدخل الروسي في سوريا بالشكل الآتي:

- موقف المعارضة السورية: الائتلاف الوطني السوري - وكما هو متوقع - رفض التدخل الروسي وعده قوات احتلال، وأنه سيضع روسيا في موقع عداء، ولن ينقذ نظام بشار الأسد.

- موقف تركيا: كانت تركيا تخطط قبل الضربة الاستباقية الروسية لأن تتدخل عسكرياً في سوريا لمنع نشوء دولة كردية في شمال سوريا، كذلك إقامة منطقة حدودية آمنة شمالي سوريا. فمن الطبيعي أن ترفض تركيا هذا التدخل؛ لأنه يضر بمصالحها في المنطقة ويفشل جميع مخططاتها السابقة.

- موقف إسرائيل: جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، أكد أن تكثيف التدخل الإيراني الروسي في سوريا لا يمثل خطراً على "إسرائيل"، مشيراً إلى أن هذا التدخل يهدف بشكل أساسي إلى تمكين نظام بشار الأسد من مواصلة الاحتفاظ بمناطق تواجد العلويين في الساحل، التي تعد مناطق حيوية لكل من إيران وروسيا.

- موقف العراق: أكد الناطق الرسمي باسم هيئة الحشد الشعبي النائب أحمد الاسدي، أن مؤشر التّدخل الأخير لروسيا في سوريا يصبّ في صالح العراق والمنطقة؛ لأن مشاركتها ستنتهي ملف تنظيم "داعش" الإرهابي بأسرع وقت، كما أن هناك أنباء وتصريحات على المستوى الدولي تؤكد تحوّل العراق إلى ممر وطريق مفتوح للمساعدات الروسية إلى سوريا عبر استخدام أجوائه لإيصال الدعم والسلاح لقوات الرئيس بشار الأسد. ونلاحظ غياب موقف رسمي عراقي واضح حول التدخل الروسي في سوريا.

- موقف إيران: بحسب موقع ميدل ايست اونلاين، فإن طهران تفتح أجواءها لموسكو دون قيد أو شرط للقيام برحلات باتجاه دمشق، في مؤشر جديد يعزّز أنباء سابقة عن تحرك البلدين لإنقاذ حليفهما.

- موقف الولايات المتحدة: قال الرئيس الأميركي باراك أوباما أن تعزيز التدخل العسكري الروسي في سوريا سيكون مصيره الفشل. ومن جانبها، قالت وزارة الخارجية الأميركية أنها

ترحب بأن تلعب روسيا "دورا بناء" في محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا، لكن ليس من خلال دعم بشار الأسد.

- موقف الاتحاد الأوروبي: ويبدو أن لندن وباريس مع حلّ سياسي لكبح التدخل الروسي في سوريا، إذ قال وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم، إن أي حل يجب أن يكون سياسيا وليس عسكريا، وأشار وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس بدوره، إن التقارير التي أفادت بأن روسيا أرسلت قوات لدعم الرئيس السوري بشار الأسد تجعل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سوريا أكثر تعقيدا.

ووضع الباحث ثلاثة سيناريوهات محتملة حول نتائج التدخل الروسي في المنطقة، وهي:

السيناريو الأول: إعادة توزيع النفوذ وتقسيم سوريا
السيناريو الثاني: الحرب الباردة الجديدة وانفلات التصعيد النووي
السيناريو الثالث: بالون الاختبار الروسي ينفجر برضا واشنطن

ثم اختتم الباحث ورقته البحثية بجملة من التوصيات لصانع القرار العراقي:

• إن سماح العراق للجسر الجوي العسكري الروسي بالمرور في أجوائه يصب في المصلحة الوطنية، لكنه سيولد عدة مشاكل فيما بعد، يجب تداركها:

١. إن نجحت العملية العسكرية الروسية في تحطيم دعائم "داعش" في سوريا، فإن فلول التنظيم ستسحب إلى داخل الأراضي العراقية الأكثر أمنا، مما يستوجب التحوط لذلك.
٢. مرور العملية الروسية عبر الأراضي العراقية لضرب خصوم الأسد، ستثير دول الخليج وتركيا؛ لأنها ستخسر من تدعيمهم في الداخل السوري وستصبح خارج اللعبة، وهذا يتطلب من الخارجية العراقية نشاطا دبلوماسيا تبريريا.

٣. محاولة الاستفادة من السماح العراقي في مرور الطيران الروسي لغرض الطلب من موسكو المزيد من الدعم في المجال العسكري واللوجستي.

٤. كما على الحكومة العراقية أخذ الاحتياطات اللازمة في حالة نشوب نزاع إقليمي أو دولي؛ بسبب التواجد الروسي العسكري في سوريا، باعتبار أن العراق يقع في قلب منطقة النزاع ومعرض للاستهداف ليس فقط لضرب كيانه وإنما لتصفية حسابات مع دول مجاورة.

أما الخبير الأمني المتقاعد العميد الركن حسن عبيد، فجاء في ورقته:

من الملاحظ إقامة روسيا جسرين - جوي وبحري - إلى سوريا، وأوصلت عبر الجسر البحري أسلحة مهمة لم تخطر ببال الاستراتيجيين، ولم تصل عبر الجسر الجوي أسلحة مهمة بسبب منع بلغاريا مرور الطيران الروسي وتحجيم اليونان لهذا الطيران. ومن ثم إيجاد جسر

بري عبر إيران والعراق إلى سوريا، وهو ما دعى أمريكا إلى التدخل بالضغط على العبادي لقطع هذا الجسر.

ومن بين الأسلحة المهمة التي وصلت من روسيا إلى سوريا شحنات من دبابات (T٩٠) وطائرات (سوخوي ٣٥) وطائرات (ميج ٣١) وغيرها.

ثم تسأل الخبير الأمني قائلا: إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن النظام السوري المنهك الذي لن يتمكن من تسديد فواتير هذه الأسلحة، فلماذا إذا هذا الإنفاق؟ بالتأكيد توجد هناك أسباب أخرى هي التي دفعت روسيا إلى الرمي بثقلها في المنطقة. كما أشار إلى أن من بين العوامل التي شجعت روسيا على زيادة حجم تدخلها في المنطقة هو تراجع الدور الأمريكي فيها، وعدم تمكن الولايات المتحدة من التوصل إلى حلول جذرية تحقق الاستقرار في المنطقة، موعزا هذه النتيجة إلى تناقص اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة بعد تنامي الاهتمام بشرق آسيا. وأضاف، بأن السياسة الروسية بدأت تهدف إلى القضاء على (داعش) داخل الشرق الأوسط بدلا من عودة عناصر هذا التنظيم إلى دول القوقاز مما سيجعلها مضطرة إلى مواجهتهم هناك.

وعرج الأستاذ حسن عبيد إلى ملف الغاز مشيراً إلى أن روسيا تضع حسابات هذا الملف في استراتيجيتها، وهنا وجدت روسيا أن الخليج العربي يسعى إلى تقنين سوريا وإنشاء دولة أو دويلات (سُنية) يمر عبرها خط لأنابيب نقل الغاز من الخليج، ولاسيما قطر. وفيما لو تم هذا المشروع سيشكل أهم خطر على الاقتصاد الروسي الذي يقوم على الغاز بشكل مهم.

وأنتهى الأستاذ حسن عبيد ورقته بالقول: إلى أن الحضور الروسي في سوريا أو عموم الشرق الأوسط بات يشكل أمرا مهما جدا لدى صانع القرار الروسي مهما كانت عواقب هذا الحضور، والذي تُشير توقعاته إلى حصول تلاحم واشتباك أفراد الجيش الروسي في القتال داخل الشرق الأوسط. وفي هذا السياق نجد بونتين يصرح بأنه سيُشرك حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني والحشد الشعبي العراقي في الحرب، وهو ما دفع بأوباما إلى اعتماد مواقف أكثر ليونة، خشية تحول الصراع في المنطقة إلى شرارة الحرب العالمية الثالثة والتي يتوقع العديد بأن أي حرب تقوم بعد هذه الحرب فيما لو حصلت - ستكون بالعصي والحجارة.

وبعد الانتهاء من عرض الأوراق البحثية، فتح مدير الجلسة باب الحوار للباحثين والحضور، وقد جاءت المداخلات كالآت:

• د. قحطان الحسيني: أشار إلى أن التصعيد الأخير لروسيا تجاه الأزمة السورية يكشف عن حالة تعديل جديد في استراتيجية روسيا. كما تسأل عما إذا كان هذا التعديل يلزم روسيا في أن تُقحم نفسها بالحرب مستميتة بالدفاع عن الأسد؟.

كما ويتصور الدكتور بأن الولايات المتحدة قد تكون مرحبة بالتدخل الروسي من زاوية ثانية. فمن وجهة نظره، قد تسعى الولايات المتحدة إلى توريط روسيا بالانغماس المباشر في الحرب، وهذا ما سيثقل الاقتصاد الروسي. وأيضا قد تستفيد الولايات المتحدة من التدخل الروسي المباشر في أن تتأى بنفسها عن السخط الذي قد يترتب لدى العديد من القطاعات في الدول السنية العربية - الحليفة لأمريكا - جراء القضاء على المجاميع المتطرفة ذات الميول السُنية،

وبذلك تتورط روسيا في تحمل عواقب القضاء على تلك المجاميع.

• الأستاذ خالد الجبوري: افترض بأن من بين أسباب تدخل روسيا في الأزمة السورية عموماً انتهاء العلاقات المتميزة للروس مع العراق بعد العام ٢٠٠٣، وهكذا أصبح للروس تركيز استراتيجي على سوريا بوصفها المعقل الأخير لهم في الشرق الأوسط، وهذا ما يبرر تصعيد سُبُل حماية الأسد ونظامه حتى لو كلف ذلك التدخل المباشر. وفي السياق ذاته تساءل الجبوري: هل يا ترى أن تصعيد التواجد والتدخل الروسي في سوريا يعني بأن موسكو مستعدة إلى كافة الاحتمالات من أجل حماية الأسد؟.

• د. حسين أحمد دخيل: فقد أشار إلى أن من بين أسباب تصعيد التدخل الروسي في الأزمة السورية اليوم هو تحول قواعد الصراع، حيث بدأت (داعش) تُحرز تقدماً ميدانياً نسبياً على حساب القوات النظامية السورية، وأن هذا التغير في قواعد الاشتباك رسخ لدى صانع القرار الروسي حتمية وضرورة التدخل المباشر للقوات الروسية في سبيل الحفاظ على بقاء نظام الأسد.

• المدرس المساعد ميثاق مناحي العيساوي: أكد على أن حالة التصعيد الروسي في التدخل بالأزمة السورية يعود إلى ضعف الإدارة الأمريكية الحالية، عاداً إياها بأنها عاجزة عن ردع الدب الروسي.

• د. عمار الخفاجي: يرى بأن التدخل الروسي الأخير أدى إلى طول الأزمة في سوريا وعدم وجود ما يلوح في الأفق لكي يكون بمثابة الحل، وهذا ما دفع الدوائر المعنية في صناعة القرار في روسيا إلى أن تتيقن بتصعيد كيفية التدخل في سوريا بغية الوصول إلى حل يساعدها على حماية مصالحها الموضوعية على المحك.

• المدرس المساعد باسم عبد الأمير: أشار إلى أن تحول إطار الصراع من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، جاء كنتيجة لعجز الأطراف الإقليمية الفاعلة (كتركيا وإيران ودول الخليج) من وضع نهاية لهذه الازمة. كما وجه تساؤلاً إلى الخبير الأمني الاستاذ حسن عن طبيعة الحرب التي ستتخربط بها القوات الروسية وما هي الأسلحة التي ستستخدمها، وما هي الغاية من الأسلحة الاستراتيجية في قتال الشوارع مع عناصر (داعش)؟.

وقد أجاب استاذ حسن، بأن وجود أسلحة استراتيجية في الخطوط الخلفية للجبهات المفتوحة، من شأنه إدامة زخم المعارك، وله آثار استراتيجية في ميزان قوى المعركة وحسم الصراع.

جولات التراخيص النفطية في ميزان المصلحة الوطنية

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ١٠/شباط فبراير ٢٠١٦.



نظم مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء، حلقة نقاشية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء: ٢٠١٦/٢/١٠، بعنوان: "جولات التراخيص النفطية في ميزان المصلحة الوطنية"، وبحضور أكاديمي وسياسي مميز.

افتتح الجلسة الدكتور خالد عليوي العرداوي "مدير المركز" بكلمة ترحيبية بالحضور، جاء فيها: يشرفنا حضوركم لمناقشة ملف شائك ومعقد وهو ملف عقود جولات التراخيص النفطية. فلا يخفى على الجميع ما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة على مستقبل الاقتصاد العراقي. كما أن هناك الكثير من الجدل يدور في وسائل الإعلام بين من يمتدح هذه العقود وبين من يذمها، وبين من يشكك بوطنية الحكومة التي أبرمت هذه العقود وبين من يقول إنها حكومة وطنية كانت تستهدف مصلحة العراق. ونحن في مركز الدراسات الاستراتيجية - وكما تعرفون أن مراكز الأبحاث مؤسسات موضوعية محايدة، تعمل من أجل طرح الأفكار بشكل موضوعي يحقق المصلحة العامة ويقدم الرأي الواضح الشفاف للباحثين وأصحاب القرار - يسرنا اليوم أن نعقد هذه الحلقة النقاشية التي سيكون فيها بيننا ثلاثة باحثين مع أوراقهم البحثية.

قدم د. محمد ناجي محمد "تدريسي ومعاون عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء" ورقته البحثية التي تحمل عنوان (قضية واقع النفط في العراق... الجولات وأسباب عقدها)، جاء فيها: إن العراق بلد ريعي أحادي الجانب يعتمد على النفط، ويمتلك احتياطي هائل يقارب الـ ١٤٢ مليار برميل نفط مؤكد، ومحافظة ميسان مثلاً، لديها احتياطي أكثر من ٣٠ مليار برميل، وإنتاجها يقارب ١٠٠-١١٠ ألف برميل. وخلال جولات التراخيص التي شملت هذه المحافظة، من المفترض أن يرتفع إنتاجها إلى مليون برميل عام ٢٠١٧. أما محافظة البصرة، فلديها حقل الرميثة الجنوبي، فضلاً على احتمال امتلاكها أكبر حقل تم اكتشافه في العالم، وهو متروك حالياً. إن الغاية من جولة التراخيص زيادة كمية الإنتاج، في حين إن الحكومة لا تستطيع أن تزيد الإنتاج إلى ٤ مليون ب/ي، فكيف ستصل إلى ١٢ مليون ب/ي.

وتتمثل الجوانب السلبية في جولات التراخيص، في أنه كان لدينا فائض في الميزانية، لكن مع جولات التراخيص ومع زيادة الإنتاج نحن ننتع لمنظمة أوبك ومحددي الحصص، فكيف لا تنخفض الأسعار مع زيادة العرض؟!

علاوة على ذلك، كانت هناك زيادة في التكاليف دون الاهتمام بكيفية استثمارها، والتي ستتحملها الحكومة مع التكاليف الإنتاجية، مثل التكاليف الاستثمارية وغيرها. بشكل عام، كان يجب على الحكومة في جولات التراخيص استغلال الحقول الصغيرة وليست الحقول الكبيرة وبشكل تدريجي.

هنا سأل الدكتور خالد العرداوي الدكتور محمد: أخبرني صراحة وباختصار هل كنا بحاجة إلى جولة التراخيص؟ فأجاب: لا لم تكن بحاجة لها.

بعدها قدم د. فراس حسين علي "رئيس قسم إدارة الأزمات في المركز" ورقته البحثية التي حملت عنوان: (جولات التراخيص: مضامينها السلبية والإيجابية)، جاء فيها:

عانى القطاع النفطي في العراق بشقيه الاستخراجي والتحويلي من تهالك البنى التحتية منذ زمن ليس بالقليل نتيجة الحروب والحصار التي مرت على العراق، إذ لم يشهد هذا القطاع أي حالة تطوير للصناعة النفطية وتحديداً منذ عام ١٩٨٠. وبعد العام ٢٠٠٣ كانت الأنظار تتجه إلى هذا القطاع للقيام بدور بارز كقطاع قائد للقطاعات الاقتصادية في العراق، إلا أن المبالغ الكبيرة التي تحتاجها عملية التطوير للبنى التحتية وتخلف التكنولوجيا المستخدمة أدت إلى عدم القيام بالدور المطلوب، ومن ثم الانتقال لعقود جولات التراخيص لإعادة هيكلة هذا القطاع لتطويره وتقليل الانخفاض السنوي في الإنتاج النفطي، إذ لم يزد الإنتاج في أوائل عام ٢٠١١ بعد عن مستوى الإنتاج أثناء حرب عام ٢٠٠٣، وهو ٢,٤ مليون برميل في اليوم، ويتم تصدير ١,٩ مليون برميل منها. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الشركات الوطنية، إلا أن التراجع بدأ. ومن ثم كانت هناك حاجة إلى تغيير الواقع النفطي، ولاسيما بعد ازدياد الاعتماد على الإيرادات النفطية كإحدى أهم مصادر الدخل.

وقد استعرض د. فراس شروط التعاقد بين الحكومة العراقية والشركات لكل جولة من جولات التراخيص مشفوعة بمخططات وجداول ورسوم توضيحية أخرى.

وأضاف: إن التساؤل الذي يثار هنا: لماذا كانت عقود الخدمة التي اعتمدتها وزارة النفط لها مدة طويلة؟ والسبب في ذلك - بحسب رأي الخبير النفطي حمزة الجواهري - هو أن مدة التطوير للحقل قد تطول لتصل إلى عشرة سنوات لبلوغ إنتاج الذروة، وتبقى هناك مشاريع تطويرية أخرى ضرورية مكملة للتطوير الأساسي، كأن تنشئ الشركة منظومة لضخ الغاز، أو منظومة لضخ غاز ثاني أكسيد الكربون، أو لضخ البوليمرات، كنوع من الإنتاج المعزز لرفع نسبة الاستخلاص RF لبعض المكامن النفطية التي تم تطويرها؛ لأنه لا يمكن الوصول إلى قناعة بهذا النوع من التطوير إلا بعد دراسة مبنية على أساس تحليل المعطيات التي تراكمت لسنوات، من خلال المراقبة المكمية والإنتاج والتحليل والدراسات الجيولوجية والبتروولوجية، ونتائج دراسات أخرى متعددة تجتمع نتائجها كلها في دراسة التمثيل المكمي الرقمي، وهو محاكي رقمي عملاق يستفيد من كل هذه المعطيات العلمية ليضع تصورا لعدة سيناريوهات افتراضية مختلفة لإنتاج المكم، وذلك للوصول إلى أفضل أسلوب لإنتاج المكم، ومن ثم الوصول إلى أعلى معامل استخلاص للمكم، وبعدها يترجم هذا الأمر على أرض الواقع من خلال مشاريع إعادة التطوير المتعددة التي لا تنتهي إلا بإنتاج آخر قطرة من النفط الموجود في المكم النفطي. بمعنى آخر، حتى التطوير الذي يعتمد على هذه الدراسة، يجب أن يخضع لإدارة مكمية محكمة لمراقبة أداء المكم بعد كل هذه الجهود.

ثم قام الأستاذ الدكتور عبد العباس فضيخ "استاذ قسم الجغرافية السياسية في جامعة كربلاء"، بتقديم ورقته البحثية التي عنوانها: (جولات التراخيص ومستقبل الطاقة في العراق)، ومما جاء فيها:

إن هناك عناصر مهمة لإعادة ترتيب الأوراق ومنها النفط. فأمريكا مستقبلا ستكون على خلاف مع الصين، والأخيرة ستخطى واشنطن اقتصاديا. أما إذا سيطرت الولايات المتحدة على منابع النفط، فإنها ستخفق الصين مستقبلا. لذا يجب ترتيب أوراقنا كدول أمام هذه التحديات.

أهمية النفط حاليا بدأت بالتراجع، وهناك إشكالية بالنسبة للدول المنتجة له، فلا أسواق له مستقبلا، وعليه يجب استغلال العائدات لبناء تنمية شاملة وفق إدارة حكيمة.

المشكلة الأخرى لدينا تتعلق بالسعودية، التي تقوم بالخفاء بإنتاج ١١ مليون ب/ي، وغطت مناطق واسعة من العالم بالنفط الرخيص، لضرب اقتصاديات دول معينة.

المسألة الأخرى، نحن أمام إعلام جارف، منه ما يخص الفساد وغيره، لذا يجب أن تكون هناك وقفة مهمة لإعلام متقن وليس متهاك.

الإشكالية في عقود جولات التراخيص، جعلها مقابل سيادة الدولة العراقية، حتى أن الخبراء يشككون بها. فالعقود في ظاهرها جيدة وفيها ضمانات حتى للبيئة وللسكان المنطقة وغيرها،

لكن ما مشكلتها؟. هذه التساؤلات المستقبلية يجب على الإعلام وعلى وزارة النفط الإجابة عليها، فهل هذه العقود فعلاً أضرت بالسيادة؟.

إن ما يعيب هذه العقود أنها عقود مخاطرة. فهي لا تتوافق مع العراق بوصفه مكمناً للنفط. أما بالنسبة للإنتاج، فهل أن البلد قادر على إنتاج ١١ مليون ب/ي؟ أين سيتم تخزينها؟ كيف سيتم تصديرها؟ أين سيتم استهلاكها؟ أين أسواقها في ظل المنافسة العالمية؟. لذا يجب على الوزارة وضع خطة قريبة الأمد ومتوسطة وطويلة.

أما ما يتعلق بالجانب السياسي، فيماذا يفكر صانع القرار العراقي؟ هل أخذ بنظر الاعتبار انخفاض أسعار النفط؟.

كثير من القنوات تقول إن عقود المشاركة ستكون مناصفة بين الحكومة والشركات بنسبة ٧٥٪، لكن هذه النسبة ليست من المبلغ العام. والتساؤل هنا: هل قرارات الشركات تأخذها بنفسها أم لديها مكافئ محلي؟. اليوم، نحن نخشى أن تكون لدينا مديونية يصعب علينا سدادها. وأخيراً، يجب التركيز على موضوع الغاز غير المستغل وطرق الاستفادة منه.

وبعد انتهاء الباحثين من تقديم أوراقهم البحثية، فتح الدكتور خالد العرداوي "رئيس الجلسة" باب الحوار والنقاش، فكانت المداخلات كما يلي:

الأستاذ رياض غريب نائب في البرلمان العراقي، قال: إن هناك نوعين من العقود: عقود الخدمة، وتعني إن مقابل الخدمات التي تقدمها الشركات نعطيها مبلغاً عن كل برميل منتج، بعد صرفهم مبالغ في الاستثمار. وعقود الشراكة، وتعني المشاركة في الإنتاج، كما هو موجود في السعودية.

وإن الهدف من الزويدة الإعلامية حول جولات التراخيص، هي الشركات نفسها. فهم يدفعون الكثير من الأشخاص لنشويش الصورة، من أجل إلغاء عقود الخدمة والرجوع إلى عقود الشراكة، المربحة بالنسبة لها.

كما أن السعودية ليس من مصلحتها أن ينافسها العراق ويضعف وضعها. وما حدث في البصرة تورطت به أيدٍ إقليمية لتقليل الإنتاج والتصدير العراقي.

أما فيما يخص الغاز، فإننا سنكتفي به عام ٢٠١٧، وقد أحيل إلى شركات أمريكية كمرحلة أولى. وفعلاً العراق يستورد الغاز من إيران، ولكن سنكتفي من الغاز وبإمكاننا أن نصدر.

• د. محمد ناجي محمد: دعا إلى وجوب التركيز على دور الإعلام لنشر الحقائق عن جولات التراخيص لتوضيح الأمور للناس.

• الأستاذ رياض غريب: إن الفضائيات تمولها دول وشركات، ولدينا قناة عراقية فقط. كما إن وزير النفط السيد عادل عبد المهدي وغيره من مسؤولي الوزارة قد عقدوا جلسات لمناقشة وعرض جولات التراخيص.

• د. محمد ناجي محمد متسائلاً: بخصوص الغاز المصاحب في البصرة وميسان المشتعل، هل هناك اتفاق بين الحكومة والشركات لاستثماره؟

- الأستاذ رياض غريب: نعم هناك شركات أمريكية سوف تستثمره.
- د. خالد العرداوي: بخصوص الإعلام العراقي: إن الإعلام العراقي ضعيف، كذلك إعلام وزارة النفط، فكان الأجدر بالوزارة ولاسيما علاقاتها العامة أن تعمل على عقد ندوات وحلقات نقاشية داخل الجامعات لتوضيح الأمور وإزالة اللغظ المثار حول جولات التراخيص.
- د. حيدر حسين آل طعمة "تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد، وباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية" قال: يكاد يكون من أبرز المنجزات التي تتفخر بها الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ هو جولات التراخيص. المشكلة ليست في بنود جولات التراخيص، وإنما في إدارة جولات التراخيص، فهذه الإدارة هي التي تغلغل فيها الفساد ودبّ من خلالها إلى جولات التراخيص، وهو ما يجب الالتفات إليه ومعالجته من قبل صانع القرار العراقي.
- الأستاذ أمير مراد كاظم "مهندس في معهد العراق للطاقة"، تكلم عن إيجابيات وسلبيات جولات التراخيص. فمن السلبيات التي بيّنها هي إن الخبراء الذين تعتمد عليهم الشركات يتم دفع أتعابهم من خزينة الدولة العراقية ولم تقم الشركات بتطوير كوادر عراقية قادرة على إدارة ملف النفط فنياً في المستقبل. ومن الإيجابيات، إن صناعتنا النفطية كانت متلكئة، وكان يجب إدخال الشركات المتقدمة لتطويرها، وتجربة جولة التراخيص فريدة من نوعها في العالم، ولا تشبه ما في الدول المحيطة. أما فيما يخص الغاز المصاحب، فإننا نحرق ما يقارب ٧ مليون قدم مربع في المنطقة الجنوبية يومياً، وما زال الغاز يحرق رغم نوايا التعاقد مع شركات لاستثماره. ورأى أن البحث في إمكانية تعديل شروط جولات التراخيص صعب جداً؛ بسبب الشروط الجزائية. وكوني مهندس نفط، أنصح بإعادة دراسة جولات التراخيص. فالعراق كان يضرب به المثل في رخص النفط المستخرج. وكان يجب إعطاء الحقول الصعبة إلى الاستثمار وترك الحقول السهلة إلى العراقيين وليس العكس، وهو ما حدث مع جولات التراخيص.
- الأستاذ عباس فاضل عباس مسؤول مكتب مجلس النواب في كربلاء المقدسة، تحدث عن وجود إشكالية انعدام ثقافة التخصص والتدخل فيما لا نعلم، فضلاً على ضعف الإعلام الوطني ووجود قنوات مضللة. وفي جو الفساد الذي نعيشه في العراق، أعتبر جولات التراخيص إنجازاً وطنياً.
- الأستاذ جاسم الشمري مدير مركز الدراسات والبحوث في محافظة كربلاء المقدسة، أكد على ضرورة وجود خبير قانوني في الجلسة، لتقديم ورقة قانونية يوضح فيها الالتزامات القانونية الواردة في جولات التراخيص.
- د. حسين أحمد دخيل رئيس قسم الدراسات الدولية في المركز، أشار إلى وجود لغظ كبير في جولة التراخيص بسبب عدم شفافية وزارة النفط. ووجه سؤالين إلى د. فراس حسين: في خضم الوضع الاقتصادي الصعب والتكاليف التي ذكرتها، هل سدد العراق المتطلبات المادية للشركات؟ وهل يوجد على جولات التراخيص تأمين عقود، وما هي شروطها؟
- د. فراس حسين: نعم قام العراق بسداد معظم المتطلبات، والمتبقي شيء يسير. والشفافية مهمة، لكن من جانب آخر لو عرضت النتائج فستصبح عرضة للانتقادات.

التوصيات:

خرج المجتمعون في الحلقة النقاشية بتوصيات عدة موجهة إلى صانع القرار العراقي منها:

١. مراجعة جولات التراخيص مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية للعراق.
٢. على الإعلام العراقي أن يلعب دوراً أكثر جدية، وأن يوصل الحقائق إلى الشعب بشكل أمين ونزيه.
٣. على وزارة النفط تطوير كواذرها العلمية والاستفادة من الخبرات الأكاديمية، وتفعيل دور الجهات ذات العلاقة لديها لتوعية المجتمع بجولات التراخيص وفوائدها التي ستعكس على المصلحة الوطنية العراقية في حال النجاح في تنفيذ بنودها.
٤. على صانع القرار العراقي إدراك ما يطبخ في المحيط الإقليمي والدولي؛ لتحديد انعكاساته على الشأن العراقي.
٥. تطوير صناعة تكرير البترول، وإطلاق جولة تراخيص لتطوير المصافي.
٦. على وزارة النفط ضبط إيقاع النفقات وهيكلتها بالشكل الذي ينسجم مع سوق النفط، وكذلك تشديد الرقابة.
٧. على وزارة النفط ألا تعتمد على حقول النفط الجاهزة بل على المكتشفة، وأن تعتمد على جميع مراحل إنتاج النفط، وأن يكون في كل محافظة مصرف.
٨. يجب مواكبة التطور العالمي، وعلى وزارة النفط أن تستغل فورات النفط لشراء حصص الشركات بالتدريج.
٩. اعتماد الخبرة العلمية لكي نكون فاعلين في المحيط الدولي، والتأكيد على الإدارة الناجحة.
١٠. على وزارة النفط تدريب وتأهيل الكوادر العراقية.
١١. إن العراق زاهر بالعقول الوطنية، فإذا استطاع صانع القرار الانفتاح على الرأي الآخر وتشاور مع مواطنيه بشفافية تهدف إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية، فإنه سيقهر كل التحديات.

آليات تطوير مراكز الأبحاث في العراق

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في نيسان/ أبريل ٢٠١٦.



إذ تضمنت ثلاثة أوراق بحثية، كانت الورقة الأولى للدكتور خالد العرداوي مدير المركز في حين كانت الورقة الثانية للدكتور حسين أحمد دخيل رئيس قسم الدراسات الدولية في المركز. أما الورقة الثالثة فقد كانت للمدرس المساعد: ميثاق مناحي العيساوي باحث في المركز.

الورقة الأولى: التحديات الشيعية والحاجة إلى مراكز الأبحاث والدراسات*

إعداد: الأستاذ المساعد الدكتور خالد عليوي العرداوي

يحتاج إثبات حاجة الشيعة إلى دور مراكز الأبحاث والدراسات تحديد التحديات التي تواجه أبناء هذه الطائفة في مطلع القرن الحادي والعشرين أولاً، ومن ثم تحديد أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في مواجهة هذه التحديات ثانياً، لتكون الخلاصة إما تأكيد هذه الحاجة أو نفيها.

المحور الأول: التحديات الشيعية في مطلع القرن الحادي والعشرين

في الأوراق البحثية غالباً ما يتم التطرق إلى الأمور المهمة بطريقة مجملّة دون الخوض في القضايا التفصيلية التي تترك إلى الدراسات والبحوث التخصصية اللاحقة، وهذا ما سيتم اعتماده في هذه الورقة البحثية عند الحديث عن التحديات التي تواجه شيعة العالم في الوقت الحاضر، والتي تم تحديد أكثرها إلحاحاً وتأثيراً بما يأتي:

الشيعة وتحدي توزيعهم السكاني في العالم

لا يوجد اتفاق حول تحديد رقم دقيق لنسبة الشيعة في العالم، فبين من يحدد عددهم بـ ١٥٤-٢٠٠ مليون نسمة في العالم، بما يعني أنهم يشكلون ١٠-١٣٪ من سكان العالم من المسلمين (١). وبين من يحدد عددهم بأكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، بمعنى أنهم يشكلون ربع سكان العالم من المسلمين بحسب إحصائية منتدى "اليو فورم" للدين والحياة الإنجليزي لعام ٢٠١٣، التي بينت أن الشيعة ينتشرون في ١٩٨ دولة وأن عددهم في بعض الدول يكون على النحو الآتي: (٢)

اسم الدولة	عدد الشيعة فيها
إيران	أكثر من ٨٠ مليون
الهند	تقريباً ٢٤ مليون
باكستان	أكثر من ٤٦ مليون
تركيا	أكثر من ٣٣ مليون
العراق	أكثر من ٢٦ مليون
اليمن	١٢ مليون
أفغانستان	١٥ مليون
أذربيجان	١٥ مليون
السعودية	٥ مليون
مصر	٣ مليون
شمال إفريقيا	٢ مليون
غرب إفريقيا	٢ مليون

وهناك من يحدد عدد الشيعة بـ ٣٩٥ مليون نسمة، أي الربع أيضاً حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠ (٣).

ومهما كان عدد الشيعة في العالم فإن نسبتهم كبيرة وتشير إلى أنهم يمثلون طائفة دينية مهمة لا يمكن تجاهلها أو إنكار وجودها. وإذا أردنا أن نضع قائمة تقريبية بالتوزيع السكاني لأبناء هذه الطائفة في دول العالم، سنكتشف أنهم يتواجدون في معظم دول العالم إن لم يكن جميعها، كما مبين في الجدول أدناه، وهو جدول لا يستند إلى بيانات دقيقة وإنما إلى البيانات التي تم الجمع فيها بين ما ورد في دائرة المعارف الحسينية وفقاً لدراسة الشيخ الكرباسي، مع ما ورد في موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)؛ لأن الإحصائيات الواردة في هذين المصدرين تشكلان الأساس لمعظم التحليلات والدراسات المهمة بمعرفة عدد الشيعة في العالم وكما يأتي:

نسبة الشيعة إلى عدد سكان البلد

نسبة الشيعة إلى عدد سكان البلد	البلد
٩٠-٩٥٪	إيران
٢٦٪	باكستان
٦٪	الهند
٧٠-٦٥٪	العراق
٤٠-٣٥٪	اليمن
١٥-١٠٪	تركيا
٧٥-٦٥٪	أذربيجان
٢,٧٪	اندونيسيا
١٩٪	أفغانستان
٣٠-٢٦٪	سوريا
١٧,١٠٪	نيجيريا
٢٠٪	السعودية
٤٥-٣٠٪	لبنان
٧٪	تنزانيا
٤,٠٥٪	عمان
٤٠,٢٣٪	الكويت
أكثر من ١٪	مصر
١٥-١٠٪ من عدد المسلمين في هذا البلد	ألمانيا
٧٥-٦٥٪	البحرين
٣٥-٢٥٪	طاجيكستان
١٠٪ من عدد المسلمين في هذا البلد	الإمارات العربية المتحدة
١٥-١٠٪ من عدد المسلمين في هذا البلد	الولايات المتحدة الأمريكية
١٥-١٠٪ من عدد المسلمين في هذا البلد	بريطانيا
١٥-١٠٪ من عدد المسلمين في هذا البلد	بلغاريا

قطر	٧,٦٪
اثيوبيا	٣٪
الأردن	أقل من ٢٪
اريتريا	٣٪
افريقيا الوسطى	٢٪
ألبانيا	٠,٦٪
بروناي	٤٪
بنغلادش	٠,٢٥٪
بنين	١,٥٪
بورندي	١,٥٪
البوسنة والهرسك	٥٪
تركمانستان	١٧,٤٪
تشاد	٢٪
توغو	١,٥٪
تونس	٢,٥٪
الجزائر	١,٩٨٪
جزر القمر	٥٪
جزر المالديف	٦٪
جيبوتي	١,٥٪
رواندا	٣٪
ساحل العاج	٥٪
السنغال	٧٪
السودان	١,٨٪
سيراليون	٥٪
التشيشان	١٦٪
الصومال	١٪
الصين	١,٤٪
الغابون	٢٪
غامبيا	٥٪
غانا	٢٪
غينيا	٥٪

غينيا بيساو	٤٪
فلسطين	٢٪
قرغيستان	٢٠٪
كازخستان	٤,٥٪
الكاميرون	٤٪
كوسوفو	١٠٪
ليبيريا	٢,٥٪
ليبيا	١,٥٪
مالي	٥٪
ماليزيا	٥٪
المغرب	٢,٩٧٪
مقدونيا	١٠٪
ملاوي	٣٪
موريتانيا	١,٥٪
موزامبيق	٤٪
النيجر	١٠٪

ويستدل من الإحصاءات أعلاه على ما يأتي:

١- باستثناء أربعة دول هي إيران والعراق والبحرين وأذربيجان، فإن الشيعة يشكلون في بقية الدول أقلية، سواء أكانت أقلية كبيرة لها شأن أم كانت أقلية صغيرة محدودة، وبعض هذه الدول يواجهون فيها مشكلات في التعايش السلمي مع بقية المكونات؛ لأسباب تاريخية أو سياسية يوظف الدين في كثير من الأحيان لتبريرها.

٢- إن هذه النسب في الغالب لا تصمد أمام الطعن؛ لأنها لم تعد بطريقة أكاديمية مبنية على مناهج إحصائية صحيحة، فضلا على اعتماد كثير من الدول إلى عدم التطرق إلى تحديد نسب سكانها حسب انتماءاتهم الدينية أو المذهبية؛ لأسباب خاصة تحكم رؤية صانع القرار فيها، مما يخلق صعوبة بالغة في الوصول إلى إحصائيات سكانية دقيقة. وسيجد القارئ أن هناك من يشكك بهذه النسب مستغلا الضعف الأكاديمي في إعدادها، كما هو الحال في الدراسة المتحاملة التي أعدها الباحث (حسن قطامش) تحت عنوان (حقيقة الانتشار الشيعي في العالم: دراسة حول عدد الرافضة في العالم من المصادر الشيعية) (٤). لذا فالحاجة إلى بيانات إحصائية موضوعية حول عدد الشيعة في العالم، يتم اختبارها بطريقة علمية منهجية يعد أمرا مفيدا جدا لأبناء هذه الطائفة؛ من أجل المطالبة بحقوقهم وحررياتهم العامة، وفي تحديد حجم حضورهم وتأثيرهم في الرأي العام المحلي والدولي.

٣- انتشار أبناء هذه الطائفة في مساحة جغرافية واسعة جدا تختلف في أنماطها الثقافية والحضارية، وفي لهجاتها ولغاتها المحلية، وفي تحديد أولوياتها ومصالحها الوطنية والقومية، مما يفرض على الشيعة الساكنين في كل دولة خيارات متعددة للتعامل مع واقعهم كل على حدة وحسب متطلباته وظروفه.

الشيعة وتحدي الاندماج والمشاركة

إن واقع الشيعة في مطلع القرن الحادي والعشرين يجعلهم عرضة إلى نوعين من المؤثرات: الأولى مؤثرات حضارية خارجية تفرضها ظروف العولمة بما تتطوي عليه من تقدم تكنولوجي قرب المسافات الجغرافية، وجعل العالم قرية عالمية، فكسر حدود الدول وأضعف سيطرة حكوماتها على شعوبها، ووسّع مدارك الأفراد والمجتمعات، وخلق المنافسة بل وأحيانا الصراع العالمي من أجل توفير ظروف اقتصادية وإنسانية أفضل تنتعش فيها الحقوق والحريات. والأخرى مؤثرات داخلية ناجمة عن انهيار أو تخلخل الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التقليدية التي حكمت المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، ولا سيما في قارتي آسيا وأفريقيا. تلك الأطر التي كانت تفرض نوعا من الانغلاق الذاتي لمكونات اجتماعية معينة، وقبول بسيادة مكونات اجتماعية أخرى عليها ولحقب تاريخية طويلة، وهذا ما لم يعد قابلا للاستمرار، فلا الحكومات المستبدّة بإجراءاتها الصارمة قادرة على إدامة عمل الأطر التقليدية، ولا المكونات الاجتماعية بهوياتها المحلية قابلة بدوام تلك الأطر. والحال أصبحت جميع الهويات سواء أكانت سائدة أم فرعية تطالب بحقوقها وحرياتها وتريد أن تكون شريكة في السلطة والثروة والنفوذ في بلدانها. نعم إن هذه المؤثرات تختلف في عمقها وتأثيرها من مجتمع إلى آخر، ومن فضاء جغرافي إلى آخر، إلا أنها بدأت في جميع دول العالم وستستمر بقوة وزخم أكبر مع التقدم باتجاه المستقبل.

وجود هكذا تحول في البنى الأساسية للدول لا يستثني شيعة العالم، بل إنهم في القلب منه؛ لأسباب كثيرة، مما سيتطلب من أفراد هذه الطائفة إدراك متغيرات العصر للإسراع في الخروج من عزلتهم التاريخية والاجتماعية والسياسية أولا، وامتلاك قيم ومهارات الاندماج مع الآخرين في الدول التي يعيشون فيها ثانيا. وعندما يتحقق هذا الهدف بسلامة تحفظ حقوق وحريات الطرفين، ستبرز الحاجة إلى امتلاك المؤهلات والمهارات والآليات المناسبة للمشاركة الفاعلة في إدارة السلطة والعملية السياسية في هذه البلدان. إن كلا من الاندماج والمشاركة يشكلان تحديا حقيقيا أمام شيعة العالم لا يمكن التغاضي عنه أو نكرانه أو التقليل من قيمته، ولا سيما أن غالبيتهم يعيش في بلدان تعاني من التوتر والصراع والتأزم السياسي، ومواجهة هذا التحدي والتغلب عليه سيتطلب من الشيعة نخبة وعامة جهدا واعيا، وعملا مضنيا، وآليات تختلف من دولة إلى أخرى.

الشيعية وتحدي التجديد الثقافي الديني

إن واحدا من التحديات المهمة التي تواجه شيعة القرن الحادي والعشرين هو حاجتهم إلى "امتلاك إرادة التجديد في ثقافتهم الدينية، فالثقافة السائدة عندهم أنتجت أزمنا ماضية، وبيئة كانت تعاني من الأزمات والقهر والضغط، وهم اليوم يعيشون عصرا جديدا، وأصبحوا قوة مؤثرة يحسب لها حساب في محيطها، فواقعهم تغير إلى الأفضل، والعالم من حولهم تغير كثيرا، لكن مساحة واسعة من الشيعة ما زالوا يصرون على ثقافة الماضي المصبوغة بلون القهر والأسى، وتتخفظ معظم أوساطهم الدينية على محاولات التطوير والتجديد الثقافي" (٥). ونرى أن الشيعة لا يحتاجون إلى امتلاك إرادة التجديد الديني فحسب، وإنما بحاجة أيضا إلى تحديد طبيعة هذا التجديد واتجاهه. نعم هناك الكثير من المجددين الشيعة، كالمجدد الشيرازي الأول والثاني وغيرهم، لكن هذا التجديد مشكلته أنه بقي فرديا ينهض به أفراد معدودون، ولم يتحول إلى نشاط مؤسسي، قادر على خلق موجة تجديدية تنهي حالة الجمود الثقافي العامة وتحولها إلى حركة ثقافية شاملة تستطيع في النهاية امتلاك القدرة على القيادة الثقافية المنتجة للنموذج الجذاب الذي يلتف حوله الجميع أو على الأقل الأغلبية، فبقي النموذج في عيون الشيعة أسير التاريخ، والتجديد الثقافي الديني فرديا ينتهي بنهاية حياة المجدد. إن التغلب على هذا التحدي يعد من الأولويات لأي حالة نهوض شيعية في الوقت الحاضر، ويرتكز عليه أي دور مؤثر لهذه الطائفة في بناء البلدان التي تعيش فيها، وفي المشاركة الفاعلة في بناء حضارة إنسانية متجددة ومتطورة ومندفعة بقوة إلى الأمام.

الشيعية وتحدي القيادة

لقد أثبتت الأحداث في إيران والعراق وسوريا واليمن والبحرين والسعودية ولبنان أن الشيعة في الوقت الذي يعانون فيه من مشكلة المواقف المعادية غير المبررة وغير المحسوبة من بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، فإنهم في الوقت نفسه، وبدرجة لا تقل في الأهمية - إن لم يكن أعلى - يعانون من مشكلة القيادة (لقد أطلقت على هذه المشكلة في إحدى مقالاتي اسم الخطر من الداخل)، فالقيادات الشيعية في كثير من الأحيان إما تكون منقسمة ومتصارعة فيما بينها، وإما تكون ضعيفة وغير كفوءة ولا تمتلك رؤية استراتيجية لإدارة العمل السياسي، بما يناسب ظروف وحاجات البلد الذي تتواجد فيه، فكانت النتيجة - وخاصة في العراق - إنتاج بعض القيادات الشيعية السياسية الهزيلة والفاشلة والمتورطة في ملفات فساد إداري ومالي كبيرة، وهذا الأمر انعكس سلبا على رؤية أبناء هذه الطائفة لقياداتهم السياسية التي شعروا أنها ليست مؤهلة لتحمل المسؤولية، كما انعكس سلبا على رؤية أبناء الأديان والطوائف الأخرى للدور الشيعي في بناء الدولة. لقد حصل ما حصل، وبالطريقة التي رآها الجميع - وتشمل هذه الحقيقة معظم قيادات الإسلام السياسي في الوقت الحاضر ولا تقتصر على القيادات الشيعية - لأن معظم القيادات لم تمر بالفلاتر المناسبة لإعدادها وتأهيلها،

بل جاء أغلبها إلى السلطة فجأة وبآلية لم تكن متوقعة، ولم يحسب فيها حساب اليوم التالي لمسك السلطة، فكان الأداء الضعيف قرين الإعداد الضعيف للقيادة، وعدم استعانتها في كثير من الأحيان بالمؤسسات الاستشارية المناسبة لمساعدتها لحل مشاكلها وإعداد برامجها. خلاصة القول في هذا التحدي هي: إنه لا نجاح سياسي بلا قيادة حقيقية صالحة ومؤهلة للنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ولا وجود لمثل هذه القيادة بدون وجود المؤسسات المناسبة لإعدادها وتقديمها إلى المجتمع.

تحديات أخرى

في حلقة نقاشية نظمها مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث في مدينة كربلاء المقدسة، واستضاف فيها أستاذ الفكر السياسي في جامعة بغداد (الدكتور غسان السعد) نجد أن الأخير حدد تحديات أخرى تواجه شيعية العالم هي: (٦)

- غياب الأنموذج الحضاري والإنساني الشيعي في مجال العدالة العامة وإدارة الدولة وتطوير العلوم والصناعة والتكنولوجيا؛ لينافس النماذج الفكرية والحضارية الأخرى. ونعتقد أن إيجاد هذا الأنموذج يقتزن بخلق التجديد الثقافي الديني، ونقله من إطار الأفراد إلى إطار المؤسسات الكفوءة التي لديها القابلية على التجديد والاستمرار.

- احتدام المواجهة الفكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية بين الشيعة ومحيطهم السني؛ لأسباب ليس هنا مجال الخوض فيها. وقطعا ظروف الصراع تقتضي إيجاد الآليات المناسبة لحسمها بشكل آمن يحفظ السلم والأمن الاجتماعيين والدوليين.

- الصراع الشيعي - الشيعي، وقد سبق أن ربطنا وجود هذا الصراع بتحدي القيادة داخل المجتمعات الشيعية.

- البعد الوطني، المرتبط بالخصوصية الوطنية للمواطن الشيعي في البلدان التي يتواجد فيها، وهذه حقيقة ناجمة عن طبيعة التوزيع الجغرافي للشيعة في العالم، وعدم امتلاكهم - باستثناء إيران - لانسجام ثقافي تام في دولة واحدة تحتويهم.

- غياب الهياكل المؤسسية العملية للتنسيق الشيعي على المستوى العالمي.

- غياب الاستراتيجية الخارجية الفعالة في أبراز القضايا الشيعية على المستوى الدولي، المقترن بالعداء غير المبرر للولايات المتحدة الأمريكية. ونعتقد أن هذا التحدي يقتزن بتحدٍّ أكبر، هو غياب الرؤية الاستراتيجية للشيعة في إدارة الدولة والحكم، ورسم ملامح العلاقة مع الآخر، وتحديد ثوابت العلاقات الوطنية والدولية.

المحور الثاني: ماهية مراكز الأبحاث والدراسات

لا يمكن إدراك قيمة مؤسسة ما إلا بعد الإحاطة بها؛ لمعرفة أهميتها والأدوار التي تضطلع بها، وهذا هو الحال مع مراكز الأبحاث والدراسات، لذا ستعمل الصفحات القادمة على تقديم بيان مختصر بكنه وأهمية هذا المؤسسات في الحياة المعرفية وبيئة صنع القرار المعاصرة.

تعريف مراكز الأبحاث والدراسات

نتفق في هذه الورقة مع الباحث (خالد وليد محمود) في دراسته القيمة الموسومة (دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر) المنشورة من قبل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والتي يرى فيها أن هناك غموضاً يحيط بتعريف مراكز الأبحاث والدراسات؛ لأن "تعريف هذه المراكز ما يزال محلّ خلاف؛ نظراً إلى أن معظم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث، لا تعد نفسها من صنف الثنك تانك في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية، لذا يبقى هذا المفهوم فضفاضاً، ويحمل أكثر من تعريف؛ بسبب كثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط به، والأبعاد التي تكتنفه" (٧). إلا أن غموض التعريف لم يمنع من تقديم تعريف محددة لهذه المؤسسات البحثية المهمة، فعرفت مؤسسه راند للأبحاث بأنها "تلك الجامعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية" (٨)، وعرفها (هوارد ج وياردا) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا والباحث في مركز ودرو ويلسون في واشنطن بأنها "مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مسابقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتجاً وهو الأبحاث. هدفها الرئيس البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية، كذلك لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها" (٩). كما تعرف هذه المراكز بأنها: "تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقديم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناءً على هذه المقترحات في مجالات مختلفة" (١٠). أو هي "جامعات بلا طلاب، أبحاثها الأكاديمية عالية الجودة، هدفها بيان العواقب المحتملة لاتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية" (١١). وإن الصلة التي تربط بين مراكز الأبحاث والدراسات والمسؤولين وصناع القرار، جعلت البعض يصفها بأنها نوادي نصف سياسية ونصف أكاديمية (١٢).

يستدل من هذه التعاريف على خصوصية مراكز الأبحاث والدراسات؛ لكونها مؤسسات تجمع بين الخبرة، والمهارة، وخصوصية الدور الذي يجعل المجتمعات المتقدمة بأفرادها ومؤسساتها وصانعي القرار فيها لا يستغنون عن وجودها.

التوزيع العالمي لمراكز الأبحاث والدراسات
 يمكن توضيح طبيعة التوزيع العالمي لمراكز الأبحاث والدراسات من خلال
 الجداول الآتية: (١٣)
 عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام ٢٠١١

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث	نسبة المراكز إلى المجموع الكلي في العالم
افريقيا	٥٥٠	٪٨
آسيا	١١٩٨	٪١٨
أوروبا	١٧٩٥	٪٢٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٢٢	٪١١
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٣٢٩	٪٦
أمريكا الشمالية	١٩١٢	٪٢٩
أوقيانوسيا	٣٩	٪١
المجموع	٦٥٤٥	١٠٠

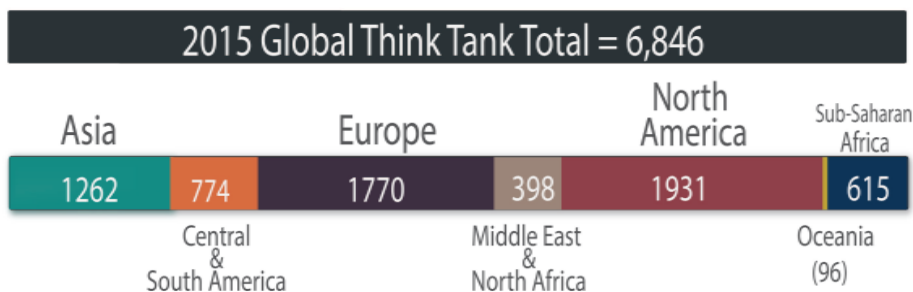
عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام ٢٠١٥
 وبناء على هذه الأعداد، يكون تحديد نسب المراكز البحثية جغرافيا بين قارات العالم بالشكل
 الآتي:

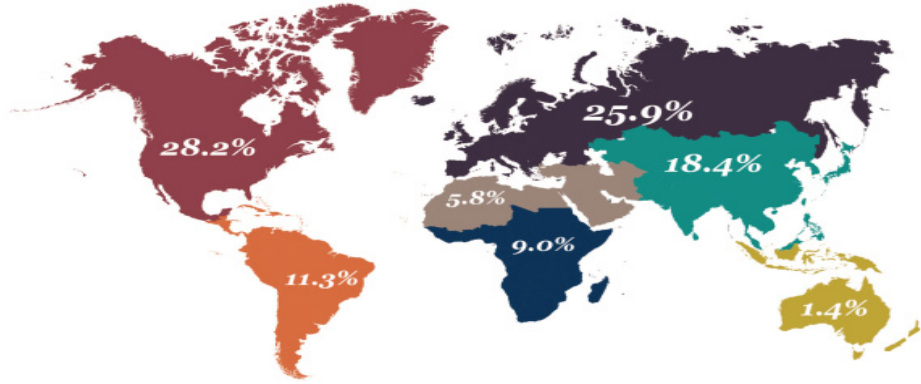
تسلسل الدول حسب عدد المراكز	اسم الدولة	عدد مراكز الأبحاث
١	الولايات المتحدة	١٨١٥
٢	الصين	٤٢٥
٣	الهند	٢٩٢
٤	المملكة المتحدة	٢٨٦
٥	ألمانيا	١٩٤
٦	فرنسا	١٧٦
٧	الأرجنتين	١٣٧
٨	روسيا	١١٢
٩	اليابان	١٠٣

٩٧	كندا	١٠
٩٠	إيطاليا	١١
٨٥	افريقيا الجنوبية	١٢
٨٢	البرازيل	١٣
٦٦	سويسرا	١٤
٦٥	السويد	١٥
٦٠	المكسيك	١٦
٥٧	هولندا	١٧
٥٥	إسبانيا	١٨
٥٤	رومانيا	١٩
٥٤	إسرائيل	٢٠
٥٣	كينيا	٢١
٥٢	تايوان	٢٢
٥٢	بلجيكا	٢٣
٥١		٢٤
٤٧	أوكرانيا	٢٥

عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام ٢٠١٥

Number of Think Tanks in the World in 2015





وبناء على هذه الاعداد، يكون تحديد نسب المراكز البحثية جغرافيا بين قارات العالم بالشكل الآتي:

عدد مراكز الأبحاث في بعض دول العالم التي فيها العدد الأكبر من المراكز عام ٢٠١٥

تسلسل الدول حسب عدد المراكز	اسم الدولة	عدد المراكز البحثية
١	الولايات المتحدة	١٨٣٥
٢	الصين	٤٣٥
٣	المملكة المتحدة	٢٨٨
٤	الهند	٢٨٠
٥	ألمانيا	١٩٥
٦	فرنسا	١٨٠
٧	الأرجنتين	١٣٨
٨	روسيا	١٢٢
٩	اليابان	١٠٩
١٠	كندا	٩٩
١١	إيطاليا	٩٧
١٢	البرازيل	٨٩
١٣	جنوب افريقيا	٨٦
١٤	السويد	٧٧

١٥	سويسرا	٧٣
١٦	أستراليا	٦٣
١٧	المكسيك	٦١
١٨	إيران	٥٩
١٩	بوليفيا	٥٩
٢٠	إسرائيل	٥٨
٢١	هولندا	٥٨
٢٢	إسبانيا	٥٥
٢٣	رومانيا	٥٤
٢٤	كينيا	٥٣
٢٥	بلجيكا	٥٣

ويتضح من خلال هذه الجداول ما يأتي:

- ١- استمرار التزايد في عدد مراكز الأبحاث والدراسات على مستوى العالم، فقد كان العدد الكلي للمراكز عام ٢٠١١ هو (٦٥٤٥) مركزاً، فقفز إلى (٦٨٤٦) مركزاً عام ٢٠١٥، مما يدل على استمرار تصاعد الحاجة إلى وجود هذه المؤسسات في العالم المعاصر.
- ٢- إن العدد الأكبر من هذه المراكز يتواجد في الدول المتقدمة في الترتيب العالمي لدول العالم، مما يدل على أن هذه المراكز تمثل مؤسسات معرفية يرتبط وجودها بالتقدم العلمي والازدهار الحضاري.
- ٣- إن وجود العدد الكبير من المراكز البحثية يعد دليلاً على تقدم الدولة وزيادة ثقلها الإقليمي والدولي، والدليل على ذلك أن زيادة وتوسع النفوذ الإيراني إقليمياً ودولياً ترافق مع زيادة عدد مراكزها البحثية، فنجد أن إيران كانت غائبة عن قائمة الدول الخمس والعشرين الأولى في عدد المراكز البحثية عام ٢٠١١، ولكنها تقدمت بقوة لتحتل المرتبة ١٨ عام ٢٠١٥ مع امتلاكها لعدد إجمالي من المراكز البحثية بلغ ٥٩ مركزاً، وهذا مؤشر طيب على تقدم هذه الدولة واتساع تأثيرها.

أهمية مراكز الأبحاث والدراسات

تتضح أهمية هذه المراكز من الأدوار المهمة التي تقوم بها في الوقت الحاضر، وهذه الأدوار يمكن إجمالها بما يأتي: (١٤)

- ١- إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دوراً ثانوياً، وإنما بات دوراً أساسياً في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار.

٢- دعم صناع القرار؛ إذ إن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضح له السياسات، ويفصل له القضايا بشكل علمي دقيق. وربما عدت المراكز البحثية هيئات استشارية لتلك الجهة أو لذلك الجهاز الحكومي أو الأهلي؛ لأن مراكز الأبحاث يمكنها أن تقوم بما يأتي:

- تحديد الأولويات، ومن شأن ذلك أن يوجه الاهتمام إلى موضوعات معينة في السياسة العامة كالـتعليم أو الصحة أو غيرها، فالمراكز البحثية تحدد أولويات التنمية في المجتمع، وتلفت انتباه صانع القرار لها، وتعمل على توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية التي تواجهها التنمية المحلية والدولية. كما تسهم في إعادة اكتشاف الطاقات والموارد الجلية والكامنة، وهذا بدوره سيساعد على اكتشاف مسارات جديدة من أجل تنمية سريعة ومتواصلة.

- اقتراح البدائل وطرح الخيارات، من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

- تحديد الكلف العائدة لكل بديل، وتحديد المكاسب المتوقعة من كل بديل.

٣- تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار حول المستجدات العاجلة أو الفورية، ولاسيما القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة، وسرعة اتخاذ القرار، وذلك بما توفره من النصائح العملية والبحوث العلمية والتطبيقية واستطلاعات الرأي العام، وبما تملكه من قاعدة بيانات يرجع إليها المسؤولون وصناع القرار كل ما دعت إليه الحاجة.

٤- لعب دور القناة الإعلامية للمسؤولين الكبار، عندما يعتمدون على بعض مراكز الأبحاث المقربة في إرسال رسائل استباقية أو تعابير فورية أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة إلى بعض الأطراف حول قضايا أو أزمت معينة.

٥- إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والتأليف والكتابة، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور، فضلا على تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، وتطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته، بما يتوافق مع احتياجات الدولة والمجتمع والأفراد. كما تقوم هذه المراكز بمتابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى، خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص.

٦- قدرة مراكز الأبحاث على القيام بالمسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام التي توفر بيانات ومعلومات ميدانية عن الموضوعات والقضايا المطروحة، ومواقف الرأي العام اتجاه الحلول المتاحة، والتعرف على اتجاهات الرأي العام ومواقفه بعد إعلان الاستراتيجيات والسياسات العامة وتنفيذها، بما يتيح لصناع ومتخذي القرار إدراك نقاط الضعف ومعالجتها بصورة فورية.

٧- القيام بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ للمشاركة في التوصل إلى حلول واقعية للقضايا المثارة. كما تدخل المراكز كطرف توفيقي بين الأطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة؛ لتقريب وجهات النظر المتباينة

حول إعداد سياسة معينة. فضلا على كونها قناة اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين كبار صناع القرار في الدولة وبعض الأطراف الخارجية؛ لمعرفة مواقفها، وطروحاتها، وآرائها السياسية، وطبيعة أدوارها واهتماماتها، من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الأطراف إلى الندوات والمؤتمرات التي تعقد بعناية في هذه المراكز.

٨- اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو لقطع الطريق عليها والحيولة دون وقوعها، إذ تؤدي مراكز الدراسات الاستراتيجية وظائف الإنذار المبكر، والاستعداد المبكر للمستقبل، للتحكم فيه أو على الأقل المشاركة في صنعه، فهذه المراكز تمثل مجسات للاستشعار المبكر، واستقراء المستقبل، وتلعب دورا مهما في عملية التخطيط الاستراتيجي المستقبلي.

٩- مراعاة خبراء مراكز الأبحاث والدراسات للوفود الرسمية كخبراء في القضايا التي تكون محل نقاش وتفاوض.

١٠- ممارسة دبلوماسية المسار الثاني أو الموازي - وزارة الخارجية تلعب دور المسار الأول - من خلال إرسال بعض خبراء المراكز من قبل مؤسسات حكومية معينة للتفاوض بشأن قضايا محددة، كما حصل في اتفاقية أوسلو، عندما قام نيد لارسون (رئيس معهد أبحاث السلام) في أوسلو بترتيب عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكما حصل في قضية جنوب السودان من خلال الدور الذي لعبه جيمي كارتر، وغيرها من القضايا الدولية.

١١- توفير المواهب والمهارات الإدارية من خلال سياسة الباب الدوار بين المراكز البحثية والمناصب العليا في الدولة، ففي كثير من الأحيان يتم اختيار بعض خبراء المراكز للعمل في المناصب العليا. والعكس صحيح، فكثير من المسؤولين عندما يتركون مناصبهم يذهبون للعمل في المراكز كخبراء أو باحثين أو مستشارين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢- تقوم المراكز بدور مهم في عملية تشكيل الرأي العام؛ بسبب دورها المعرفي، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة.

كيف تسهم مراكز الأبحاث والدراسات في مواجهة التحديات الشيعية

بعد أن تحددت التحديات الكبرى التي تواجه شيعة القرن الحادي والعشرين، وتحددت ماهية مراكز الأبحاث والدراسات، يمكن القول أن الشيعة بحاجة ماسة لتفعيل وتوسيع عمل هذه المراكز؛ لأن هذه المؤسسات يمكنها أن تحقق لهم ما يأتي:

- توفير قاعدة بيانات دقيقة وموثوق بها إلى حد ما بأعداد الشيعة وتوزيعهم الجغرافي في دول العالم المختلفة، وطبيعة المشاكل والصعوبات التي يعانون منها في كل بلد، ومن شأن هذه البيانات أن تكون مفيدة جدا في بيان حجم التأثير الدولي والمحلي لأبناء هذه الطائفة، وتحديد السبل الكفيلة بحماية حقوقهم وحررياتهم من الانتهاك من أي جهة كانت.

- تلعب المراكز دورا مهما في المساعدة على مجابهة تحدي الاندماج والمشاركة؛ لما ستوفره

من خيارات متعددة للتعامل مع هذا التحدي، ولما توفره من قناة اتصال وساحة تفاوض هادئة تسمح بتجاوز التشنجات والمواقف السياسية والاجتماعية المتعصبة، لترسم رؤية سياسية مستقبلية تسمح بإعادة تشكيل الدول والحكومات بما يتوافق مع مصالح جميع مكوناتها، لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام المجتمعي.

- إن البيئة البحثية الاستدلالية، والنزعة العلمية التطبيقية، والتركيز المعرفي عالي الجودة، والحرية والاستقلالية العالية في طرح الأفكار والآراء داخل المراكز البحثية، سيسمح لهذا المؤسسات أن تلعب دورا مهما في عملية التجديد الثقافي الديني وبما يتناسب مع حاجات ومتطلبات العصر، في إطار مؤسساتي يضمن التجديد والاستمرارية. إن عملية التجديد هذه تمثل أساسا مهما في عملية الانطلاق الآمن والمؤثر للشريعة نحو المستقبل، ولا يمكنهم الإسهام الفاعل في عملية صناعة مستقبلهم الأفضل بدونها.

- عقلنة القيادات، وترشيد قراراتها، وإنتاج القيادات وضمان كفاءتها من الأمور المهمة التي سبق أن بينا حاجة الشيعة إليها، وهذا ما يمكن لمراكز البحوث والدراسات أن تقوم به، إذا توفرت الإرادة السياسية لصناع القرار الشيعي في إحداث فرق في المجتمعات التي يحكمونها أو ينشأرون الحكم فيها.

- التأثير على الرأي العام المحلي أو الدولي أو إعادة توجيهه باتجاه خدمة القضايا الشيعية، من الأمور المهمة التي تقوم بها مراكز الأبحاث والدراسات، وشيعة اليوم بحاجة إلى ذلك لنفي صفة التعصب والتطرف عنهم، أو للتخلص من ضغط المتعصبين والمتطرفين، أو للمشاركة الفاعلة في بناء دولهم وحضارتهم الإنسانية.

- تغليب الفعل الاجتماعي العقلاني - القيمي على الفعل الاجتماعي التقليدي - العاطفي، من المراكز المهمة لإعادة بناء الإنسان والمجتمع الشيعي، وهذا يمكن أن يتحقق عندما تسود لغة البحث العلمي، والاستعداد للحوار والتفاوض، وإدراك خيارات الحاضر والمستقبل، والبدائل المتاحة للوصول للأمن للأهداف. ويمكن لكل ذلك أن يتحقق من خلال احترام دور وقيمة مراكز الأبحاث والدراسات.

التوصيات

إن أبرز التوصيات التي يمكن أن تخرج بها هذه الورقة البحثية هي:

١- الحديث عن حاجة الشيعة وغيرهم من أبناء مجتمعاتنا الإسلامية إلى تأسيس مراكز أبحاث ودراسات لا يدخل في باب الترف الفكري لكاتب ما، بل هو حاجة استراتيجية تحتمها طبيعة التحولات والتحديات التي يشهدها عالمنا المعاصر، ولا يمكن الاستغناء عن وجودها في أي مجتمع يروم امتلاك ناصية التقدم والإبداع والتميز.

٢- لا يمكن لهذه المراكز أن تلعب دورها المطلوب مع وجود سلطة أو جهات سياسية واجتماعية تخنق حريتها، وتجفف منابع قوتها الفكرية والمادية، أو لا تقدّر منتجها المعرفي، ودورها الاستشاري. فالمطلوب ليس تأسيس مراكز بحثية فحسب، بل أن تكون هذه المراكز مؤهلة في بنيتها التحتية، ومحترما دورها من قبل مجتمعها وصانع القرار في الدول التي تعمل فيها.

٣- تلعب المرجعيات الدينية الشيعية في الوقت الحاضر دورا مهما وخطيرا في حماية وتطوير الوجود الشيعي يكاد يفوق دور الحكومات، فهي التي تمسك بزمام القيادة الروحية وغالبا السياسية لمجتمعها الشيعي. وانطلاقا من هذه الحقيقة، تتحمل هذه المرجعيات مسؤولية كبيرة في دفع أبناء طائفتها إلى اتخاذ المسارات الصحيحة لتفعيل دورهم الحضاري والإنساني، ومن هذه المسارات تشجيعهم على تأسيس مراكز قوية للأبحاث والدراسات، يتم تقديم الدعم الكامل لها - ماديا ومعنويا - لتأكيد حضورها المعرفي، والاستفادة منها عند اتخاذ بعض المواقف المرجعية، فضلا على معالجة القضايا والتحديات الملحة.

ختاما، نقول: إن السفينة التي يتركها أهلها عرضة لتحكم الريح، سرعان ما تتلاطمها الأمواج وتقذفها في مسارات خاطئة أو تمزقها وتغرق من فيها. أما السفينة التي يتحكم أهلها في حركتها، فيتحسبون للأخطار قبل وقوعها، ويذللون العقبات التي تعترض مسيرها، غالبا ما يكون مصيرها النجاة والوصول إلى مقصدها. والمعنى أن من يريد أن يكون له شأن في عالم اليوم، عليه أن يمتلك الأدوات المناسبة لتصدر المشهد فيه، فالبديل ليس لصالحه في مطلق الأحوال.

الهوامش

* الورقة المقدمة للحلقة النقاشية التي عقدها مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث في يوم ٢٠١٦/٦/٢ تحت عنوان (التحديات الشيعية والحاجة لمراكز الدراسات).

** مدير مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء.

١-أنظر: الشيعة، دراسة منشورة على موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) الالكتروني على الرابط:

<https://ar.wikipedia.org>

٢-أنظر: عدد الشيعة في العالم يرتفع إلى أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، مقال منشور على موقع وكالة أنباء براتنا الالكتروني على الرابط:

www.burathanews.com

٣-أنظر: صالح الكرباسي، كم يبلغ عدد الشيعة في العالم؟، دراسة منشورة على موقع مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية الالكتروني على الرابط:

<https://www.islam4u.com/ar/almojib>

٤-أنظر للمزيد: حسن قطامش، حقيقة الانتشار الشيعي في العالم: دراسة حول عدد الرافضة في العالم من المصادر الشيعية، دراسة منشورة على موقع مركز التنوير للدراسات الإنسانية الالكتروني على الرابط:

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=selected_id&٢٠١٠٣٠٠٢٥&links=true&٥=page_size&١٠١٣٠

٥-لقاء صحفي مع الشيخ حسن الصفار منشور على موقعه الالكتروني على الرابط:

<http://www.saffar.org>

٦- أنظر للمزيد: الشيعة في ظل النظام العالمي الجديد: الفرص والتحديات، حلقة نقاشية نظمها مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٦ ونشر وقائعها على الرابط:

<http://www.annabaa.org>

٧- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، بحث منشور على الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على الرابط:

www.dohainstitute.org

٨- المصدر نفسه.

٩- المصدر نفسه.

١٠- أنيلي كمال الأمير، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الآخر: دراسة لحالة مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع الإلكتروني:

www.iugaza.edu.ps

١١- أنظر: هاشم حسن حسين الشهواني، أهمية مراكز الأبحاث، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع الإلكتروني: www.elections.akhbarak.net

١٢- أحمد فرحات، مراكز الفكر والبحوث في العالم بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع الإلكتروني:

www.main.omandaily.com

١٣- سنكون بيانات العام ٢٠١١ منقولة عن خالد وليد محمود، مصدر سابق. أما بيانات العام ٢٠١٥ فمنقولة عن:

Global Go To Think Tank Index Report. University of Pennsylvania، ٢٠١٥. James.G.McGann

١٠/Scholarly Commons، http://repository.upenn.edu/think_tanks

١٤- تم تحديد هذه الأدوار لمراكز الأبحاث والدراسات من خلال الاعتماد على المصادر الآتية:

خالد وليد محمود، مصدر سابق.

خالد عليوي العرداوي، تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، دراسة منشورة على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية الإلكتروني على الرابط:

www.fcds.com

حسين علوي خليفة، مراكز الدراسات وأثرها في إدارة الاستراتيجية الإقليمية: دراسة في برنامج الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط:

www.iasj.net

دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران أنموذجاً، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط:

<http://rawabetcenter.com/archives/11893>

الورقة الثانية: آليات تطوير مراكز الأبحاث في العراق
(مراكز التفكير THINK TANKS حول العالم))
د. حسين أحمد السرحان
رئيس قسم الدراسات الدولية/ مركز الدراسات الاستراتيجية



تمارس مراكز التفكير والتي يطلق عليها (Think Tanks) دوراً مهماً في مناطق عدة حول العالم المتقدم والنامي. وهذا الدور يتضمن تقديم البادائل لمتخذ القرار في مجالات السياسة العامة الداخلية (الاقتصادية، التعليمية والتربوية، الصحية، والإسكانية، ... الخ)، والخارجية للبلاد. وتحتوي هذه المراكز أفراداً متخصصين (أكاديميين وخبراء في الجانب العملي) يقدمون أوراق سياسات لصناع القرار ويوفرون البادائل له في موضوع معين ليتسنى له اتخاذ القرار المناسب. كما تمارس دورها في التأثير على الرأي العام عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

ولأجل التعرض لهذا الموضوع وتغطيته بشكل عام لبلورة فكرة مختصرة عن هذه المراكز، حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نتناول جوانب عدة تخص مراكز التفكير بالاستفادة من التقرير العالمي لمراكز التفكير لعام ٢٠١٥ والصادر من جامعة بنسلفانيا.

أولاً: ماهية مراكز التفكير (Think Tanks Centers) مراكز التفكير THINK TANKS هي تلك المنظمات التي تعمل على بحث وتحليل السياسات العامة للدولة وتشارك في إعدادها، وتتولى المهام أدناه:

- ١- تنتج البحث والتحليل الموجه نحو السياسة العامة.
- ٢- وتقدم النصيحة فيما يخص القضايا الدولية والمحلية نحو السياسات.
- ٣- ومن ثم تمكين صانعي السياسات والجمهور على اتخاذ قرارات مستنيرة أو مدروسة بشأن السياسات العامة.

ومراكز التفكير قد تكون مؤسسات تابعة/مرتبطة بجهة ما وقد تكون مؤسسات مستقلة، ويتم هيكلتها على أنها هيئات دائمة وليس لجان خاصة. وفي كثير من الأحيان تعمل مراكز التفكير كجسر بين الأكاديمي وهيئات صناعة القرار وبين الدولة والمجتمع المدني وهي بذلك تخدم المصلحة العامة كصوت مستقل تترجم البحوث الأساسية والتطبيقية بلغة مفهومة وموثوق بها يمكن توصيلها إلى صانعي القرار والجمهور .

ثانياً : أصناف مراكز التفكير

في جهود معالجة المشاكل المفاهيمية حول مراكز التفكير وإنشاء تصنيف يأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات النسبية في الأنظمة السياسية والمجتمعات المدنية، تم وضع تصنيف فئات لمؤسسات التفكير. وقد تؤدي مراكز التفكير أدواراً عدة في المجتمعات المضيفة لها والتي تتواجد فيها. وفي الحقيقة هناك تباين واسع في العمل الذي تقوم به مراكز التفكير وإلى أي مدى يفعلون ذلك. وعلى مدى السنوات ٨٧ الماضية، فإن العديد من الأشكال التنظيمية المتميزة لمراكز التفكير انبثقت والتي تميز نفسها من حيث:

- أساليب عملها 'their operating styles
- أنماط التوظيف ، patterns of recruitment
- مواكبتها للمعايير الأكاديمية من حيث الموضوعية واستيفاء متطلبات البحث.
- and aspirations to academic standards of objectivity and completeness in research

في السياق العالمي، فإن معظم مؤسسات الفكر تصنف في الفئات المبينة أدناه:

- ١- مراكز مستقلة وذات حكم ذاتي في عملياتها: مراكز ذات استقلال ملحوظ عن أي جماعة مصلحة أو جهة مانحة ومستقلة في عملياتها وممولة من قبل الحكومة.
- ٢- شبة مستقلة: مستقلة عن الحكومة لكنها مسيطر عليها من قبل جماعة مصلحة

- أو جهة مانحة أو وكالة متعاقدة معها، والتي توفر أغلبية التمويل، ولها تأثير ملحوظ على عمليات المركز.
- ٣- مرتبطة بالحكومة: يكون المركز جزء من الهيكل الرسمي للحكومة.
- ٤- شبة حكومية: مراكز تمويل حصريا من قبل الحكومة عبر المنح والعقود إلا أنها ليست جزءا من الهيكل الرسمي للحكومة.
- ٥- مرتبطة بالجامعة: يكون مركز التفكير في الجامعة.
- ٦- مرتبطة بحزب سياسي: مرتبط رسميا بحزب سياسي.
- ٧- شركة لغرض الربح: يكون المركز هادف إلى الربح، تابع للشركة، أو ببساطة تعمل على أساس الربح.

ثالثاً : مراكز التفكير في أمريكا الشمالية وأوروبا (Think tanks in North America and Europe)

- هناك ١٩٣١ مركز تفكير في أميركا الشمالية (المكسيك، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية)، ١٨٣٥ منها في الولايات المتحدة الأمريكية.
- هناك ١٧٧٠ مركزا في أوروبا.
- ما يقارب من ٥٥٪ من كل مراكز التفكير في أميركا الشمالية وأوروبا.
- ما يقارب من ٩٠,٥ ٪ أنشأت من عام ١٩٥١.
- عدد مراكز التفكير في الولايات المتحدة تضاعفت من عام ١٩٨٠.
- ٣١٪ من المراكز أنشأت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠.
- التوافق والتحديات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حول دولة الرفاهية ساهمت في نمو مراكز التفكير على يمين ويسار الفضاء السياسي.
- أغلب مراكز التفكير التي ظهرت إلى الوجود في الولايات المتحدة منذ عقد السبعينات من القرن الماضي تخصصت بوظيفية أو منطقة معينة.
- الربع الأول من مراكز التفكير في الولايات المتحدة (تقريبا ٤٠٠ مركز) يكون موقعها في واشنطن العاصمة.
- أكثر من نصف المراكز مرتبطة بالجامعات.
- انخفض معدل تأسيس مراكز التفكير خلال الـ (١٢) سنة الماضية في الولايات المتحدة وأوروبا.

رابعاً: مراكز التفكير في آسيا، أميركا اللاتينية، أفريقيا، والشرق الأوسط - تستمر دول آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط لتزى توسعا في عدد ونوعية مراكز التفكير التي يتم تأسيسها.

- شهدت دول آسيا توسعا دراماتيكيا في مراكز التفكير من منتصف عقد ٢٠٠٠.

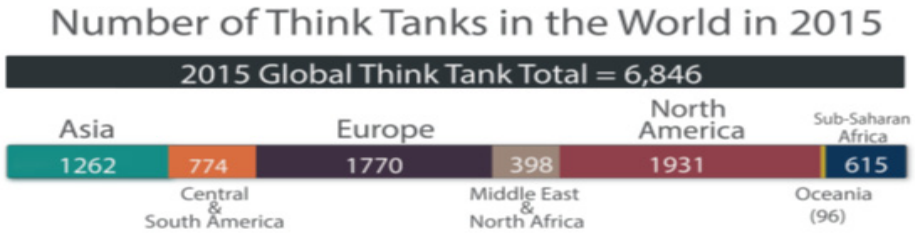
- العديد من المراكز في هذه المناطق تستمر بالاعتماد على التمويل الحكومي طالما تحصل على هدايا ومنح وعقود من المانحين الدوليين من القطاعين العام أو الخاص.

- المراكز المرتبطة بالجامعات والحكومات أو المراكز الممولة منهما بقيت أنموذجا مهيما في هذه المناطق.

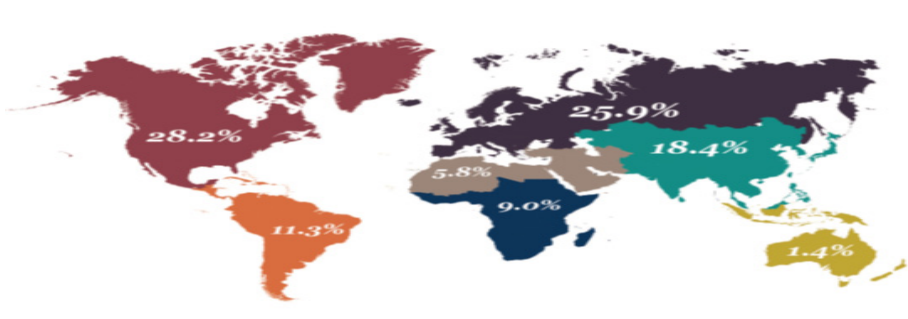
- هناك تنوع متزايد لمراكز التفكير في هذه المنطقة، وهي مراكز مستقلة أو مرتبطة بأحزاب، ومراكز بحوث لقطاع الشركات والأعمال التجارية التي يتم أنشاؤها على نحو أكثر توازنا.

- في إطار الجهود لتتويع قاعدة التمويل، استهدفت رجال الأعمال والأغنياء لدعم نشاطاتها وبرامجها الفعالة.

خامساً: توزيع وإعداد مراكز (Think Tanks)



التوزيع الجغرافي لمراكز (Think Tanks) على المستوى العالمي



Countries with the Largest Number of Think Tanks

Rank	Country	Number of Think Tanks
1	United States	1835
2	China	435
3	United Kingdom	288
4	India	280
5	Germany	195
6	France	180
7	Argentina	138
8	Russia	122
9	Japan	109
10	Canada	99
11	Italy	97
12	Brazil	89
13	South Africa	86
14	Sweden	77
15	Switzerland	73
16	Australia	63
17	Mexico	61
18	Iran	59
19	Bolivia	59
20	Israel	58
21	Netherlands	58
22	Spain	55
23	Romania	54
24	Kenya	53
25	Belgium	53

سادساً: أسباب نمو مراكز (Think Tanks) في القرنين العشرين والحادي والعشرين

- الثورة المعلوماتية والتكنولوجية.
- نهاية الاحتكار الحكومي للمعلومات.
- التزايد المعقد والطبيعة التقنية للمشاكل السياسية.
- الحجم المتزايد للحكومات.
- أزمة الثقة في الحكومات والمسؤولين المنتخبين.
- العولمة وتطور الدول والفاعلين من غير الدول.
- الحاجة إلى معلومات موجزة وفي الوقت المناسب وتحليلها «تكون بالشكل المناسب، في اليد اليمنى، في الوقت المناسب».

سابعاً: لماذا مراكز (Think Tanks)

مراكز التفكير أو خزان الفكر هي ظاهرة عالمية؛ لأنها تلعب دوراً حاسماً لمصلحة الحكومات والمجتمعات المدنية حول العالم عبر نشاطها كجسر بين المعرفة (أكاديمي) والسلطة (السياسيين وصانعي القرار).

الحكومات وصناع القرار - في جميع أنحاء العالم المتقدمة منها والنامية - يواجهون مشاكل مشتركة في جلب الخبرة المعرفية للتأثير في عملية صنع القرار الحكومي. ويحتاج صناع القرار معلومات مفهومة وموثوقة بها ويمكن الوصول إليها، ومفيدة حول المجتمعات التي يحكموها. كذلك هم يحتاجون معرفة كيف تعمل السياسات الحالية، وكذلك مجموعة من البدائل الممكنة والتكاليف والعواقب المحتملة لها. هذه الحاجة المتزايدة عززت نمو منظمات بحوث السياسة العامة المستقلة.

ثامناً: العوامل الخمسة لتطوير الممارسات الابتكارية

يسلط الأدب الحديث الضوء على العوامل الخمسة الآتية كمفتاح لتطوير الممارسات الابتكارية: القيادة القادرة على التوجه نحو الابتكار:

تحتاج المنظمة إلى قيادة قوية لغرس وإدارة الثقافة التنظيمية الموجهة نحو الابتكار/الإبداع. وهذه القيادات بإمكانها أن تقود المنظمات إلى الأمام عبر التعليم، التدريب، نمذجة الأدوار وتخصيص المكافأة.

تمويل النفقات العامة: المنظمات التي تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية بتمويل ميزانياتها نشاطاتها لا تشعر بالاستقرار الكافي للقيام للقيام/للدخول بالمخاطر التي يتطلبها الابتكار. فوجود التمويل التشغيلي على المدى الطويل يوفر الاستقرار والمرونة اللازمة للابتكار.

وضوح واستراتيجية المهمة: المهمة الواضحة والتحفيزية ستساعد المركز على تحديد وتركيز دورها على تطوير وتبني الابتكار الذي سيدعم عمله.

التعاون/التشارك/ التشبيك: إنشاء شبكة من العملاء ونظرائهم المتابعين يسمح للمراكز باستغلال

الموارد الموجودة لخلق قيمة مضافة/قيمة جديدة.

المرونة مع الموظفين: كما إن الابتكار يمكن أن ينساب من الإدارة العليا، فإنه يمكن أن يتدفق من الموظفين أيضاً. تحفيز الابتكار والسماح بمرونة الموظفين/الباحثين في البحث يخلق توافقاً ثقافياً أقوى حول الابتكار.

المدخلات:

وتم بعد ذلك فتح باب النقاش للحضور:

• د. سليم الجوهر: استشاري في مركز كربلاء للدراسات والبحوث)، وقد أشار إلى ضرورة وضع مقارنة بين ما موجود في العراق من مراكز بحثية وما موجود في إسرائيل، كما أكد على وجود لبس بين مراكز الأبحاث ومراكز الأفكار .

• علي الطالقاني: مؤسسة النبأ للمعلومات) تحدث عن خلوّ الورقتين البحثيتين من الإشارة إلى الجهات المانحة للمراكز البحثية، وعن تأثير الجو الديني في العراق وكربلاء - على وجه الخصوص - على جهود البحث العلمي.

وهنا تداخل معه د. خالد العرداوي «مدير مركز الدراسات الاستراتيجية»، مذكراً إياه بأن المراكز البحثية في إسرائيل أيضاً تعمل في جو ديني وتحقق النجاح.

• أحمد قاسم/ رئاسة الوزراء) تمنى وجود شخصيات من صناع القرار في الحلقة النقاشية، وشدد على دور مراكز الأبحاث في بناء العراق، وأكد على وجوب أن تأخذ الأخيرة دورها في مخاطبة الرأي الشعبي بدلاً من القنوات الإعلامية ذات الأجندات المغرضة. وهنا تداخل معه د. خالد العرداوي، مبيّناً له التجارب السابقة في استضافة أصحاب القرار والتي لم تجن ثمارها.

• أ.م. د. سامر مؤيد/ مركز الدراسات القانونية والدستورية/جامعة كربلاء) على جملة أمور منها: الارتباط بين مراكز الأبحاث والبيئات التي توجد فيها في النظم السياسية المفتوحة أكبر من النظم المغلقة أيديولوجياً. وفي إسرائيل - رغم أيديولوجية النظام فيها - فإن تمويل المراكز يكون من قبل الجيش، والمراكز البحثية تتحرك ضمن ثلاثة مستويات:

١- صانع القرار ٢- الأكاديمي ٣- العامة.

ولكن في العراق نلاحظ هناك المستوى الأكاديمي فقط.

• م.م. علي مراد/ مركز الدراسات الاستراتيجية) أكد وجود ثلاثة نقاط لتحديد دور مراكز الأبحاث، الأولى: يجب توضيح دور مراكز الأبحاث حتى بالنسبة للنخب الأكاديمية. الثانية: إن تجربة المراكز البحثية في العراق حديثة نوعاً ما، ومع مرور الزمن أتوقع أن يرتفع شأنها. الثالثة: أما بخصوص الإعلام العراقي الرسمي، فهناك قناة - رغم الكوادر الكبيرة والدعم الحكومي - تعتمد في أخبارها على وكالات عالمية، حتى في نقلها للخبر الداخلي.

• د. خالد العرداوي: إن هذا الكلام يؤكد رصد مراكز الأبحاث لأداء الإعلام العراقي.

• م.م. حسين باسم عبد الأمير/ مركز الدراسات الاستراتيجية) أوضح أن مصادر تمويل المراكز البحثية مهمة لتحفيز الإبداع والطاقت الخلاقة عبر صقل مهارات الباحثين.

• م. د. فراس حسين علي/ رئيس قسم إدارة الأزمات - مركز الدراسات الاستراتيجية) أشار إلى أن مقارنة أنفسنا مع الخارج يجب أن توضع لها ركائز، كما يجب التركيز على صفة هذه المراكز، فهناك منها المراكز المتخصصة. فإذا أردنا إنشاء مركزا سنواجه صعوبة في تلك التي تتميز بالطابع السياسي، بينما ذات الطابع العلمي تكون أسهل.

• فيما دعى السيد (أ. م. د. حسن علي كاظم/ مدير مركز الدراسات القانونية - جامعة كربلاء) إلى إقامة جلسة أخرى بحضور جميع المراكز البحثية لزيادة التعاون فيما بينها وتطوير كوادرها. وقيم د. حسن النقاط التي أوردها الباحث ميثاق العيساوي، مرجّحا عدم تحقّقها.

• أ. م. د. عمار جاسم الخفاجي/ مدير مركز أبحاث البيئة والطاقة المتجددة - جامعة كربلاء) أكد أن محاولتنا في مقارنة أنفسنا بمراكز أبحاث عالمية وإقليمية تقتصر لأمر عدة. فعلى سبيل المثال، عندما أريد إنشاء مركز أبحاث الخليج في الإمارات، قام الشيخ زايد - قبل كل شيء - بتوفير الغطاء المالي الكامل للمشروع.

• السيد (عبد الأمير القرشي/ مدير مركز الدراسات والبحوث - العتبة الحسينية المقدسة) أكد على أن نهوض مراكز الدراسات يعني نهوض الدولة ذاتها. أما في العراق، فهناك اختلاف بسبب غياب الاستراتيجية الواضحة، وأن دور الجامعة - بوصفها المنتج للأكاديميين - ليس قويا ولا بالمستوى المطلوب.

واختتم الجلسة د. خالد العرداوي، مشيرا إلى وجوب الاستمرار رغم الوضع السيئ والمحبط الذي يعيشه العراق، مشبها السعي للتغيير كالسير في المستنقعات، لكن كل حركة هنا ستكشف عن مهارة. وذكر الحضور بما قالته باتريشيا ديف «خبيرة التنمية البشرية العالمية»: إن النجاح في العمل يتطلب أربع قواعد

١- كن لافئاً ٢- ابدأ ولا تتوقف ٣- كن الآن ما تريده غداً ٤- إعمل مع الكبار.

**الورقة الثالثة (آليات تطوير مراكز الأبحاث والبحث العلمي:
«إسرائيل أنموذجاً»)
المدرس المساعد: ميثاق مناحي العيساوي/ باحث في قسم الدراسات الدولية**



تلعب الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الإسرائيلية دوراً متميزاً في دفع عجلة التقدم العلمي، إذ إن البحث العلمي في إسرائيل يعتمد على الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي التابعة لها، وتعد معدلات الإنفاق الحكومي على البحوث داخل الجامعات من أعلى المعدلات في العالم. وهناك أكثر من ٢٠ مركز دراسات في إسرائيل معترفاً بها على أنها خزانات تفكير حقيقية، وتلعب دوراً مهماً في المشهد السياسي الإسرائيلي، حيث تركز في أبحاثها على القضايا الاستراتيجية مثل الأمن القومي، وقضايا التسوية السياسية، والقضايا المتعلقة بالسكان العرب، فضلاً عن القضايا الاجتماعية والسكانية.

الاستراتيجية الإسرائيلية في البحث العلمي

كانت هناك وجهتا نظر متباينتان بشأن طبيعة الموقف من العلم والتوجهات الأساسية للجامعة العبرية. فهناك وجهة نظر «زئيف جابوتنسكي» زعيم الحركة التصحيحية، تتمثل في إنشاء جامعة مفتوحة كبيرة الأعداد؛ لتعويض الطلاب اليهود عما لحقهم من تمييز مؤرس ضدهم شرق وغرب أوروبا. أما وجهة النظر الأخرى لـ «حاييم وايزمان» التي تؤكد على تبني الأنموذج الألماني والطابع النخبوي للجامعة، وضرورة التركيز على البحث العلمي الأكاديمي والدراسات العليا، وكان لانتصار آرائه العامل الحاسم في صياغة توجهات النظام الأكاديمي الإسرائيلي، واعتمدت توجهاته كاستراتيجية علمية موثقة، بوصفه عالماً كيميائياً مرموقاً. وعينت الحكومة الإسرائيلية مجلساً للأبحاث العلمية والصناعية، مهمته الأساسية ربط الطاقة العلمية بالجهد الحربي، وشكل أنموذجاً أولياً للمعالجة الرسمية لقضايا العلم والتكنولوجيا وغيرها الكثير مما بات وثيق الصلة

بمراكز صنع القرار، ولاسيما في المجالين الاقتصادي والأمني، فضلاً عن الجانب العسكري.

مستويات مراكز البحث العلمي في إسرائيل

١. المستوى الإسرائيلي العام: تشارك جميع المراكز البحثية في إصدار وبناء برامج تنقيفية للمواطن كل بحسب اختصاصه، كالمؤتمرات والندوات والمساهمة في توسيع دائرة الثقافة من خلال المسرح والغناء والنشاطات الجماهيرية المختلفة.

٢. المستوى الأكاديمي البحثي: إن الباحثين في هذه المراكز ذوو كفاءات عالية جداً، ويتمتعون بشهرة عالمية؛ بسبب دراساتهم في الخارج، واستخدامهم لطرق البحث العلمية الخاضعة للمعايير العلمية المتخصصة، ومن هنا نلاحظ كثافة إصداراتهم، وتمثيلهم في جميع المحافل والمناسبات العلمية العالمية والمحلية.

٣. مستوى صناع القرار: وهنا تصقل خلاصة المستويين السابقين من الأبحاث لتعرض على شكل توصيات تقدم لصناع القرار وواضعي السياسة على مختلف الوزارات ومؤسسات الإنتاج.

٤. القطاع الجامعي: تعد الجامعات الإسرائيلية الإطار الأكثر اتساعاً في العملية البحثية، إذ تتوفر لها الكفاءات والخبرات العلمية والظروف الأكاديمية، فضلاً عن الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لعملية التدريس والبحث، وتولي الجامعات اهتماماً كبيراً للعمل في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانون.

وهناك مراكز أبحاث خاصة بالأحزاب والحركات الإسرائيلية تزود قيادتها وكوادرها بتحليلات وتقارير داخلية وإقليمية ودولية، ومراكز أبحاث خاصة بالتجسس والتلصص على دول العالم، وأخرى خاصة بالطاقة النووية والأبحاث العسكرية. كما إن المؤسسة العسكرية تعتمد بشكل كبير جداً على نتائج الأبحاث والدراسات التي يقوم بها الباحثون في إسرائيل وخارجها، وتشكل مراكز الأبحاث قاعدة بيانات أساسية تعتمد عليها في إدارة الصراع في الشرق الأوسط.

تتميز مراكز الأبحاث الإسرائيلية بـ:

١. الاعتماد في صقل وبناء برامجها على متخصصين ذوي كفاءات عالية من بين الباحثين الإسرائيليين في معظمها.

٢. آليات عملها تحمل وجوهاً من التقاسير، ولاسيما في المواد المنشورة.

٣. تعميم مقصود حول مصادر التمويل لهذه المراكز المكلفة جداً.

تعد أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار المراكز والجامعات الإسرائيلية من أقوى الأنشطة البحثية في العالم لأسباب عدة، أهمها:

١. كثرة عدد الباحثين والمختصين.

٢. وفرة تكوين فرق بحثية متكاملة.

٣. انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالمجالات البحثية والتجارب العلمية.

محفرات البحث العلمي في إسرائيل:

١. توسيع هامش الحرية الأكاديمية للباحثين.

٢. التحلي - قدر الإمكان - عن مظاهر البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية.

٣. تراجع الفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي.
٤. الإسراع الدائم في عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إليها.
٥. إحداث حراك في مراكز البحوث الإسرائيلية، بحيث لا تبقى تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، ولا سيما في العلوم التكنولوجية.
٦. مواصلة التدريب المستمر للباحثين الجدد، وعدم تهميشهم، ومن ثم يتم تهجيرهم.
كما تؤثر المعطيات على أهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي في إسرائيل على اعتبار أنه كلما اتسعت الحريات العامة، وزادت الممارسات الديمقراطية، وقلت تدخلات الدولة في قضايا الجامعات، سيقربها من المشاركة في الشأن العام، ما سينتج عنه بالضرورة سعة أفق البحث العلمي، وزيادة مردوده وأدائه لمهامه ورسالته.
يتمحور التعاون في مجال البحث العلمي الإسرائيلي مع دول الخارج حول ثلاث محاور:

١. علاقات مهنية بين علماء ومؤسسات بحثية من دول مختلفة.
٢. تمويل البحوث في إسرائيل من خلال صناديق أبحاث في الخارج.
٣. علاقات علمية وتكنولوجية ضمن إطار اتفاقيات رسمية.
ولذلك فإن إسرائيل تشترك في أغلب المؤتمرات العلمية ذات المستوى الرفيع المنعقد في الخارج، وجاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في ترتيب الدول المشاركة في المؤتمرات العلمية، ولعل المستوى الرفيع للبحوث الإسرائيلية في الخارج هو ما أثار اهتمام صناديق البحوث في العالم، ودفعها للمساهمة بمسيرة البحث العلمي في إسرائيل.
الإنفاق الإسرائيلي على البحث العلمي

إن إسرائيل تنفق نحو ٤,٧٪ من دخلها القومي في مجال البحث العلمي، بما يساوي إجمالي ما تنفقه الدول العربية مجتمعة، ولذلك يفكر معظم الشباب الخريجين في الدول العربية بالهجرة للمناطق الأكثر استقبالية لطاقات الشباب كأمريكا وأوروبا، وتدل الإحصاءات على أن من يهاجرون لتلك البلاد لاستكمال تعليمهم، يستقر منهم ٧٥٪ ولا يعودون.
المخصصات المالية المجزية للبحث العلمي في إسرائيل

يعود بروز الجامعات الإسرائيلية في البحث العلمي إلى تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، كما أن الحصول على منحة بحثية لا يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع الجهات المانحة. كما أنها لا تركز فقط على عملية التدريس، بل تمنح قسطاً وافراً من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة، وهي ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفةها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، علماً بأن الإنفاق العالمي عام ١٩٩٠ بلغ ٤٥٠ مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، ولهذا فإن مخصصات البحث العلمي في إسرائيل تزداد عاماً بعد آخر، وتتضاعف كل ثلاث سنوات تقريباً، وتتجاوز نسبة مخصصات البحث العلمي في بعض السنوات ٤٪ من إجمالي الناتج القومي. كما تنفق إسرائيل ما مقداره ٤,٧٪ من إنتاجها القومي على البحث العلمي، بما يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، في الوقت الذي تنفق فيه الدول العربية مجتمعة ما

مقداره ٠,٢٪ فقط من دخلها القومي على البحث العلمي.

تمويل مراكز الأبحاث الإسرائيلية يتم عن طريق ثلاث جهات رئيسية:

١. الهبات والمنح والتبرعات من المؤسسات الخيرية والحكومية والأفراد.

٢. عوائد بيع الكتب والدراسات والأبحاث.

٣. التبرعات من الشركات الإسرائيلية والمؤسسات الاقتصادية.

من أسباب تزايد حجم الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل امتلاك أغلب المؤسسات العلمية والجامعات لأجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية للجهات المستفيدة. ويدل ذلك على قوة التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص، وحضور المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله لتحويل الناتج إلى مشروعات اقتصادية مربحة، فضلاً عن قوة القطاعات الاقتصادية المنتجة، واعتمادها على شراء المعرفة.

بات واضحاً أن دور مراكز البحث والدراسات في «إسرائيل» حيوي واستراتيجي، لدرجة أن الاعتماد عليها في السياسة الخارجية والداخلية أصبح شبه كلي، كما أن تعدد المنابر والاستراتيجيات التي تقوم عليها جعل منها موضع ثقة؛ لأن مثل تلك التعددية تضمن أن تعطي آراءها طيفاً واسعاً من مكونات المجتمع، ولا تعكس رأي ثلة استأثرت بالرأي دون غيرها ممن يجعل القرار أحادي التوجه والاتجاه. وقد علم صانع القرار الإسرائيلي أن الأحداث والمستجدات التي تعصف بالمنطقة وسباق التسليح وبروز تهديدات جديدة أمنية عليها، يوجب الاتجاه لما تسمية «خزانات التفكير» ومراكز البحث العلمي، وتفعيلها، والاستفادة من مخزونها العلمي والعملية، جنباً إلى جنب مع عقد التحالفات والاستعدادات للأسوأ. في حين أن الاعتماد على خزانات التفكير ومراكز الدراسات الاستراتيجية في العالم العربي متواضع جداً، بل يكون معدوماً، على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المؤهلين والمتخصصين إلا أنهم مبعثرون ومحبطون؛ لأن العجلة تدور دون أن يكون لهم رأي أو مشورة. معوقات مراكز الأبحاث «خزانات التفكير»

لا شك أن الاستعانة بمراكز الأبحاث تقف أمامها عوائق تنظيمية وسياسية وتمويلية، وربما قانونية تحتاج إلى حلول، بل إن عدم الوعي بأهمية مراكز خزانات التفكير وما تنتجه من فكر جمعي متخصص، ومن ثم مشورة ناضجة، تعد من أكبر المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام إنشاء مخازن التفكير، والاعتماد عليها بالرأي والمشورة والاستراتيجيات المستقبلية التي تسبق الأحداث وتعد الحلول المرنة لكل الاحتمالات والسيناريوهات.

حرية وأهمية مراكز الأبحاث في إسرائيل

إن مخازن التفكير ومراكز البحوث في إسرائيل تعمل ضمن أهداف محددة مسبقة التصميم من قبل الدولة، التي تترك لها حرية التخطيط ووضع الاستراتيجيات المناسبة، لتقدم في النهاية أكثر من رأي لأكثر من جهة، مما يثري القرار ويجعله أقرب إلى الصواب، في محاولة منها لردم الهوة بين مراكز البحوث وتوجهاتها واستراتيجيتها من جهة، ومن جهة أخرى بين صانع القرار سواء في القطاع الحكومي أم الخاص، حتى لا تظل تصرف على بحوث يكون مآلها في النهاية الحفظ في الأدرج والملفات.

طرق تأثير مراكز الأبحاث على صانعي القرار:

١. توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة.

٢. تأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة.

٣. توفير مكان للنقاش على مستوى رفيع.

٤. إضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات.

وهنا ترى إسرائيل أن هذه المراكز البحثية يجب أن تكون مؤسسات مستقلة بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة، وتسد فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة، وبين عالم الحكم من جهة ثانية، على النحو الآتي:

• دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي تمت بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية.

• أما في الحكومات، فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة أنفسهم عاجزين، بسبب كثرة مشاغلم عن الابتعاد قليلاً عن الشؤون اليومية؛ لإعادة النظر في المسار الأوسع للسياسة. من هنا كانت أولى مساهمات مؤسسات الفكر والرأي المساعدة على سد الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل.

ويوجد في إسرائيل عشرات المراكز البحثية والمؤسسات العلمية، موزعة على كامل الساحة السياسية الإسرائيلية، تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع.

فبعضها يركز على مجالات وظيفية محددة، أو مناطق معينة، في حين تغطي مؤسسات أخرى السياسة الخارجية بصورة عامة، مما جعلها تظهر كلاعب ظاهر، وفي العديد من الحالات كلاعب هام في مجتمع صانعي السياسة.

وتعمل مراكز الأبحاث الإسرائيلية المقربة من دوائر صنع القرار وفق مجموعة الثوابت والأسس الفكرية والمنطلقات السياسية. ويمكن تقسيمها على ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:

١. ثوابت ومنطلقات تخص المصالح القومية الإسرائيلية في العالم، على مختلف المستويات: الاقتصادية، مثل ضمان تدفق النفط وأمن خطوط المواصلات والتجارة. والسياسية، مثل ضمان عدم ظهور قوة إقليمية تنتزع منها موقعها في المنطقة. والأمنية، عبر ضمان أمنها من أية تهديدات خارجية، وكذلك حماية المصالح الإسرائيلية في بلدان العالم المختلفة.

٢. العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والأوضاع في المنطقة العربية، ولاسيما القضية الفلسطينية ومآلاتها وأمن إسرائيل القومي، على اعتبار أن المصالح الأمنية «لإسرائيل» فوق أي اعتبار آخر، حتى اعتبارات العلاقات السلمية مع البلدان العربية، ولها الحق في ملاحقة وضرب أي دولة أو جماعة أو أفراد، يمكن أن يشكلوا تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي.

٣. انطلاق عمل هذه المؤسسات البحثية والمراكز الدراسية من الثوابت والقناعات المتمثلة بأن «إسرائيل» عملاق مصر على المحافظة على مصالحه الإقليمية مهما كان الثمن، وله مبادئ عامة وقيم يسعى لفرضها، ولا يقبل بتعطيلها أو عرقلتها.

وترى إسرائيل أن مجالها في العمل البحثي أو ما يطلق عليه «محاضن التفكير»، يأتي بالتزامن مع ما تعيشه دول العالم المنخرطة في هذا القطاع، إذ يوجد أكثر من ٤٥٠٠ مركز دراسات تفكير استراتيجي، نصفها أو معظمها في الولايات المتحدة، وتنتشر في دول كثيرة من العالم، بما فيها بعض دول المنطقة المحيطة بها؛ «نظراً لأهمية مثل هذه المراكز، ودورها في خدمة السياسات المحلية والإقليمية والدولية، وهي التي تهدي وتستشرف للسياسات الإسرائيلية، وتثير الطريق أمام قراراتها الداخلية والخارجية».

وترتبط هذه المراكز في إسرائيل إما بالحكومة مباشرة أو بشركات أو جامعات أو تكون مستقلة، لكنها في الإجمال تخدم سياسات الدولة ومؤسساتها؛ نظراً لقناعتها الأكيدة بأن القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي دولة لا يأتي من فراغ، بل من دراسات وتقييم الأوضاع الداخلية والخارجية، ثم يتم تأسيس مشروع قرار يتم وضعه أمام أصحاب القرارات الكبرى، وهذا ما تقوم به مراكز التفكير والدراسات الاستراتيجية في إسرائيل خدمة لصاحب القرار.

ومن خلال مراجعة السير الذاتية للعديد من مراكز البحث الإسرائيلية، ولاسيما تلك المنشغلة بالقضايا السياسية والاستراتيجية، نكتشف بأنها عقول تفكر بشكل استراتيجي عميق في كل موضوع أو قضية، وتقدم مشروع سياسات مقترحاً على الجهاز التنفيذي في «إسرائيل» مبنياً على منهجيات علمية وأسس مدروسة، وأخذاً في الاعتبار متغيرات الموقف الداخلي وتداعيات الظروف الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالموضوع، ولهذا فإن قرارات السياسات الخارجية والدفاعية والاقتصادية في دولة كـ «إسرائيل» لا تأتي إلا من خلال مراكز التفكير والبحث الاستراتيجية التي تقدم مسودات مقترحة لمشروعات قرارات كبرى.

ولعل أهم ما تتميز به هذه المراكز البحثية الإسرائيلية وجودها أمام الرأي العام المحلي والعالمي، والعمل من خلال باحثين ومراكز متعاونة في سبيل بناء دراسات في موضوعات وطنية وإقليمية ودولية ذات أهمية للدولة والمجتمع، وهي خاصية تتيح لها الانفتاح والانتشار والمصادقية والتحقق المباشر، ويمكن أن تطلق بالونات اختبار لمشروعات قرارات كبرى يتم اختبار تداعياتها قبل الشروع الفعلي في تبنيها.

أثر مراكز الأبحاث الإسرائيلية

يظهر الأثر الكبير لهذه المراكز في إسرائيل من خلال تفاعل الدولة وصانع القرار معها، وغالباً ما ينتقل السياسيون الإسرائيليون من مناصب الدولة لهذه المراكز، أو العكس، إذ يصعدون من هذه المراكز لمناصب في الدولة، ويعد ما تصدره هذه المراكز من تحليلات وتقارير رافداً مهماً لصانع القرار هناك، يوليهما الكثير من العناية والاهتمام.

وأصبح لمراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية دور ريادي في قيادة الدولة، وصارت أداة لإنتاج العديد من المشاريع البحثية الإسرائيلية الفاعلة على كافة المستويات: السياسية والاقتصادية والعسكرية، وصولاً إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية؛ لأنها باتت تشكل مصدراً أساسياً للمعلومات والنصح لصناع القرار في الدولة على مختلف مستوياتهم، إذ تؤدي دوراً في صياغة الاستراتيجيات الإسرائيلية، مما جعلها بنظر بعض المتابعين بمثابة الخطوط الخلفية للحكومة ووزارتي الدفاع

والخارجية، وغيرها من المؤسسات الفاعلة في توجيه الاستراتيجيات الإسرائيلية في المنطقة وحول العالم.

وظائف وأدوار مراكز الأبحاث الإسرائيلية

إن الدور الأساس المناط بمراكز الأبحاث الإسرائيلية يتمحور حول تحليل الواقع المعاش، انطلاقاً نحو تقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع إسرائيلي جديد، أو تطوير الواقع الحالي لها إلى مستوى أفضل بما يخدم أهدافها ومصالحها العليا وأمنها القومي، وفق مرجعيات أكاديمية راسخة، بعيداً عن الارتجالية في الأداء، أو الأحادية في النظرة والتناول، وهو ما دفع بعض المفكرين والساسة لتسمية هذه المراكز «بـ «خزانات التفكير»، أو «مستودعات الأفكار»، وهي تسمية ذات دلالة تعكس الواقع الفعلي لتأثير هذه المؤسسات الفكرية على عصب صنع القرار في إسرائيل خصوصاً، وبلدان العالم عموماً.

١. البحث العلمي المتعمق.

٢. صنع الأفكار والاستراتيجيات.

٣. المساعدة في عملية صنع القرار وترشيده.

٤. تزويد الإدارات المتتابعة والأجهزة المختلفة بالخبراء والمختصين في كافة المجالات الاستراتيجية.

٥. تقديم المشورة والنصح لأجهزة الدولة ومؤسساتها.

٦. أوعية لتدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية لوضع وإدارة السياسة العامة للدولة.

تنقسم المراكز البحثية الإسرائيلية على عدة أنواع:

١. جامعات بلا طلاب: مؤسسات تقدم الأبحاث الأكاديمية المتخصصة بالقضايا السياسية.

٢. مؤسسات استشارية: وهي المراكز التي تقدم حلولاً عملية وخطوات تنفيذية واستشارية متخصصة للتعامل مع المشكلات السياسية التي تعرض للحكومة الإسرائيلية.

٣. مراكز ضغط سياسية: وهي المراكز الفكرية التي تستخدم الدراسات والبحوث والوسائل الأخرى كطرق ضغط مباشر على الحكومة للتأثير على صناعة القرار السياسي فيها.

كما تنقسم فكراً وسياسياً على: مراكز يمينية ومعتدلة، وهناك مراكز تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، وأخرى تهتم بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع الإسرائيلي.

تتمحور العلاقة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية وصناع القرار في الجوانب الآتية:

١. اختيار مستشارين وباحثين من المراكز للعمل في الوزارات الإسرائيلية المختلفة.

٢. انتقال العاملين في الحكومة للعمل ضمن المركز البحثية.

٣. الاستفادة من الدراسات والخبرات المتوافرة لدى المراكز البحثية قبل صناعة القرار.

٤. الاستعانة بها في التأثير على الرأي العام.

٥. دفع المراكز البحثية لصياغة القضايا المستجدة بشكل يخدم الحكومة الإسرائيلية.

وعله، فإن هذه المراكز البحثية الإسرائيلية تؤثر على صناعة القرار الإسرائيلي من خلال وسيلتين:

الأولى: التأثير المباشر على الحكومة.

الثانية: التأثير على الرأي العام، الذي يؤثر بدوره على الحكومة.

ومن أبرز الوسائل التي تتبعها المؤسسات البحثية للتأثير على صناعة قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية عمل خبراء المراكز في الحكومة: إما من خلال الانتداب المؤقت، أو اختيار رؤساء الحكومات لأعضاء هذه المراكز لشغل مناصب إدارة. ومن الوسائل الأخرى: مساعدة المرشحين في الانتخابات، نشر الدراسات والأبحاث، ودعوة صانعي القرار للمؤتمرات والملتقيات، تزويد وسائل الإعلام بخبراء في قضايا الساعة، فتح قنوات الاتصال مع الحكومة الإسرائيلية، والتطوع للعمل والإدلاء بالشهادات في لجان العمل السياسي، فضلاً عن العمل على السيطرة على المعرفة، وتمويل البرامج الوثائقية، وتقديم الخبراء من الباحثين والدارسين والمفكرين لوسائل الإعلام المحلية والعالمية، وإصدار الدوريات السياسية، وطباعة الكتب.

وهكذا حصلت الحكومة الإسرائيلية على فائدة كبيرة عند تعاملها مع الخبرات البحثية الموجودة خارج الأطر الرسمية، وبذلك شجعت هذه المراكز، ووسعت نشاطاتها في كافة المجالات التي تقع ضمن اهتمامات الدولة.

علاقة الحكومة الإسرائيلية بمراكز الأبحاث

تعد العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية مع هذه المراكز البحثية ذات طابع تعاقدية، بتعاقد وزارة حكومية مع أحد هذه المراكز للقيام ببحث في مجال معين مقابل تمويل هذا البحث مادياً، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للباحثين، مما أدى لزيادة الإنفاق الحكومي على الأبحاث.

ويمكن أن نلاحظ القواسم المشتركة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية، من حيث: توفر أدوات عمل الباحثين، وتعمل على تحسين التجهيزات اللازمة، توفر الدعم الفني واللوجستي للباحثين، توفر بنية تنظيمية وإدارية على مستوى عالٍ من المؤسسة، استخدام أنظمة المعلومات والاتصالات في تسهيل البحوث العلمية، رفع كفاءة الباحثين العلمية من خلال الحرم الجامعي، وما يدور به من محاضرات وورش عمل ومؤتمرات ولقاءات علمية بشكل دوري مستمر. كما تعمل الجامعة على إيجاد آليات لربط المراكز البحثية ببعضها ضمن الاختصاص الواحد، وبين الاختصاصات المتكاملة في جامعات أخرى، مما يسمح بعرض أفكار ومشاريع البحوث في الجامعة وجامعات أخرى، وعدم ترك الجامعة ومراكزها البحثية تحت كل في وادٍ.

القواسم المشتركة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية

١. توفر أدوات عمل الباحثين.

٢. العمل على تحسين التجهيزات اللازمة.

٣. توفر الدعم الفني واللوجستي للباحثين.

٤. توفر بنية تنظيمية وإدارية على مستوى عالٍ من المؤسسة.

٥. استخدام أنظمة المعلومات والاتصالات في تسهيل البحوث العلمية.

٦. رفع كفاءة الباحثين العلمية من خلال الحرم الجامعي، وما يدور به من محاضرات وورش عمل

ومؤتمرات ولقاءات علمية بشكل دوري مستمر.

٧. كما تعمل الجامعة على إيجاد آليات لربط المراكز البحثية ببعضها ضمن الاختصاص الواحد، وبين الاختصاصات المتكاملة في جامعات أخرى.

أهم المراكز البحثية في الجامعات الإسرائيلية
أولاً: مراكز الجامعة العبرية:

ترتبط الجامعة العبرية بعشر مؤسسات بحثية استشرقيه تدرس شؤون العرب والفلسطينيين والعالم الإسلامي، ومنها:

١. معهد ترومان لدراسات الوفاق والسلام: الذي تركز بحوثه على الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، إضافة إلى وحدة خامسة اختصت بدراسة مسائل التحديث والتنمية. ويُعد من المراكز الأولى للفكر الصهيوني، إذ يقدم توصيات لمتخذي القرارات في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي. تأسس عام ١٩٦٧، خُصص لدراسة أفكار طروحات الرئيس الأميركي الأسبق هاري ترومان؛ تقديرًا لدوره ومواقفه في خدمة إسرائيل.

٢. معهد ليفي أشكول: الذي تأسس عام ١٩٧١ وترأسه د. شلومو أفينري، وتتابع على رئاسته أكاديميون إسرائيليون بارزون، ويعمل فيه طاقم من كبار الباحثين.
ثانياً: مراكز جامعة تل أبيب

١. مركز دراسات الأمن القومي: يُعد الأشهر بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية، وهو مركز مُرتبط بالمؤسستين السياسية والأمنية في تل أبيب، ويقدم الكثير من الدراسات الهامة، منها: دراسة هامة حول دور المخابرات الإسرائيلية في مواجهة المخاطر الاستراتيجية الجديدة التي ستعرض لها إسرائيل خلال العقد المقبل. وتعد هذه الدراسة واحدة من الكتابات القليلة التي لا تقدم فقط رؤية إسرائيلية للأخطار التقليدية وغير التقليدية التي تواجه إسرائيل، وإنما تتناول تركيبة المخابرات.

وقدم المركز دراسة حديثة بعنوان «الإسلام السياسي في حالة دفاع عن النفس»، استنتجت أن المملكة العربية السعودية ترى في الحركات الإسلامية السنية وعلى رأسها الإخوان المسلمون التهديد الأكبر لاستقرار نظام الحكم فيها، وذكرت الدراسة أن إيران هي أكثر الأطراف استفادة من الموقف السعودي.

ولحقت دراسات المركز مؤخرًا بتنظيم «داعش»، كما ذكرت دراسة حديثة أن إنجازات «داعش» في العراق تُعدّ تحولاً مفصلياً في تاريخ الشرق الأوسط وتُشكل خطراً استراتيجياً كبيراً على إسرائيل.

٢. مركز يافا: وهو من أهم مراكز الفكر الإسرائيلية المتخصصة في المجال الاستراتيجي والعسكري، وقد أقيم عام ١٩٧٧، ويقوم بدراسات معمقة في الاستراتيجيات الصهيونية والشرق

أوسطية والعالمية ويرفعها لصناع القرار الصهاينة. وتضم جامعة تل أبيب أيضاً عدة مراكز بحثية تعنى

بالشؤون العربية والإسرائيلية، أبرزها: معهد «شيلواح» للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية، مركز «موشيه ديان»، مركز «جافي» للدراسات الإستراتيجية، الموصوف بـ «خزائن المعلومات الأكاديمي الرئيس» في مجال اختصاصه.

ثالثاً: مراكز جامعة حيفا

١. معهد الدراسات الشرق أوسطية: ويتضمن عدة أقسام، منها:
أ- دراسات واقتصاد الشرق الأوسط.

ب- تاريخ الحكم العثماني في فلسطين، ويعني بجمع الوثائق، ودراسة الأوضاع والتطورات المنتمة لمرحلة ما قبل الانتداب البريطاني.

٢. كذلك يعد المركز اليهودي- العربي الأتشط بين الأقسام التابعة للجامعة، وتبين قائمة المنشورات الصادرة عنه تشعباً في اهتماماته محلياً ودولياً.

رابعاً: مراكز جامعة بار إيلان

١. معهد دراسة الحركات السرية: ويتخصص بشكل رئيس بأجراء الأبحاث وجمع المعلومات الخاصة بالتنظيمات التي شهدتها فلسطين في النطاقين العربي واليهودي قبل ١٩٤٨، كما تصدر سلاسل معرفية حول قضايا تاريخية وأدبية ودينية.

خامساً: مراكز جامعة بن غوريون

١. الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات: وتعمل في مجالات البحث العلمي، وتقديم المشورة للحكومة في مواضيع معينة، والاتصال مع الهيئات الدولية، ونشر الأبحاث في العلوم الإنسانية. وقد نشرت عشرات الأبحاث والمجلدات ضمن نطاق اهتمامها، بجانب «السلطة العليا للأبحاث والتنمية»، وتركز جهدها في إصدار ملخصات عن الأبحاث العلمية الإسرائيلية، وكيفية الحصول عليها، ومساعدة الباحثين ومعاهد الأبحاث في رفع مستوى أبحاثهم. وقد هدفت جميعها لإعداد المعلومات المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، ووضعها تحت تصرف الأساتذة والمتقنين الأجانب عموماً لدى زيارتهم إسرائيل.

سادساً: مؤسسات البحث الخاصة

هي مراكز الأبحاث الإسرائيلية المستقلة عن توجهات القائمين والداعمين لها في الأساس، حيث يتصدر هذه المراكز:

١. مركز فان لير في القدس.

٢. المركز الإسرائيلي للديمقراطية.

٣. مركز بيغن - السادات للبحوث الاستراتيجية.

كذلك توجد مراكز بحثية هامة وكثيرة، منها على سبيل المثال:

١. المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة.

٢. المنظمة الإسرائيلية للعلوم والسياسة.

٣. معهد القدس لأبحاث إسرائيل يرأسه يعقوب بن سيمنطوف.
٤. مركز سويسرا لبحث النزاعات وإدارتها وتسويقها - الجامعة العبرية.
٥. معهد «ولتر ليباخ للتعايش اليهودي - العربي» جامعة تل أبيب.
٦. مركز بيرس للسلام.
٧. مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل «كيشف».
٨. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية «شاليم».

كيف يمكن تطوير مراكز الأبحاث العراقية؟

١. الحرية الأكاديمية والابتعاد عن التسييس والتحزب.
 ٢. التمويل، التخصيصات المالية الكبيرة والمجزية للبحوث العلمية والدراسات.
 ٣. إنهاء الفساد المالي والسياسي.
 ٤. الروتين البيروقراطي، أي التخلي قدر الإمكان عن مظاهر البيروقراطية والمشكلات والتنظيمات الإدارية.
 ٥. تطوير مهارة الباحثين.
 ٦. انتداب العاملين في الحكومة للعمل في المراكز البحثية.
 ٧. توثيق العلاقة مع صانع القرار.
 ٨. وفرة تكوين فرق بحثية متكاملة.
 ٩. التأثير على الحكومة من خلال التأثير على الرأي العام وانتداب الشخصيات ذات الأثر الواضح.
- للمزيد عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية وسياساتها وأهدافها وتمويلها: عدنان عبد الرحمن أبو عامر، مراكز البحث العلمي في إسرائيل «السياسات، الأهداف، التمويل»، ط١، مركز نماء للدراسات والبحوث، بيروت، ٢٠١٣.

سدّ الموصل: حقيقة الانهيار والآثار المحتملة

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ٣٠/آيار/ مايو ٢٠١٦



نظم قسم إدارة الأزمات في مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/٥/٣٠ حلقة نقاشية بعنوان "سد الموصل : حقيقة الانهيار والآثار المحتملة" في تمام الساعة ١٠ صباحاً، وتم فيها تقديم ورقتين بحثيتين، الأولى ألقتهما المدرس المساعد عبير مرتضى السعدي "الباحثة في مركز الدراسات الاستراتيجية/ قسم إدارة الأزمات"، والتي حملت عنوان "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانهيار سد الموصل". أما الورقة البحثية الثانية فقد ألقاها المدرس المساعد مؤيد جبار الساعدي "الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية/ قسم الدراسات الدولية"، وحملت عنوان "التداعيات السياسية والأمنية لانهيار سد الموصل"، وحضر الحلقة عدد من الباحثين والمختصين.

ابتدأت الجلسة برئاسة الدكتور فراس الصفار "رئيس قسم إدارة الأزمات"، الذي رحّب بالضيوف الكرام والسادة الباحثين، وفسح المجال للباحثة م.م عبير مرتضى السعدي لإلقاء ورقتها البحثية التي حملت العنوان أعلاه، والتي تضمنت الآتي:

موقع سد الموصل ومرآحل إنجازہ

١. يقع سد الموصل على نهر دجلة ويبعد حوالي ٦٠ كم شمال مدينة الموصل. وأنشأ السد عام ١٩٨٣ بطول ٣,٢ كيلومتراً وبارتفاع ١٣١ متراً. اما حجم الخزن في بحيرة السد فهو ١١ مليار متر مكعب، وان المنسوب الفيضاني للسد ٣٣٠ اما المنسوب الاعتيادي ٣١٩، ومنسوب المياه حالياً يتراوح ما بين ٣٠٧-٣٠٨. اما كلفة انشائه، فقد بلغت ٢,٦ مليار دينار حسب اسعار عام ١٩٨٥.

٢. إن مقترح تنفيذ سد الموصل ظهر للمرة الأولى عام (١٩٥٠) باسم سد أسكي موصل لكون السد المقترح يقع مسافة (١٢) كيلومتر من أسكي موصل من بعد تعرض مدينة بغداد الى فيضان. وكان هذا الموقع قد تم اقتراحه من قبل شركتين بريطانيتين متنافستين. وفي عام ١٩٦٥ وقع الاختيار على شركة (اميتران فويما) الفنلندية وتم توقيع العقد بينها وبين وزارة الاصلاح الزراعي على ان السد سيؤمن بعد اكماله الزراعة الدائمة الكثيفة لمساحة تقرب من (٣,٥) مليون دونم من الاراضي القابلة للزراعة على جانبي نهر دجلة في محافظات الموصل وبغداد والكوت والناصرية والعمارة والبصرة، كما سيؤمن المياه لاحتياجات الزراعة الصيفية في اواسط وجنوب العراق، وايضا سيولد طاقة كهرومائية، وكذلك للسيطرة على مياه نهر دجلة لدرء اخطار الفيضان وبخاصة مدينة الموصل.

٣. ولم يكن هذا هو الاختيار النهائي للموقع. فقد تعاقبت الدراسات والتحريات واختيار مواقع جديدة من قبل أربع شركات استشارية على التوالي، حيث تغيرت أهداف الحكومة العراقية من ري مساحة (٢٥٠٠) كيلومتر مربع تشكل أراضي مشروع الجزيرة الشمالي والجنوبي والشرقي فضلا عن مساحات جديدة للإرواء في محافظات الموصل وبغداد والكوت والعمارة والناصرية والبصرة بحيث أصبحت المساحة الكلية (٧٥٠٠) كيلومتر مربع، وبالتالي فقد تغير موقع السد عدة مرات وأجريت العديد من حملات التحريات الجيولوجية والتصاميم الأولية، ولم يحسم الأمر إلا في سنة (١٩٧٤)، حيث تم اختيار موقع السد ومحوره الحاليين وأجريت عليهما وجبة جديدة من التحريات الجيولوجية المكثفة والتفصيلية التي أنجزت أخيراً عام (١٩٧٨). ولقد اتفق جميع الاستشاريين الذين عملوا على تحريات وتصاميم سد الموصل على صعوبة الأسس وتعقيدها في كافة المواقع محل البحث؛ بسبب وجود الصخور الجبسية التي تتمتع بقابلية ذوبان عالية في الماء في الأسس، وأجمع الخبراء على ضرورة القيام بأعمال مكثفة لتحشية الأساسات كإجراء وقائي لحماية السد من الانهيار.

٤. وأخيراً، تم توقيع العقد مع اتحاد الاستشاريين السويسريين لوضع التصاميم النهائية وتقديم التقرير التخطيطي ومستندات عقود التنفيذ سنة (١٩٧٨). وأعقب ذلك إحالة عقد تنفيذ الأعمال المدنية والهيكل الحديدية إلى اتحاد من ست شركات كبيرة، ثلاث منها ألمانية وثلاث إيطالية. أما عقود تجهيز ونصب المحطات الكهربائية فقد أحييت إلى شركه يابانية وثانية نمساوية وثالثة إيطالية. وتجدر الإشارة إلى أن المشروع يتكون من ثلاثة عناصر، الأول هو السد الرئيسي ومنشأته الخرسانية الهيدروليكية مع محطة التوليد الملحقة به بسعة (٧٥٠) ميكاواط، والعنصر الثاني هو السد التنظيمي الواطئ على مسافة (٨) كيلومترات مؤخر السد الرئيسي ليقوم بتنظيم الإطلاقات من السد الرئيسي وتوليد طاقه إضافية بسعة (٦٠) ميكاواط من المحطة الملحقة به، أما العنصر الثالث وهو مشروع الخزن بالضغط الذي تبلغ سعته التوليدية (٢٠٠) ميكاواط وتقع فيه المحطة في باطن المرتفع على الجانب الأيمن من السد

بينما يقع خزانة العلوي فوق سطح قمة هذا المرتفع. وهناك محطة رابعة وهي محطة منفذ قناة مشروع الجزيرة الجنوبي بسعة (٥٠) ميكاواط لم تنفذ لغاية الآن.

٥. وفي الثمانينات بدأت المشكلة تظهر بتسرب المياه وظهور تآكل في أسس السد، مما توجب حقن خرسانات السد بشكل دوري لضمان عدم انهياره. بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣ تبين أن السد مهدد بالانهيار؛ بسبب عدم تدعيم خرسانته بشكل مستمر.

الأهمية التنموية والاستراتيجية لمشروع سد الموصل

يعد سد الموصل اكبر السدود في العراق ورابع اكبر سد في الشرق الاوسط، وهو احد المشاريع التنموية الاستراتيجية المهمة في العراق كونه:

١. يمثل خزاناً عملاقاً لاحتياطي المياه في العراق، إذ يستوعب المياه الفائضة من الفيضانات والتلوج والأمطار.

٢. يمثل مصدراً مهماً من مصادر توليد الطاقة الكهربائية النظيفة، إذ يغذي ٧٥٠ ميكاواط وخاصة لمحافظة موصل.

٣. يعد معلماً سياحياً مهماً في البلاد، إذ فيه أشهر مدينة سياحية.

٤. يستفاد منه في الثروة السمكية وخاصة الروبيان والأسماك.

٥. يستخدم لإرواء أراض زراعية واسعة، فهو يزود ثلاثة مشاريع من مشاريع ري الجزيرة الشمالي والجنوبي والشرقي، وهي تمتد العراق بالحنطة والشعير. وحالياً يمد سد الموصل مشروع الجزيرة الشمالي بالمياه.

أهم المشاكل التي يعاني منها سد الموصل

هناك عدد من المشاكل التي قد تسهم في انهيار سد الموصل، منها:

١. وجود نسبة عالية من الملح والفوسفات في أسس السد، مما يتسبب بتصدعات في الأساس، ومن ثم تزيد من احتمال حدوث انهيار.

٢. تعرض المناطق القريبة من سد الموصل لعدد من الزلازل التي تسببت في تداخل أرض السد.

٣. احتمال انهياره بسبب ضعف الصيانة وعوامل التعرية وتدهور أركانه بصورة ملحوظة، فالأرض الهشة يمكن أن تكون سبباً في تداعيه، لذا يتوجب منذ البداية إزالة التشققات في بنائه وضخ اسمنت خاص لهذا الغرض.

٤. تعرض السد للعديد من المشاكل الفنية بعد سيطرة عصابات "داعش" عليه، ومن بينها توقف عمليات التحشية الاسمنتية في الفجوات الواقعة أسفل السد.

٥. إن إدارة الموارد المائية لدينا ليست بالمستوى المطلوب، فضلاً عن هجرة أكثر من ٥٠٠ فني خارج العراق.

٦. ان السد مر بثلاث مراحل تسببت بحدوث خلل نتيجة توقف عملية الحقن، وهي مرحلة الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات ومرحلة حرب عام ٢٠٠٣ والمرحلة الثالثة هي مرحلة استيلاء "داعش" على السد، ما أدى الى حدوث الكثير من المشاكل والتعقيدات، ومنها: عطل احدى البوابات وتوقف ثلاث توربينات لتوليد الطاقة، وهذه لها علاقة بعملية تفريغ المياه، ما يؤدي الى صعوبة التفريغ من بوابة واحدة.

أهم الدراسات التي أشارت إلى إمكانية انهيار سد الموصل وآثاره الاقتصادية والاجتماعية المحتملة

١. في عام ٢٠٠٦ صدر تقييم شامل من قبل خبراء سدود ومتخصصين جيولوجيين ومهندسين في الجيش الاميركي يؤكد ان سد الموصل يواجه خطرا بالانهيار في اي لحظة؛ نتيجة للتآكل المستمر في اسسه، والتخوف من تعرض المنطقة لزلازل وان كان بسيطاً، مما يعجل من انهيار السد، والذي سيعني إطلاق (١١) مليار متر مكعب من المياه خلال ساعات قليلة، الامر الذي سيتسبب في مقتل وتشريد مليون شخص من أبناء مدينة الموصل وغمرها بالمياه بارتفاع ٦٥ قدماً، فضلاً عن تضرر الاراضي الزراعية على امتداد ٣٠٠ كلم من مجرى نهر دجلة، وصولاً لمدينة بغداد التي ستغمر المياه جزءاً من مناطقها بارتفاع ١٥ قدماً.

٢. بحسب دراسة أجراها مفتشو الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧، قدر معدل إنتاج السد بـ ٧٥٠ ميغواط تكفي لتغطية حاجة ٦٧٥ ألف منزل. ويخزن السد كذلك كميات من المياه تبلغ ١١ مليار م^٣ لأغراض الشرب والزراعة لجميع أنحاء محافظة نينوى". وأشارت الدراسة إلى أن انهيار سد الموصل سيسبب مشاكل عديدة كونه جزءاً من نظام التحكم الإقليمي بالفيضانات.

٣. عام ٢٠٠٨ اعربت عدد من الشركات الالمانية والايطالية عن امكانية بناء جدار كونكريتي لمنع الذوبان، إذ تمتلك المعدات لحفر هكذا اعماق. وجرت مفاوضات مع تلك الشركات وكانت الكلفة عالية جداً (تصل الى ملياري دولار). وقد بينت ان هذه الكلفة وان كانت عالية لكنها ستكون مقابل الفوائد الاقتصادية التي تُجنى من السد والمقدّرة بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار سنوياً، وهذا يساعدنا على تغطية الكلفة خلال ٦ سنوات. ولكن المشكلة التي واجهت تنفيذ هذه المعالجة هي ان الامكانيات العالمية حينها لم تكن قادرة على الوصول الى العمق المطلوب لبناء الجدار البالغ ٢٠٠ متر تحت جسم السد لمنع الذوبان.

٤. اما عيسى الياس ونذير الانصاري وسفين كنوتسون من جامعه لوليا تكنولوجيا في السويد، فقد نشرت دراسة عن تأثير تشغيل سد الموصل على نقل الرواسب في حوض السد. فقد بينت أن الحل لتجنب كارثة انهيار سد الموصل هو اكمال تنفيذ سد بادوش الذي تم تنفيذ ٥٠٪ منه منذ العام ١٩٩٠ وتوقف العمل فيه بسبب العقوبات الاقتصادية على العراق، ويبعد السد ٢٠ كم عن سد الموصل.

٥. في عام ٢٠١١ زار وفد من وزارة الموارد المائية والسدود الساحل الشرقي لمدينة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة سد نولف كريك والاطلاع على هياكل السدود وقطع الجدران، وهو سد مشابه لسد الموصل، الا ان عمقه اقل من عمق سد الموصل، وتم ترميمه من قبل مجموعة تريفي الايطالية، وقد بني له جدار قاطع طوله ١٢٢ مترا، بينما في سد موصل اكثر منه مرتين (٢٤٤ مترا)، لذا من الصعوبة القيام به كون هكذا اجهزة قيد تطوير.
٦. في عام ٢٠١٤ تم تخصيص ٢٠٠ مليون دولار لصيانة السد من قرض البنك الدولي البالغ ١,٢٠٠ مليار دولار تستغل لأغراض التحشية واعداد الدراسات بعد قلق الولايات المتحدة من انهيار السد.
٧. عام ٢٠١٦ اتفقت الحكومة العراقية مع شركات ايطالية (مجموعة تريفي) لإيجاد حل طويل الامد لسد الموصل، وذلك ببناء جدار قاطع (جدار خرساني تحت جسر السد يمنع من تسرب المياه وتآكل السد) يصل عمقه إلى ٨٠٠ قدم تحت جسر السد، الا انها وجدت من الصعوبة القيام بذلك كونه صعب الحدوث.
- في حقيقة الامر إن عملية التسرب في سد الموصل لم تظهر في عام ١٩٨٦ بل ظهرت خلال فترات البناء والتشغيل (أي في عام ١٩٨٤)، فقامت الحكومة العراقية بدعوة المستشارين السويسريين إلى اجراء دراسة بشأن ذلك، واطهرت النتائج الدراسة أن حل مشكلة التسرب هي الحشو المستمر بالإسمنت لأسس السد، وهو الحل الوحيد. وبيئت الدراسة ايضا النتائج التي ستترتب في حال انهيار السد.

الموقع	تصريف مياه (م ^٣ /sec-١)	وقت وصول (ساعة)	ارتفاع موجه (م)	المسافات (كم)	منطقة الفيضان (كم ^٢)
موقع السد (الرئيسي)	٥٥١٠٠٠	٥٤	٠		
سد تنظيمي	٥٤٥٠٠٠	١,٣	٤٨	٩	
اسكي الموصل	٤٨١٠٠٠	١,٦	٤٥	١٧	
مدينة الموصل	٤٠٥٠٠٠	٤	٢٤	٦٩	٤٧,٠٤٤
حمام علي	٣٧٠٠٠٠	٥	١٨	٩٧	
تكريت	١٨٥٠٠٠	٢٢	١٥	٤٢٢	٦٨,٩٨٥

سامراء	١٦٢٠٠٠	٢٥	١٠	٤٧٩	٣٠,١٠٠
بلد	١١٥٠٠٠	٢٨	٩	٥١٦	
الخالص	٨١٠٠٠	٣١	٦	٥٦٦	
الطارمية	٧٢٠٠٠	٣٣	٤	٥٩٧	
شمال بغداد	٤٦٠٠٠	٣٨	٤	٦٣٨	٢١٦,٩٣٤
مركز بغداد	٣٥٠٠٠	٤٤	٤	٦٥٣	
جنوب بغداد	٣٤٠٠٠	٤٨	٣,٥	٦٧٤	
ديالى	٣٤٠٠٠	اكتر من ٤٨	٣	٦٨٥	
سلمان باك	٣١٠٠٠	اكتر من ٤٨	٣	٧٠٨	

٨- وفي دراسة للدكتور ثائر محمود الطائي وانس محمد محمود رشيد، حول (محاكاة موجه فيضان نهر دجلة في مدينة الموصل نتيجة الانهيار الافتراضي لسد الموصل) بينا فيها خمس سيناريوهات مختلفة لمستوى الماء في السد وقت انهياره ومدى امكانية غرق الاراضي المجاورة

الجدول (٢) النسب المئوية للمناطق الفائضة على الضفتين الغربية والشرقية في مدينة الموصل

مستوى الماء في السد (فوق مستوى سطح البحر)	المنطقة الفائضة على الضفة الغربية للنهر (كيلومتر مربع)	المنطقة الفائضة على الضفة الشرقية للنهر (كيلومتر مربع)	النسبة المئوية للمنطقة الفائضة على الضفة الغربية للنهر	النسبة المئوية للمنطقة الفائضة على الضفة الشرقية للنهر	النسبة المئوية للمنطقة
290	32.41	21.5	33.08	35.61	34.50
300	39.29	23.33	35.90	43.18	40.10
310	44.13	25.03	38.50	48.49	44.30
320	50.68	26.75	41.16	55.69	49.60
330	53.69	30.02	46.18	58.99	53.60

جدول (٣) النسب المئوية للمناطق الفائضة بين موقع السد ومدينة الموصل لسيناريوهات الفصل الخمسة

مستوى الماء في السد فوق مستوى سطح البحر	290	330	310	320	330
منطقة الفيضان بالكيلومتر المربع	152	174	196	226	252

ي ستغمر المنشآت التجارية والتعليمية والصناعية والطبية، فضلا عن المباني الحكومية وغير الحكومية خلال (٥,٥٢) ساعة. فقد بينت ان في مدينة الموصل فقط سُجِرَف فيها (٥) جسور، (٤) مراكز شرطة، (٤) مواقع اثرية وتراثية، (٣) مرافق اتصالات، (٢٠) فنادق، (٥٥) مسجد، (٩) بنايات كبيرة، (٥) محطات معالجة مياه، (٩) بنايات حكومية ، (١٠) ملاعب رياضية، (١٠) مستشفيات، (١) مطار، (٨) كنائس، (٣) خطوط كهرباء، (١٠) محطات بترول، (٢٠٠) طريق معبد، (٣) حدائق كبيرة، (٤٥) بناية تعليمية وجامعات، (١٠٠) الف شخص.

الجدول (٤) عدد المنشآت المتوقعة غمرها في مدينة الموصل وفق سيناريو خامس (١) في خلال ٥.٥٢ ساعة						
منطقة طاقية	عدد	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	منطقة
منطقة طاقية	2	5	4	3	20	55
منطقة طاقية	10	1	6	5	5	9
منطقة طاقية	10	7	200	10	45	100000

علاوة على جرف ١٤٠ دونم مزروعة فيها ٧٣٣٣ شجرة مثمرة و ٩٧٩٥ من شجرات مصدات الرياح في نفس موقع السد.

والقضاء على مشروع ري الجزيرة الذي يؤمن ثلث حاجة العراق من الحنطة والشعير. سنواجه مساحات كبيرة من التصحر، مما يعني سنواجه ازمة غذائية وبيئية واجتماعية واقتصادية كبيرة.

الاجراءات اللازمة للحيلولة دون التعرض للكارثة

١. ان تقوم الدولة بتفريغ ثلثي مخزون بحيرة السد باتجاه سدة سامراء ومن سدة سامراء باتجاه بحيرة الثرثار، والثلث المتبقي يمكن تحويله باتجاه بغداد ومنها الى الاهوار لتقليل الضغط على السد.
 ٢. اكمال سد بخمة الذي يقع في محافظة اربيل والذي تصل حجم بحيرته إلى ١٧ مليار متر مكعب لتقليل الضغط المائي على سد الموصل وخزن جزء منه في سد البخمة.
 ٣. ارسال وفد من ذوي الخبرة والكفاءة الفنية العالية للاطلاع على واقع السد وما يجري فيه واعداد دراسة فنية متكاملة.
 ٤. اكمال انشاء سد بادوش الذي يسع ١٠ مليار متر مكعب لمنع الكارثة عند انهيار الاول ويكون سدا تنظيميا وليس بديلا.
 ٥. الاستمرار بعملية الحقن والتحشية في هيكل السد.
 ٦. الحفاظ على مناسيب المياه في بحيرة السد الى ٣١٩ مترا فوق مستوى سطح البحر لتقليل الضغط والذوبان في اساس السد.
 ٧. بعد هذه الدراسات المتعددة التي قامت لبيان اثر سد الموصل في المجتمع العراقي، لابد من اعداد خطة طوارئ من قبل الدولة لإخلاء المناطق التي سيتم غمرها.
- أما الورقة البحثية الثانية، فكانت تحت عنوان "التداعيات السياسية والأمنية لانهيار سد الموصل" والتي قامها الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية/قسم الدراسات الدولية م. م. مؤيد جبار الساعدي، والتي تضمنت ما يأتي:



تعد الجهات الدولية سد الموصل من اخطر السدود في العالم، وترجح انهياره في اي لحظة. وإن اخذنا الامر من جانب اخر، على انه مبالغ به او مجرد ورقة ضغط، فلا ريب ان أخذه على محمل الجد لن يضرنا، إذا ما نظرنا له وتوقعنا الأسوأ وعملنا الاستعدادات لمواجهة الكارثة ان وقعت.

The screenshot shows the official website of the U.S. Embassy in Baghdad. The header includes the embassy's name in English and Arabic, along with navigation links for Home, About Us, Visas, U.S. Citizen Services, News, Education and Culture, Resources, Business, Multimedia, Communities, and Locations. A search bar is also present. The main content area is titled "SECURITY MESSAGE TO U.S. CITIZENS (FEBRUARY 29, 2016)" and "Security Message to U.S. Citizens". The message, dated February 29, 2016, is titled "Planning for Possible Collapse of the Mosul Dam". It discusses the risk of the dam's collapse due to maintenance issues and the potential for significant flooding in the Tigris River Valley. The message advises U.S. citizens to plan for evacuation and to move to higher ground in the event of a breach. The footer includes a disclaimer about the embassy's limited ability to assist in a crisis.

نبذة مختصرة عن السد

• يعد سد الموصل واحدا من اكبر التراكيب الهيدروليكية في العراق، والذي يقع على نهر دجلة شمال البلاد ويبعد بحدود (٢٠) كم شمال غرب مدينة الموصل. بني عام ١٩٨٣، ويبلغ طوله ٣ كيلومتر وارتفاعه ١٣١ متر. يعد اكبر سد في العراق ورابع اكبر سد في الشرق الاوسط. وتبين فيما بعد ان السد بني على تربة ذات طبيعة غير قادرة على التحمل (جسيمة)؛ لذا يتوجب حقن خرسانات السد بشكل دوري لضمان عدم انهياره، وقد بدأت هذه العملية في ثمانينات القرن الماضي.



- ويرجع البعض كعبد الكوفلي، اسباب بنائه في تلك البقعة بالذات الى أهداف سياسية أكثر من مرامها الاقتصادية والتنمية في العراق، حيث بنائه غمرت اراض شاسعة و قرى كردية عديدة تحت المياه، بل أصبحت الفاصل بين المنطقة الكردية شرق وغرب نهر دجلة، وفعلت الحكومة العراقية في ذات الحين فعلتها بتعريب الجانب الغربي منها وأنكرت الهوية القومية الكردية لعشائر تلك المنطقة.
- بقيت مسألة سد الموصل طي النسيان حتى بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وطول السنوات التي اعقبت ذلك.
- وبعد استيلاء تنظيم "داعش" الارهابي على الموصل، ثم تمدده صوب السد، خرجت دعوات تحذر من انهيار السد.
- وبحسب البعض، ان المدة الي قبع فيها السد تحت سيطرة الارهابيين توقفت فيها اعمال الصيانة والادامة له، مما سبب تصاعد المخاوف من حدوث أضرار بالغة في بنية السد.





ومن المستغرب ان يقوم الاكراد الذين يرون في السد كرمز للتقسيم والظلم والقهر، بطرد عناصر التنظيم من منشآت السد، وحمايته - إلى هذه اللحظة - من أي اعتداء.

تداعيات انهيار سد الموصل

أولاً: الجانب السياسي: لن يزيد انهيار السد الوضع السياسي العراقي المعقد المتشنج ، الا سوءا. وكالعادة في كل الحوادث الجلل التي ضربت البلاد، ستلقي الكتل السياسية مسؤولية ما جرى على الاخرى، ولن يتحمل أي سياسي مسؤولية الفيضان والتدمير الحاصل. وقد يؤدي الطوفان بالعملية السياسية الهشة برمتها، خاصة مع الوضع المتردي العام.

ثانياً: الجانب الامني: إن الشلل الذي سيضرب الحياة العامة، سيصيب المنظومة الامنية، والتي تعاني أصلا من الشلل العام، نتيجة عدم كفاءتهم وقصور معداتهم وتدريبهم للتعامل مع الفيضانات الكبيرة الكاسحة. وستستغل المجاميع الارهابية وعصابات السرقة والمليشيات المسلحة، حالة اللااستقرار والفوضى العارمة، لتنفيذ عملياتها، كل حسب غايته وتوجهه.

ثالثاً: الجانب الانساني، أزمة إنسانية كبيرة مع الاخبار الاولى لانهيار السد، ستحصل موجة نزوح



سيؤثر على حياة ملايين الناس الذين يقطنون في حوض دجلة، خصوصاً الفلاحين والمزارعين وأصحاب الماشية، بل وحتى سكان المدن، ويُحدث نقصاً كبيراً في الطاقة الكهربائية التي يوفرها السد حالياً.

الأمثلة على هذا الرأي المقترح

ازالة سد سانت كلمنت في الولايات المتحدة بسبب مخاطر انهياره



• ومن اصحاب الرأي الثاني، ندوة نظمته جمعية صيانة المصادر التراثية والبيئة العراقية بالتنسيق مع كلية الهندسة (الخوارزمي) بجامعة بغداد تحت شعار "سد الموصل بين التحليل العلمي والتنبؤ بمآله" اوصت بضرورة إكمال سدي "بادوش وبخمة" مع إنشاء جدار كونكريتي تحت اسس سد الموصل لحمايته من الانهيار.

• ومن اصحاب الراي الثالث، نائب رئيس مجلس محافظة نينوى نور الدين قبلان، الذي قال في تصريح صحفي إن "مسألة سد الموصل قد أولت كثيرا أكبر من المشكلة الواقعة بالسد"، مبينا "ما يجري بالسد هو عطل في إحدى بوابات تصريف الماء وتم إحالة البوابة العاطلة للشركة الايطالية، مؤكدا أن السد في مأمن ولا خوف عليه من الانهيار".

التوصيات

- إن حادثة تهاوي السد ستغير وجه العراق الى الابد، ولن يعود كما كان قبلها. ولتدارك الكارثة والتخفيف من تبعاتها ان حدثت، نوصي بالاتي:
- وضع خطة طوارئ شاملة، تتعاون فيها الحكومة مع كافة القوى والفاعلين المحليين والاقليميين والدوليين، هدفها مواجهة الانهيار باقل الخسائر، مع الحفاظ على سلامة العراق وصيانة استقلاله.
 - الاستعداد لإجلاء المواطنين من المناطق المعرضة لخطر الغمر القاتل، وطلب مساعدة الامم المتحدة في ذلك - ان تطلب الامر - وكذلك دول الجوار وباقي دول العالم.
 - نقل مخازن الغذاء والدواء التابعة للدولة، والاياعاز لتلك التابعة للقطاع الخاص بإيجاد مواقع بديلة عوضا عن تركها عرضة للتلف والسرقة.
 - اعادة انتشار القطعات العسكرية وانتخاب معسكرات جديدة لها غير التي قد تتعرض للفيضان والسيول الناتجة عن انهيار السد؛ وذلك ضمن خطة للحفاظ على الجيش، واستخدام القوة البشرية فيه للمساعدة في عمليات الاجلاء ونقل المتضررين على اقل تقدير.
 - يجب على كل وزارة او دائرة رسمية (كالبنوك والمصارف الحكومية والاهلية)، اخذ الاستعدادات الكاملة والتحسب لحالة الفيضان الكاسح وغمر المياه لارتفاع 6-8 أمتار، وأقلها حفظ البيانات والوثائق الهامة والملفات في مكان آمن لا يطاله التلف او عبث السارقين.

المدخلات

وبعد انتهاء الباحثين من إلقاء اوراقهم البحثية فُسح المجال للحاضرين لإبداء آرائهم وطرح أسئلتهم، والتي تضمنت الآتي:

• المدرس المساعد: ميثاق مناحي العيساوي/ قسم الدراسات الدولية
اتقدم بالشكر الجزيل للسادة الباحثين. إن مسألة سد الموصل كارثة بمعنى الكلمة: سياسية واقتصادية واجتماعية. وسؤالي: كم هي قدرة استيعاب سد بادوش البديل لسد الموصل؟.
• م.م عبير السعدي (الجواب)

سد بادوش وسد الموصل بينهما قرابة الـ ١ مليار متر مكعب، أي قدرته الاستيعابية. كما ان سد بخمة تقف وراءه جوانب سياسية، ومن بعده سد بادوش، والفرق بينهما ١٢ كيلومتر وصولاً لسد سامراء.

•المدرس المساعد: علي مراد العبادي / قسم ادارة الازمات: شكراً للسادة الباحثين على هذا الاطراء الجميل. رؤيتنا لمشروع سد الموصل هو مشروع استنزاف مالي؛ وذلك بسبب تكلفة عملية التحشية بمادة الاسمنت يومياً وشهرياً وسنوياً. الامر الاخر اختيار الموقع جاء لأسباب سياسية، بدلالة ان دراسات عدة حذرت من اختيار هذا الموقع وهو لا يصلح، لكن من ذلك الوقت اصرار حكومي لإقامته، ايضاً سؤالي هنا ما الموجود قبل سد الموصل، أي ما بين المنبع وسد الموصل. الشيء الاخر: لماذا جاءت اكثر التحذيرات من قبل الجانب الامريكي، ولا سيما الوثيقة الرسمية المتضمنة تحذيراً للرعاية وأفراد السفارة الامريكية؟، ووزارة الموارد المائية العراقية تنفي خبر قرب الانهيار. ثالثاً: هناك غموض بما يتعلق بسر احتفاظ تنظيم "داعش" الارهابي بمدينة الموصل، ولا سيما اذا صحت قضية انهياره بهذه السرعة، وان اكثر مدينة عراقية تتأثر هي الموصل، وما هو الامر الذي جعل من "داعش" ينسحب بعد شهر من احتلاله لسد الموصل خاصة وان من يمسك ارض السد الان هم قوات البيشمركة الكردية.

الجواب/

• المدرس المساعد: عبير السعدي: بطبيعة الحال ان سبب الانشاء تكمن وراءه اسباب سياسية، وان السدود السابقة لسد الموصل هو سد بخمة وهو يقع في اربيل. ايضاً هناك سد اليسو في تركيا، وهو مشروع كبير جداً والذي يسع ٢٠ مليار متر مكعب.

• جواب المدرس المساعد: مؤيد الساعدي: فيما يتعلق بما يسبق سد الموصل تاريخياً كان نهر يسبب فيضانات، لذلك انشأ السد. وبخصوص علاقة "داعش" مع السد، فالظاهر ان سيطرة التنظيم على سد الموصل كما يبدو ليس في محلها، ويبدو انه ليس من ضمن اولوياتهم. او هو ورقة ضغط لم يحن وقتها.

• المدرس المساعد حسين باسم عبد الأمير: قسم الدراسات الدولية: شكراً جزيلاً للسادة الباحثين. تسأولي هنا: طالما موجود سد بادوش ونسبة الانجاز فيه قرابة الـ ٥٠٪، وان باقي تكلفته قرابة المليار دولار، وفي ظل الموازنات الانفجارية، ما هو سبب تعطل المشروع إذا كان يحل جزءاً من المشكلة ويجنب العراق كارثة حقيقية؟.

• م.د. حسين السرحان / رئيس قسم الدراسات الدولية: اتقدم بالشكر الجزيل لجميع الحضور. عند لقائنا بمدير مكتب رئيس الوزراء قبل مدة نقلنا اليه مسألة عدم الاهتمام بموضوعه اكمال سد بادوش، وكان جوابه: هناك اخطاء وشبهات فاسدة في الأمر، كما ان بعض المختصين الامريكان نقلوا الينا ان البيت الابيض يستلم تقارير شبه يومية عن طبيعة ومخاطر السد، بينما الجانب العراقي لا يملك مثل هذا الشيء؛ ولذلك فأن موضوع سد الموصل يعتبر ثغرة بالأمن القومي العراقي وتهديد لمنظومة الدولة؛ ولهذا وجب الاهتمام به. وعلى سبيل المثل، السد العالي بمصر يعد مسألة امن قومي ربما يتعرض لهجوم خارجي او غيره، لذلك ليس من السهل التفريط بهكذا امر، وعلى الجانب العراقي ايجاد البدائل السريعة.

• دكتور علي طارق / عميد كلية طب الاسنان / جامعة كربلاء: شكراً جزيلاً على كل هذه المعلومات القيمة التي تدلل على ان الموضوع يتسم بالتحقيق الحقيقي وليس الاعلامي، وذلك بالعودة لتاريخ المعلومات الواقعية. الشيء الثاني يجب ان نفكر بخطوة الامر وليس عندما ينهار. نحتاج وسائل ضغط على صناع القرار؛ لإشعارهم بمدى خطورة الموضوع، وانه يؤثر على التعليم والصحة والزراعة وجميع مفاصل الدولة، وان نغادر مسألة حساب الامور بقضية الشخصية، أي ان الموضوع لطالما لا يمسنى لا اهتم فيه فهذا خطأ كبير، كما ينبغي علينا استنفار الشعور الوطني بالقضايا المصيرية والخطيرة والتي تهم المجتمع بأكمله.

• دكتور خالد عليوي العرداوي / مدير مركز الدراسات الاستراتيجية: في بداية الكلام لا بد من توجيه الشكر لجميع الحاضرين والباحثين والسادة الإعلاميين، والشكر الجزيل لقسم ادارة الازمات في مركزنا. في اعتقادي ان هذا هو دور مراكز الابحاث، تتحدث عندما يصمت الآخرون، واليوم هناك انشغال بالحروب الجارية دائماً، ووفق قاعدة باريتو ان ٨٠٪ من الاسباب تعطينا ٢٠٪ من النتائج، وأنا أؤيد كلام دكتور حسين بأن سد الموصل هو ثغرة في الأمن القومي العراقي. وهذه توصية ترفع بهذه الحلقة لصانع القرار، كما على الحكومة العراقية أن تتجاوز الخلافات السياسية، وان إهمال سد بادوش او بخمة وراؤه اسباب سياسية؛ لذلك علينا تجنب الجانب السياسي وتجاوز الخلافات وإبعاد سد الموصل عن موضوعه السياسي، وعلى سبيل المثل موضوعه جعل الاهوار ضمن التراث الطبيعي ومحمية دولية طبيعة، وبحسب مصدر بوزارة البيئة ان من اعترض هم تركيا وإيران؛ حتى لا يكونا ملزمين بإمدادات المياه، وهذا امر يحتاج لجهود سياسية من الحكومة لمعالجتها. ايضاً علينا التفكير باستراتيجية ماذا عن اليوم التالي؟ كما حصل بسقوط مدينة الموصل عندما انصدمنا بسقوط محافظات عدة والتحير بكيفية استيعاب الصدمة. وعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة ماذا لو تعرض الرئيس الامريكي للاغتيال او الخطف كاستعداد افتراضي، والتساؤل هنا ماذا لو سيطرت جماعة ارهابية وفجرت او فخخت السد؟، لذلك على صانع القرار تدارك الازمة ومحاولة ايجاد حلول سريعة.

بنية داعش ،اهدافها الكبرى، وأولوياتها الاستراتيجية

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٦.



نظم قسمي إدارة الأزمات والدراسات الدولية في مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٦/٢٨ حلقة نقاشية بعنوان "بنية داعش ،اهدافها الكبرى ، وأولوياتها الاستراتيجية" في تمام الساعة ١٠ صباحاً، وتم فيها تقديم ورقتين بحثيتين الأولى: القاها المدرس المساعد علي مراد العبادي الباحث في المركز/ قسم إدارة الأزمات، تحت عنوان "بنية داعش وأهدافه الكبرى". اما الورقة البحثية الثانية، فقد القاها المدرس المساعد: حسين باسم عبد الأمير الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية/ قسم الدراسات الدولية وجاءت بعنوان "أهداف "داعش" الكبرى وأولوياتها الاستراتيجية بالمقارنة مع غيرها من التنظيمات السلفية الجهادية " وحضر الحلقة النقاشية عدد من الباحثين والمختصين.

وابتداً رئيس الجلسة الدكتور خالد عليوي العرداوي مدير مركز الدراسات الاستراتيجية مرحباً بالضيوف الكرام والسادة الباحثين فاسحا المجال للباحث علي مراد العبادي بألقاء ورقته البحثية، وجاء فيها:

اولاً: داعش وملامحه

تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو مجموعة جهادية هجينة لها هدف مُعلن يتمثل في إقامة خلافة "باقية وتتمدد". واستراتيجية التنظيم للبقاء والنمو تشمل معاً عناصر عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، أن تنظيم داعش الإرهابي كظاهرة يطغى عليه سمة الرغبة في الفعل وسرعة الحركة ، وهو تنظيم لا يقدم فكراً ناضجاً ولا يجادل أو يحاور بطريقة صريحة ، وهو تنظيم يعاني من الضعف النسبي المرافق للتطرف الديني وللتنظيم بنية سيكولوجية حددت

ملاحه ومن ابرزها :-

١. فرط الذاتية وطغيان (الأنا) المنفردة في تفكير اعضاءه وقياداته، وجعلت من الدين والتطرف الدموي والشعارات الحماسية الفارغة شعاراً لإرهاب الخصوم وجذب المجندين.
٢. التوحش، فتنظيم داعش تنظيم دموي إلى ابعد الحدود ومتوحش، ولعل القتل والذبح الذي يمارسه ويتفاخر به يوماً قد شهده العالم اجمع.
٣. طغيان فكرة الاستملاك، ونرى ذلك في شعارهم (باقية وتتمدد)
٤. هم الجواب والحق الكامل ، حيث يرفض التنظيم النقد لكونه يمثل الحق كله حسب اعتقادهم، وهو لا يتفاوض ابداً.
٥. تفكير الآخر وشيئنته بمختلف الألفاظ الطائفية والعقائدية، ووصفهم بعبارات الروافض والمرتدين والنصيرية، وجعلها وسيلة شرعية للاستهداف والقتل ومصادرة الممتلكات.
٦. اعتماد العنف الدموي كالقتل وقطع الرؤوس واغتصاب النساء وتهجير العوائل وسيلة لنشر فكرهم وامتداد دولتهم المزعومة، حيث يعتقد تنظيم داعش أن هذا الأسلوب يعطي القوة للأمة الإسلامية في ترهيب اعدائها، وكوسيلة لسيادة شرع الله وحل المشاكل الداخلية والخارجية.

١. زعيم التنظيم

هو ابراهيم عواد ابراهيم البدرى السامرائي، ابو عواد، ابو دعاء، ابو بكر مواليد ١٩٧١/ سامراء، متزوج من اسماء فوزي محمد وإسراء رجب، اطفاله حذيفة مواليد ٢٠٠٠، واميمة مواليد ٢٠٠٢، وهو خريج جامعة صدام للعلوم الإسلامية في بغداد الاعظمية وحصل على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية ٢٠٠٢، والدكتوراه بنفس التخصص ٢٠٠٦. وان اول من اقنعه بفكر القاعدة _ ابن عمته الملا فوزي عباس حسين البدرى.

تم اعتقاله في الفلوجة عام ٢٠٠٦ ومن ثم تم اطلاق صراحه في ظروف غامضة. واقرب صديق اليه الشيخ نعمان سلمان منصور الزبيدي من ايام الكلية والذي عينه وزيراً للحرب بداية عام ٢٠١٠. وامين سره ونائبه على العراق: فاضل الحيايى (ابو مسلم التركمانى)



٢. التركيبة العسكرية لداعش وطريقة تنظيم المقاتلين ومهامهم:

١. راس الهرم
٢. القيادات العليا.
٣. امراء الولايات.
٤. القيادات الميدانية
٥. المقاتلين ولهم اقسام متعددة سنذكرها لاحقاً
٦. فرقة الاغتيالات وهي للتخلص من اعدائهم بدون معارك
٧. الاستخبارات.
٨. مجموعة الاستقبال والفرز .
٩. مقاتلي الامن الداخلي .
١٠. الخلايا النائمة

وكل وحده وفرقه من التي ذكرتها لها دور محدد وهو كالتالي :

• راس الهرم

البغدادي يعتبر القائد الأعلى نظرياً أما عملياً فليس له من الأمر شيء .

• القيادات العليا.

هم قيادات عليا اسلوبهم القيادي يعتمد على التفويض وليس المركزية في اتخاذ القرار لديهم اهداف عامه استراتيجية ولتنفيذها يبلغون بها القيادات الميدانية واغلبهم ضباط بعثيين اتخذوا من الدين واجهه لتحقيق اهدافهم وتعتبر القيادات العليا المسؤولة عن توجيه القادة الميدانيين بالاهداف الاستراتيجية المراد الهجوم عليها أو الدفاع عنها وبيدهم تنظيم دولتهم من حيث عقد الصفقات والمفاوضات وتوزيع السلاح للقادة الميدانيين وتوزيع المقاتلين ووضع الخطط الاستراتيجية والعديد من الاعمال الاخرى في مجال التنظيم الاداري والميداني.

• امراء الولايات.

لديهم الحرية المطلقة في التصرف في ولايتهم كيفما شاءوا بلا حسيب أو رقيب من استعباد للناس وقتلهم داخل البلدات ويكون بيدهم اقامة الحدود وكل الفصاعات التي نشاهدها لهم اليد العليا فيها .واخضاع الناس باستخدام اسلوب العصا والجزرة.

• المقاتلين

وينقسمون الى عدة فرق وكتائب ما بين كتيبة دبابات وكتيبة صواريخ مضادة وكتيبة الامداد والخ.....كأي جيش نظامي تقليدي آخر ولهم مهامهم المنوطة بهم.

لكن الشيء غير التقليدي في الجيوش النظامية هو الفرق التالية :

أ- فرقة الانغماسين :وهم فرقه ليست انتحارية وإنما فرقه تدخل صفوف الاعداء وتشتبك معهم ولا يبالون بالموت فيعتقدون ان قتلهم المسلمين بغير حق هو طريقهم للجنة التي وعدهم بها المشرعين الجدد في الدين.

ب- فرقة الانتحاريين :وهذه رأس الحربة لديهم في أي هجوم أو دفاع ويعتقدون ان الانتحار طريق مختصر للجنة كما وعدهم بذلك المشرعين في دولتهم دولة الفساد والظلال مهمتهم فتح

الطرق واختراق الصفوف بالمفخخات وعمل ربكة لأعدائهم

ت- فرقة الاغتيالات :وهي للتخلص من اعدائهم أو من قد يقف في طريقهم مستقبلاً بالتخلص منه مبكراً بدون معارك ولها دور كبير قبل المعارك وبعدها في فرض هيمنتهم احد المنشقين يذكر انه نفذ ١٣ عملية اغتيال ثم هرب عندما علم ان الدور عليه هذه المرة لاغتياله.

ث- الاستخبارات: لا يمكن أن ينجح عمل عسكري بدون عمل استخباراتي وأي عملية عسكريه كبيرة أو صغيرة لا يمكن أن تنجح بدون عمل استخباراتي يسبقها.

ج- مجموعة الاستقبال والفرز :لديهم مهمة واحده وهي استقبال المقاتلين في دول الجوار بتعاون من تلك الدول وأخص بالذكر هنا تركيا

يقومون باستقبال المقاتلين وإقناعهم بالانضمام لهم وترغيبهم في القتال معهم بشتى الوسائل ومن لا يرغب قد تتم تصفيته قبل عبوره الحدود .فمن كان لديه خبرة في مجال الكمبيوتر فينظم للجيش الالكتروني الخاص بهم ومن كان لديه خبرة في مجال التمرريض ينخرط في العمل في المستشفيات ومن كان لديه خبرة ولو بسيطة في العلوم الدينية والشرعية يصبح قاضي ومشرع أو في الحسبة . ومن لم يكن لديه اي خبرات يصبح مقاتل على الجبهات وبالأصح وقود بشري.

ح- الامن الداخلي: الحقيقة يجب ان تتم تسميتهم مقاتلي الارهاب والرعب الداخلي ، يتبعون امراء الولايات ويأخذون منهم التوجيهات مهمتهم فرض الهيمنة على السكان بعد احتلال المدن. فإذا تمت السيطرة على مدينه جديدة فان ما يقوم به هؤلاء هو اخذ توجيهات من امير الولاية لإقامة الحدود على حد قولهم قطع الرؤوس والأطراف بحجة اقامة شرع الله. ثم يبدأ بسد احتياجات السكان اذا كان لديهم نقص في خدمه معينه ويهدف من ذلك التلويح بالعصا والجزرة على عوام الناس البسطاء المستضعفين بعد ان اخلوا الساحة لهم من كل معارض ومن كل صاحب شأن قد يقف امامهم .

وكانه يقول لهم من يعارضنا مصيره قطع رأسه امام الجميع في أحد الساحات ومن يوافقنا فيما نفعل سنوفر له ما يحتاج وبالتالي يفرض نفسه بالقوة بين الناس بأسلوب العصا والجزرة وتصبح المدينة خاضعة تحت التهديد .

خ- الخلايا النائمة: مجموعه من الاشخاص يرتبون وينسقون بهدوء لقدم قوات داعش المهاجمة هدفها هو الاغتيالات وتهيئة البلدة من الداخل والتحرك العسكري بالتزامن مع قدوم القوات المهاجمة في بعض الأوقات حسب الظروف المناسبة وفتح جبه داخلية قد تقضي على اي قوة مدافعه إلا أن هدفهم الاساسي هو العمل مع الاستخبارات وفرق الاغتيالات لتمهيد البلدة وسقوطها

القوات الخاصة لتنظيم داعش.

د- جيش الخلافة- جيش العسرة: حرص التنظيم على إخفاء أمر واحد الا وهو قوات النخبة الخاصة به أو ما يسمى بجيش الخلافة او جيش دابق فلماذا يقوم التنظيم بإخفاء هذا الجيش عن الاخبار والصحف؟ ومن هو جيش الخلافة او جيش دابق؟

هي قوات اسسها كلاً من عمر الشيشاني ومعه ابو محمد الامريكي وأبو ايمن العراقي بإنشاء جيش اطلقوا عليه اسم "جيش الخلافة" وبدأوا بجلب المقاتلين الشيشان والاوزبك والافريقيين بشكل عام كان مطار الجراح "مطار كشيش في ريف حلب الشرقي" هو القاعدة الاساسية

للتدريب. ثم زادت اعداد المقاتلين بشكل كبير جدا فتوسعت معسكرات التدريب ليصبح مطار الجراح ومدينة مسكنة ومعسكر اسامة بن لادن في ريف الرقة، قسم من العناصر يبيت في المعسكرات وقسم كان يسكن في مدينة منبج والباب وجرابلس وسد تشرين وريف الرقة، تعداد الجيش وصل بالفترة الاخيرة لـ ٤٠٠٠ عنصر تقريباً لم يتم اشراكهم في اي معركة وكانت مهمتهم التدريب فقط ولا شيء غير التدريب. تبلورت فكرة السيطرة على مدينة حلب عند عمر الشيشاني وتجربة جيش الخلافة وتم تجهيز عدة أمور لكن معركة عين عرب "كوباني" أوقفت حلم الشيشاني، ورغم ذلك لم يتم اشراك جيش الخلافة فيها، وقام التنظيم بإفراغ مقرات جيش الخلافة والمعسكرات وانتشر الجنود بين الناس خصوصاً في مدينة منبج حيث تحوي المدينة العدد الاكبر من هذا الجيش ويقدر بحوالي ١٥٠٠ عنصر. الجيش بقي متواجد سرا ويمكن تجميعه في أي لحظة ان اقتضت الضرورة، القائد العام للجيش هو عمر الشيشاني ثم مساعديه أبو محمد الامريكي الذي قتل فيما بعد و أبو ابمن العراقي .

ابو محمد الامريكي أمير داعش في منطقة اعزاز سابقاً، وتتألف قيادة جيش الخلافة العسكرية من ٥ اشخاص ثلاثة من الاوزبك و ٢ من الشيشان جميعهم متواجدين في ريف حلب لهم شبكة اتصال خاصة واجهزة لاسلكي خاصة مفصولة عن الاجهزة التي يستخدمها عناصر التنظيم الآخرين. لا يسمح للسوريين بدخول هذا الجيش ويتم انقاء العناصر بشكل دقيق جدا وبتركية من القضاء الشرعي، يشكل الشيشان والقوقازيون نسبة ٥٠ ٪ من هذا الجيش ويعتبر هو جيش النخبة لدى تنظيم داعش والى الان لم يتم اشراكه في اي معركة ويبدو ان تنظيم داعش ينتظر الفرصة المناسبة لإشراك جيش الخلافة في المعارك الكبيرة خصوصاً وان التدريبات العالية لهذا الجيش غير مسبوقة وجميع الجند من ذوي الخبرات العالية في القتال في المعارك.

-أهم الأسلحة والأدوات

تسليح داعش :يعتمد داعش على العديد من الأسلحة ومن الصعب حصر كل الأسلحة لكن اهمها ما يلي:

١. دبابات و مدرعات : لا يستخدمها بكثرة في الهجوم وإنما يستخدمها في حالة الدفاع لأنها ثقيلة الحركة وهو يعتمد بشكل أكبر على العربات الخفيفة وهذا الاسلوب غير تقليدي لكنه أتى بنتائج كبيرة لهم لأنهم يعتمدون على الخفة في الحركة والتسلل.

٢. هاون من مختلف الاحجام: توفر قصف من مسافات بعيدة قبل الاشتباك وتوفر كثافة ناريه وهي ذات تأثير فعال جدا جدا ويمكن استخدامها في الهجوم والدفاع وأضافه على فعاليتها فهي خفيفة الوزن لا تعيق الحركة.

٣. راجمات صواريخ من مختلف الاحجام وينطبق عليها ما ينطبق على الهاون.

٤. مضادات دروع مختلفة وهي فعاله جدا اذا كان خصمهم يستخدم دبابات أو مدرعات.

٥. رشاشات ومدافع رشاشه من مختلف العيارات والإحجام وهي السلاح الرئيسي ومنها السلاح الشخصي كلاشنكوف أو مضادات الطيران وتستخدم ايضا ضد الأفراد والعربات.

٦. العربات :وهي شيء مهم بالنسبة للتنظيم ويعتمد عليها كثيرا ويعتمد في تحركاته بشكل كبير على عربات ليست عسكريه وإنما عربات دفع رباعي وجيوب تويوتا الخفيفة الحركة

والدراجات النارية وتم مؤخراً افتتاح معسكر للتدريب على قيادة الدراجات النارية. رغم أن العربات معدومة التصفيح إلا انها توفر له خاصية مهمة جداً يعتمد عليها كثيراً وهي التسلل ثم الهجوم المباغت وخفة الحركة. لذا هم يستخدمون تكتيكات متعددة منها:-

• تكتيك الهجوم

• تكتيك الدفاع

• تكتيك السيطرة على المدن بعد احتلالها

ثالثاً: طرق ووسائل تمويل تنظيم "داعش"

١. نهب الأموال والتي استطاع أن يحصل على سبائك ذهبية تقدر قيمتها بـ ٤٣٠ مليون دولار، إضافة إلى ٢٤٠ مليون جنيه إسترليني استولى عليها التنظيم بعد نهبه بنوك مدينة الموصل العراقية، والذي استطاع من فرض سيطرته عليها في يونيو ٢٠١٤.

٢. النفط الخام: وثاني مصادر التمويل والذي استطاع أن يضمناها من خلال حقول البترول الموجودة بشمال سوريا إضافة إلى استيلاء التنظيم على منشآت بيجي للطاقة في العراق، ثم بيعه لعصابات تهريب في تركيا، والتي تقوم بشرائه بأسعار أقل بكثير من السعر العالمي، لتقوم بإعادة بيعه فيما بعد في السوق السوداء بالدول المجاورة. وتقيد تقارير استخباراتية أن ثروة داعش تقدر بنحو ٢,٩ مليار دولار، يحصل عليها التنظيم بطرق عدة، لكن أبرز عوائده في الوقت الحالي هي النفط والغاز الطبيعي. ووفقاً للتقارير فإن عوائد التنظيم موزعة على النحو التالي، ٣٨ في المئة من النفط، أي ما يعادل ١,٠٩٥ مليار دولار، و ١٧ في المئة من الغاز الطبيعي (٤٨٩ مليون دولار) في حين يشكل الفوسفات ومنتجاته نحو ١٠ في المئة من عوائد التنظيم، أي ٣٠٠ مليون دولار.

٣. تبرعات الأثرياء: أذ رصدت وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير أصدرته في يونيو ٢٠١٤، أن التنظيم يتلقى تبرعات من عدد كبير من الأثرياء ورجال الأعمال، ولا يزال المواطنون السعوديون يشكلون مصدر تمويل ملحوظ للحركات السنية العاملة في سوريا، حيث تم إرسال مئات الملايين من الدولارات إلى سوريا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إلى تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" خاصة وأن هناك دعم سعودي لـ "داعش" في المملكة العربية السعودية، وهذه الجماعة تستهدف السعوديين مباشرة في حملاتها لجمع الأموال.

٤. الشركات الوهمية: حيث يتلقى التنظيم تمويلاً من ٣١ دولة حول العالم، ويتم ضخ الأموال من خلال شركاء محليين مسجلين تحت أسماء شركات وهمية، فولة مثل قطر، وفقاً لدراسة نشرها معهد واشنطن لدراسات سياسات الشرق الأدنى، اعتبر قطر من الدول التي تميل إلى التودد للحركات الإسلامية بدءاً من "حماس" في فلسطين إلى الميليشيات الإسلامية في ليبيا وصولاً إلى حركة طالبان في أفغانستان.

٥. الاختطاف والفدى: تشكل عوائد الخطف والفدى ما نسبته ٤ ٪ من عوائده، وتقدر بنحو ١٢٠ مليون دولار، بينما يحصل على ٥٠ مليون دولار على شكل هبات ومنح من أفراد، ويشكل هذا المبلغ نسبة ٢ ٪ من عوائده.

٦. مصادر أخرى: يحصل التنظيم على عوائد أخرى مثل الضرائب التي تشكل ١٢ ٪ من

عوائده (٣٦٠ مليون دولار) وكذلك من الإسمنت الذي يشكل ١٠ ٪ (٢٩٢ مليون دولار)، في حين تشكل الزراعة، وخصوصا القمح، ٧ ٪، أي نحو ٢٠٠ مليون دولار.

المصادر

(١) د. حسن سعد، داعش، النشأة، التكتيك، واستراتيجية البقاء (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ م) كلية العلوم السياسية \ جامعة النهرين - العراق \ بغداد

(٢) المركز الديمقراطي العربي

(٣) هشام الهاشمي، عالم داعش، دار الحكمة، لندن، دار بابل (بغداد)، ٢٠١٥.

(٤) فؤاد ابراهيم، داعش من النجدي الى البغدادي، مركز اوانل للدراسات والتوثيق، بيروت ٢٠١٥.

اما الورقة الثانية فكانت للباحث المدرس المساعد حسين عبد الأمير تحت عنوان " أهداف داعش" الكبرى ، وأولوياتها الاستراتيجية بالمقارنة مع غيرها" وجاء فيها:

أولاً: أهداف "داعش" الكبرى

• تسعى التنظيمات السلفية الجهادية الى محو الحدود القومية وتكبيك النظام السياسي الإقليمي الحالي من أجل انشاء مجتمع وكيان سياسي اسلامي في قلب الشرق الأوسط وإعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي.

• إن الاستراتيجية الكبرى للدولة الإسلامية "داعش" تقوم أساساً على العمل العسكري من أجل انتزاع السيطرة على الأراضي والمدن من الدول الحديثة، ومن ثم إقامة الخلافة عليها. وبهذا تميزت الدولة الإسلامية "داعش" بتهديدها لنظام الدولة الحديثة -أي الدولة القومية- على الصعيد الميداني الذي ترجمته عبر تمكّنها من إقامة كيان وهيكل سياسي على مناطق جغرافية في سوريا والعراق. حيث تتحكم الآن في منطقة معينة تمتد فيما بين كلا البلدين، كما وتمتلك جيش تقليدي، وتحاول حماية وتمديد كيانها. غير أن "القوات الأمنية العراقية" عازمة على تبييد أهداف وأحلام "داعش" وسوف تتمكن من احتلال موضع الصدارة بين الأطراف التي تتكفل حماية النظام الحديث للدولة.

ثانياً: استراتيجيات وأولويات الدولة الإسلامية "داعش" بالمقارنة مع غيرها من التنظيمات السلفية الجهادية:

وفي نفس الوقت، توجد مجموعة من التناقض وعلى كلا المستويين الفكري والعملي بين التنظيمات السلفية الجهادية. فمن حيث الهدف النهائي فهم كافة يشتركون كما تقدم بالسعي الى إزالة نظام الدولة الحديثة وبناء مجتمع وهيكل سياسي جديد عابر للحدود القومية ومحكوم بنظام ديني على أساس الخلافة التاريخية. إلا إن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" يختلف مع باقي الحركات والتنظيمات السلفية الجهادية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها من أجل تحقيق هدفهم المشترك.

فعلى سبيل المثال انتاب تنظيم القاعدة رغبة كبيرة في انشاء نموذج ديني على أنقاض الدولة الحديثة، غير انها ظلت منظمة إرهابية متفرقة على نحو كبير. فلم تتمكن القاعدة من التحكم وبشكل مستمر بمنطقة ما. فقد كانت باستمرار حركة من دون مكان. وذلك خلافا للدولة الإسلامية "داعش". وبالتالي فإن الرؤية السياسية "داعش" تستند الى فرض الخلافة الإسلامية بالقوة والاعتماد على النجاح العسكري في اخر المطاف. وهذه المنهجية تميز الدولة الإسلامية "داعش" عن تنظيم القاعدة والتنظيمات الجهادية السلفية الأخرى التي تؤمن بأن "الإمارات" الدينية والقبول الاجتماعي يجب أن يسبق الخلافة.

وهكذا تتجلى أهم التناقضات في أولويات واستراتيجيات كل من الدولة الإسلامية وباقي التنظيمات السلفية الجهادية الأخرى وابرزها القاعدة حول إقامة الخلافة وإزالة نظام الدولة الحديثة بالتالي:

١- وضعت التنظيمات السلفية الجهادية (التكفيرية) وعلى رأسها القاعدة الأولوية في نشاطاتها العالمية ضد الغرب "العدو البعيد". لذلك فلم تعمل على اشعال الجهاد في سوريا والعمل على تحرير فلسطين ومحاربة الشيعة بالرغم من كونها قضايا مهمة لهم، غير انها ستعرقهم عن الهدف الأكثر فورية وهو قتل "العدو البعيد".

وبالرغم من تكفير القاعدة للمذاهب الإسلامية غير السنية كالشيعة مثلا، واعتبارها إياهم ليس أكثر من مذاهب ضالة ومنحرفة، وبالرغم من ان التنظيم يؤمن بأن المواجهة معهم هو أمر حتمي، إلا أن القاعدة عملت على تأجيل هذه المواجهة لئلا تتصرف عن مواجهة العدو البعيد. بيد أن "الدولة الإسلامية" جعلت من "العدو قريبا"، فقد حددت الشيعة -بأقليات- بالإضافة الى العديد من الأنظمة القائمة في الشرق الأوسط بأنهم العدو الرئيس، وبذلك تكون قد عمقت الصراع الطائفي في العراق وسوريا.

٢- ان تركيز التنظيمات السلفية الجهادية وعلى رأسها القاعدة على شن الجهاد العالمي ومهاجمة أهداف غربية كان يعني أنها لم تشعر بالاهتمام الفوري بالتعرض لوجود نظام الدولة الحديثة -أي الدولة القومية- واستبدالها بإقامة دولة الخلافة. بل ان تنظيم القاعدة اعتمد منهجية تطويرية لبلوغ هدفه النهائي ممثلا بإقامة "الخلافة" على أنقاض الدولة الحديثة.

منذ عقود، أنشأ تنظيم القاعدة فروع صغيرة ومتناثرة سعت الى تشكيل كيانات إقليمية صغيرة تعرف "بالإمارات" كتلك التي تواجدت في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فقد تفتقت أنوية الإمارات الإسلامية منذ ربيع العام ١٩٩٤ من قندهار أفغانستان، وامتدت في العقد الأول من الألفية الثالثة الى أنبار وديالى العراق، ورقّة سوريا، وغروزني الشيشان، وقبائل الجزائر، إذ استعادت هذه المناطق "نظام الإمارات" التي تشكلت في التاريخ الإسلامي داخل الخلافة العباسية، ومثلت انشاقات داخلية في عملية بعثرة لكيان الدولة القومية وكتعبير احتجاجي على تكوينها وأيضا كتهديد لمصيرها. وأن هذه الإمارات وظفت مفهوم "التمرد على الدول القومية" من اجل إعادة تشكيل الأمة الإسلامية على قاعدة الخلافة. وكان ينظر اليها على انها مرحلة وسوف تؤدي الى انشاء الخلافة في نهاية المطاف. وهكذا فقد اعتمدت القاعدة على منهجية تطويرية لبلوغ الخلافة. بينما تمرتد الدولة الإسلامية "داعش" على منهج تنظيم القاعدة الرامي الى مواصلة التغيير تدريجيا. إذ أن استراتيجية "داعش" الكبرى تقوم أساسا على العمل العسكري من اجل انتزاع

السيطرة على الأراضي والمدن من الدول الحديثة، ومن ثم إقامة الخلافة. عندئذ يتضح بأن "الدولة الإسلامية" تتبنى منهجية فورية وليست تطويرية في سبيل إقامة خلافتها، هدف الجهاديين النهائي.

٣- سعت القاعدة الى تشكيل وبناء رابطة بين جموع المسلمين ومشروعها الجهادي. فقد نظرت القاعدة الى الشعوب الإسلامية بأنها جاهلة بطبيعة الحال فيما يتعلق بالدين وغير مستعدة لقبول الشريعة الإسلامية من دون التوجيه الديني والقبول الاجتماعي لمفاهيم القاعدة الجهادية. وهكذا أفترضت القاعدة بأن التعاليم الدينية والقبول الاجتماعي يجب أن يسبق السيطرة المادية، ونتيجة لذلك أجلت القاعدة مسألة التحدي الفوري للحدود القومية فيما بين بلدان المسلمين واستبدلها بدولة الخلافة لحين تحقق هذا الشرط وحصولها على التأييد المجتمعي.

فمثلاً، عندما أصبح أبو مصعب الزرقاوي زعيماً لتنظيم القاعدة في العراق بعد اجتياح التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والاطاحة بصادم حسين في العام ٢٠٠٣، سعى الزرقاوي في العام ٢٠٠٤ الى إقامة الخلافة بما يشكل خطوة مهمة في تحدي نظام الدولة القومية في المنطقة من قبل تنظيم القاعدة. وهذا ما دفع بقيادة القاعدة الى توضيح ان الوقت ليس مناسباً، إذ ان المسلمين ليسوا مستعدين لذلك بعد. فقد جادل الظواهري بانه لو ثبت بأن القاعدة في جزيرة العرب غير قادرة على توفير الأمن والخدمات الكافية وأداء وظيفة الدولة، فإن هذا الفشل سوف يعيق تطبيق الحكم الإسلامي، ومن ثم فإن هذا الإخفاق سوف يؤدي الى تفويض المؤسسة الجهادية. وهكذا فإن تنظيم القاعدة يعتقد بان المجتمع المسلم يجب ان يكون مستعداً بشكل صحيح من خلال الدعوة والإرشاد قبل فرض الشريعة وإقامة الخلافة.

وخلافاً للقاعدة -التي رأت أن الظروف لم تكن مهيأة للحكم وفق الشريعة أو إقامة الخلافة بعد- أعربت الدولة الإسلامية "داعش" عن الشعور بالحاجة الى كليهما وبإلحاح. إن "داعش" لا تكتثر كثيراً بالتأييد الشعبي ولديها القليل من التسامح إزاء الاعتراض عندما يتعلق الأمر بعقيدها. فالدولة الإسلامية تؤمن بأن إقامة الخلافة وإزالة الحدود القومية يجب أن تجري فوراً. كما ان قياديو "داعش" يهتمون بتنظيم القاعدة بـ "السعي خلف إرادة العامة" وبذلك يتم تفويض سلطة الله لأنهم يجبرون الحركة الجهادية بالخضوع لرؤية القاعدة الجماهيرية بدلاً من القواعد الإلهية -تبعاً لمنهجهم الفكري- وبهذا يهتمون القاعدة بأنها تسعى للركون إلى الإرادة الشعبية، بدلاً من الالتزام بشريعة الله.

٤- وبالرغم من تكفير القاعدة للمذاهب الإسلامية غير السنية كالشيعة مثلاً، واعتبارها إياهم مذاهب ضالة ومنحرفة، وبالرغم من ان القاعدة تؤمن بأن المواجهة معهم هو أمر حتمي، إلا أن تنظيم القاعدة عمل على تأجيل هذه المواجهة لئلا تتصرف عن مواجهة العدو البعيد ولئلا يفر المسلمين جراء عملياتها القائمة على العنف والتطرف.

إذ يبدو بأن تنظيم القاعدة كان مهتم بعدم تكفير المسلمين من الفروع الجهادية للقاعدة التي استخدمت العنف المفرط من دون نقاش. حتى انه وفي بعض الحالات دعا إلى شكل من أشكال الانفراج مع المجتمعات غير المسلمة، بما في ذلك الشيعة والمسيحيين. فبالرغم من رؤية تنظيم القاعدة للشيعة بأنهم مرتدين ضالين، ومع ذلك نجد الظواهري يقول "يجب على تنظيم القاعدة في المرحلة الحالية القيام بوعظهم (كما يجب ذلك تجاه المذاهب المنحرفة الأخرى) بدلاً من

قتلهم، إلا إذا بادروا بالقتال أولاً."

وبشكل قاطع رفضت الدولة الإسلامية "داعش" منهج تنظيم القاعدة الرامي الى عدم تنفير المسلمين عبر استخدام العنف بشكل انتقائي، وبدلاً لذلك تبني عناصر "داعش" منهج العنف المتقشي في سبيل تقويض نظام الدولة الحديثة. فقد قاموا بعرض الكثير عبر وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعية كالإنترنت من الصور ومقاطع الفيديو التي تتضمن مشاهد حرق الناس أحياء وقطع الرؤوس والإعدام الجماعي للسجناء وممارسة عقوبات أخرى مثل الجلد علناً. وعلاوة على ذلك، فقد وصفت كل من يعارض مذهبها ومنهجها بأنه كافر. هذا التعريف الواسع للتكفير يسمح لداعش في تبرير توسيع رقعة قتل المدنيين والمعارضين.

التوصيات:

يجب تدمير قوة "داعش" العسكرية والحفاظ على نظام الدولة الحديثة في الشرق الأوسط والحدود التقليدية للدول فيه ضد التقدم الوقح للمجموعة الجهادية العالمية التي تُطلق على نفسها الدولة الإسلامية "داعش". إن "داعش" تشكل تهديداً لجميع الدول الحديثة من دون إستثناء، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن توجد طريقة لهزيمة "داعش". وفي هذا الصدد سنقترح عدة توصيات:

١. استهداف القدرات العسكرية لـ "داعش"

أ- العرقلة: حيث تبرز ضرورة تصميم حملات عسكرية تكتيكية وعملياتية تهدف الى حرمان "داعش" من السعي باتجاه تحقيق أي نصر عسكري. وكذلك تقزيم رسائل "داعش" الاستراتيجية عن طريق دحض دعايتها وإثبات ضعف تنظيمها، وذلك قد يحقق آثاراً منظورة في عرقلتها.

ب- التدمير: إن تدمير جيش "داعش" في الموصل له ضرورة قصوى لتدميره بشكل عام في العراق. ومن المرجح لذلك أن ينتج أضراراً جانبية كثيفة، وبالتالي فهي عالية المخاطر والتكاليف، وقد ترتقي إلى تفاقم حرب طائفية أو أهلية في العراق. ولكن في الوقت نفسه، فإن أي شيء أقل من هذه الأهداف العسكرية سوف لن يكون ذي تأثير أكثر من عرقلة "داعش". ومع ذلك، فقد علمنا التاريخ، أن تدمير جيش "داعش" قد لا يؤدي إلى الهزيمة الشاملة للتنظيم. فقد تم تدمير القوة القتالية لتنظيم القاعدة في العراق سابقاً في عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من هذا، تمكنت القاعدة من أعادت تنظيم نفسها في العراق في عام ٢٠١١. لذلك، تبرز ضرورة الإسراع في وضع تصورات "عسكرية وسياسية" تساعد على تصميم استراتيجية شاملة مضادة تعجل في هزيمة "داعش" بشكل نهائي.

٢. استهداف متطلبات البقاء الحرجة لـ "داعش"

إن كسر تحالفات "داعش" التكتيكية، قد يولد تهديداً بحرب العصابات داخل منطقة الخلافة الإسلامية، وهذا بدوره يعرقل "داعش" استراتيجياً. وهو ما يتطلب جهداً استخباراتياً يسعى الى تهينة هذه الأرضية. إذ إن تشجيع حركة مقاومة بين أهل السنة داخل المناطق التي يسيطر عليها "داعش" في هذا الوقت يتطلب اتخاذ تدابير سياسية موازية من شأنها الحيلولة دون تنامي المشاعر والإحتقانات الطائفية وتخفيض ظروف وفرص اندلاع حروب أهلية.

٣. تدمير نظام الحكم السياسي لـ "داعش"

لا يمكن إنكار أن "داعش" صغيرة جداً ليكون لها عاصمة دائمة. وفي الوقت ذاته، لا يمكن إنكار سيطرة "داعش" السياسية على مراكز حضرية كبيرة مثل الموصل والرقعة. وبالنتيجة، فإن الوسيلة الأكثر مباشرة في تفويض دولة "داعش" تكون عبر تدمير مؤسسات الحكم التي تفرضها "داعش"، ومع ذلك، فهذه المؤسسات تقع داخل المدن الكبيرة مثل الموصل والرقعة، والتي تسيطر عليها "داعش" بالفعل. إن تدمير مؤسسات حكم "داعش" قد لا يكون هدفاً استراتيجياً مقبولاً -على المستوى الإقليمي والدولي- إذا ما كان ينطوي على تدمير المدن نفسها، أو إيذاء السكان المتبقين داخلها.

وهكذا، قد نتمكن من عرقلة "داعش" بشكل مستمر عبر حرمانها من تحقيق أي نصر جديد وفضح ضعف تنظيمها، لكن تبقى الحاجة ماسة إلى صياغة استراتيجية شاملة لمعالجة كيفية تدمير نظام الحكم السياسي لـ "داعش".

وفي هذا الصدد، يتحتم مرة أخرى وجود جهدا استخباراتيا يسعى إلى إحداث انشقاقات داخل قيادة "داعش" أو على الأقل إثارة معارضة شعبية عامة ضد وحشية "داعش". إذ أن وجود انشقاقات أو معارضة داخلية سوف يحرم قيادة "داعش" من الزعم بأن حكمها سليم، ويهدد شرعيتها الدينية في استلام السلطة. ويصيب الدولة الإسلامية ومنهجيتها لتبدو هشة وغير قادرة على البقاء والنمو والحياة. إن خلافة "داعش" هي ما يجب التغلب عليه.

المناقشات

وبعد انتهاء الباحثين من اللقاء اوراقهم البحثية فُسح المجال للحاضرين لإبداء آرائهم وأسئلتهم والتي تضمنت على ما يلي:

• د. جواد شاعر باف/ معاون عميد كلية دراسات العالم في جامعة طهران . اتقدم بالشكر الجزيل للسادة الباحثين على العرض الشيق للحلقة، لكن سؤالي ماهي جذور داعش، وكيف بدأ عمله. وماذا يريدون؟ هل يريدون احياء الخلافة ام يريدون الهيمنة الغربية على المنطقة ام هم عملاء ولهم صلة بالأجهزة الامريكية والاسرائيلية؟. اذن لابد من معرفة تحت أي منظور ننظر لداعش كون نتائج ستكون متغايرة. اما سؤال الاخر، فكيف استطاع داعش البقاء في العراق بالرغم من قلة عددهم مقارنة مع اعداد افراد الحشد الشعبي والجيش العراقي؟.

الجواب

• المدرس المساعد: علي مراد، بالأساس جذور التنظيم الفكرية التكفيرية وجدت لها حواضن استوعبتها، فضلاً عن أن هناك دول غزتها، وظروف استوعبتها، فامتدت وتغلغلت مع ضعف الجانب الأمني والاستخباري، إضافة لانعدام المهنية ومنظومة الفساد في صفوف الأجهزة الأمنية، لا سيما في العراق فأسقطت الموصل وما تبعها.

• د. محمد اللطيف/استاذ بجامعة طهران ومحلل في اذاعة طهران: شكراً للسادة الباحثين على توضيح الورتقتين، احب ان اثير عدة نقاط اكثر مما هي تساؤلات وهي: ان موضوع داعش يحتم علينا معرفة العدو من الموالي وخاصة ونحن في فترة تحرير عدد من محافظات اذن ماذا سيحصل ما بعد داعش؟ هل سيطر داعش بنسخة جديدة؟ ولابد من تركيز على وضع اسلوب

خطاب للفرد العراقي لتعريف من هو داعش وماهي سلبياته؟ لزرع ثقة بين الافراد والدولة وذلك عبر استخدام الشباب في كافة المجالات وخاصة الاعلام وزرع افكار عن المواطنة وخطر داعش وخاصة في جامعات والمدارس. والنقطة الاخيرة التي احب ان ابينها ما هو دور المخابرات لتحصين الدولة وما مستقبل الاجيال القادمة هل سيصبحون نسخة الجديدة من داعش؟

الجواب

• المدرس المساعد: علي مراد. ان جهاز الاستخباراتي في العراق ضعيف كون بعض العاملين فيه يتعرضون الى ابتزازات ومرتبطين بتنظيم داعش كما أن اغلب العاملين في هذا المجال ليس كفؤين. اذ لم يدربوا اولم يتم تأهيلهم لهذه المهام بصورة صحيحة؛ لذا لا بد من تكثيف الجهد الاستخباراتي في العراق. اما الاجيال القادمة فتحاول الحكومة العراقية من ضم ابناء المدن والعشائر الى الجيش العراقي للحفاظ على مدتهم وهي احدى اساليب للسيطرة على ابناء المجتمع والحفاظ عليه.

• د. فراس حسين الصفار - رئيس قسم ادارة الازمات في المركز: شكراً جزيلاً للسادة الباحثين ، تساؤلي هل تنظيم داعش هو ظهور مفاجئ او هو امتداد؟ وهل هيكلية مافيات تدبيرها دول العظمى؟، ولماذا اسرائيل هي دولة الامنة الوحيدة بالمنطقة؟، وكيف استطاع داعش من السيطرة على المناطق الخاضعة تحت قبضته؟.

الجواب

• علي مراد: استطاع تنظيم داعش من سيطرة على المدن بالقوة كون له جهاز استخباراتي وولاء عقائدي داخل نفس المدن مما سهل عملية دخوله وتواجده

• المدرس المساعد عبير مرتضى قسم ادارة الازمات في المركز: اشكر الاخوة الباحثين وجميع الحضور، ارجب في بيان توضيح وليس تساؤل. ان تنظيم داعش ليس وليدة لحظة وان ظهوره في العراق بعد ٢٠٠٣ وعمليات الربيع العربي في بلدان الشرق الاوسط ليس مجرد صدفة وانما هو تنظيم مدبر ومعد قام حلف الناتو وشركاؤه بتشكيله وتمويله. وان تهديد داعش لا يقتصر على الشرق الاوسط وانما حتى بلدان الاوربية واي بلد يهدد مصالح اميركا واسرائيل.

• المدرس المساعد مؤيد جبار قسم الدراسات الدولية في المركز، الشكر الجزيل لجميع الحضور وبالباحثين في المركز. انا احب ان اضيف توصية وليس سؤال وهو أن هزيمة داعش لا بد من تدخل السياسة الخارجية فيها باتباع اساليب وادوات الهادفة للقضاء على داعش.

• الدكتور حسين احمد السرحان _ رئيس قسم الدراسات الدولية في المركز: اتقدم بالشكر الجزيل لجميع الحضور، احب ان اعلق على بعض النقاط والتي دارت خلال حلقة النقاش، ان سبب وجود داعش بالعراق هو شأن داخلي اكثر مما هو خارجي؛ بسبب غياب الارادة السياسية الحقيقية في بناء الدولة العراقية، فاعلمت الاحزاب السياسية واصحاب القرار مهتمين بمصالحهم

ومصالح كتلهم واراداتهم ولا يهتمون بالانتماء للوطن او يعيرون أي أهمية لمفهوم الوطن والمواطنة؛ لهذا فان سبب وجود داعش هو نتيجة للأخفاف السياسي المتكرر.

• الدكتور خالد عليوي العرداوي_ مدير المركز: في بداية الكلام لا بد من توجيه الشكر لجميع الحاضرين والباحثين والسادة الإعلاميين والشكر الجزيل لقسمي ادارة الازمات والدراسات الاستراتيجية في مركزنا، وأن ما بينه دكتور جواد شاعر باف بأنه يجب معرفة من الموالي ومن العدو هي نقطة جوهرية؛ لان لا فائدة من معرفة قوة الشخص دول معرفة نقاط قوة الطرف الاخر، لذا على صانع القرار ان يهتم بكل تفاصيل وهيكلية هذا تنظيم والدول الممولة له. اما بخصوص باتباع اساليب تحاكي الفرد العراقي فهذا صحيح لابد من اتباع وسائل خالية من التطرف والعنصرية مبني على احترام الرأي وترسيخ مبادئ المواطنة والانتماء لدى الشعب.

المصادر:

- فؤاد إبراهيم " السلفية الجهادية في السعودية"، دار الساقى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩. ص١٨.
- Brian Fishman. "Re-defining the Islamic State: The Fall and Rise of Al-Qaeda in Iraq," New America Foundation National Security Studies Program Policy Paper, August ٢٠١١, <http://googl/BWjaHk>.
- Ayman Al-Zawahiri. "General Guidelines for Jihad," As-Sahab Media, ٢٠١٣, <http://googl/IjGCzr>.

الابعاد الاقتصادية لعجز الموازنة العامة في العراق (المشاكل والحلول)

وقائع الحلقة النقاشية التي اقامها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ٢٩/كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.



قام قسم ادارة الازمات في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء، ضمن الخطة العلمية البحثية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ الحلقة النقاشية الشهرية حول عجز الموازنة العامة في العراق، وعلى أساس ذلك يمكننا ان نستعرض اهم ما جاء فيها من خلال الاتي:

كلمة رئيس الجلسة:

افتتحت الحلقة النقاشية بكلمة لرئيس قسم ادارة الازمات الدكتور فراس حسين علي الصفار مبتدئها بالترحيب بالضيوف الكرام، بعدها استعرض نشاطات قسم ادارة الازمات وجهوده العلمية المتمثلة، البحث في الازمات التي تواجهها البلاد، ودراستها وتحليلها بغية ايجاد الحلول الناجعة لها؛ لكي يتم رفعها الى صانع القرار العراقي لعلها تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه الازمات، خاصة وان هذه الحلقة النقاشية هي واحدة من ضمن الحلقات الشهرية التي يقوم بها المركز ضمن النشاطات البحثية الاساسية، والتي تناولت مواضيع مختلفة ذات اهمية كبيرة بالنسبة للدولة العراقية، منها ما يخص المواطنين العاديين ومنها ما يخص المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، وقد دعا رئيس الحلقة النقاشية الباحثين الى المزيد من العطاء في سبيل خدمة العراق والمساهمة في حل مشاكله. فسح رئيس الجلسة بعد ذلك المجال للأستاذ الدكتور عدنان حسين الخياط استاذ المالية العامة في كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، كي يلقي ورقة البحثية الموسومة (الابعاد الاقتصادية لعجز الموازنة العامة في العراق

- المشاكل والحلول)، إذ ابتدأ المحاضر حديثه بمقدمة بينت ان الموضوع سوف يتم عرضه على محوريين، و بالشكل الآتي:

المحور الأول: يتضمن التعرف على السمات العامة للموازنة الاتحادية في العراق في اطار زيادة الاعتماد على ايرادات النفط، ومدى انعكاس تزايد الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي على واقع وطبيعة الموازنة العامة .

المحور الثاني: يتضمن استعراض بعض المقترحات والتوصيات في اطار سياسة الاصلاح الاقتصادي لتغيير واقع الاقتصاد العراقي باتجاه تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية كسبيل أساسي لإصلاح حالة الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بالمحور الاول، فقد خضعت الموازنة العامة في العراق الى حالة شديدة من الاختلال الهيكلي، إذ عُد هذا الاختلال من ابرز السمات التي تميزت بها في العراق، سواء كان ما يتعلق بهيكل الايرادات أو ما يتعلق بهيكل النفقات، ويعد هذا الاختلال حالة من الحالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، اذ شمل هذا الاختلال: الاختلال في هيكل الانتاج وكذلك الاختلال في هيكل ميزان المدفوعات، فضلا عن اختلال العلاقة بين دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ودور القطاع الخاص، مما أدى ذلك الى ولادة ظروف معينة انعكست بدورها على عجز الموازنة العامة للدولة، ولابد من الإشارة هنا الى التمييز بين مفهوم العجز المخطط ومفهوم العجز الفعلي، فالعجز المخطط هو العجز الذي يبدو في الظاهر وليس عجز فعلي في اطار المفهوم المالي وقد ينجم هذا العجز عن تفوق تقدير النفقات العامة على تقدير الايرادات العامة، وذلك عندما تكون تقديرات الإيرادات العامة متحفظة أزاء تقديرات النفقات العامة، لاسيما وان بعض النفقات الحاكمة لا يمكن تقليصها؛ فقد يظهر العجز المخطط في الموازنة، وفيما يتعلق بالعجز الفعلي، فمثل هذا العجز يمكن ان يظهر في نهاية السنة المالية بعد تنفيذ عناصر الموازنة كافة، ويظهر من خلال ما يعرف بالحسابات الختامية للموازنة، والواقع ان الموازنة العراقية في السنوات السابقة قد عانت من العجز المخطط ولم تعاني من العجز الفعلي، وهناك اسباب عديدة لمثل هذا الاختلاف بين التقديرات والتنفيذ الفعلي لكل من النفقات والإيرادات، ومن هذه الاسباب انخفاض الطاقة الاستيعابية في تنفيذ النفقات الاستثمارية، فضلا عن حصول زيادة نسبية في سعر النفط المتحققة فعلا عن سعر النفط الافتراضي حيث استتدت تقديرات الإيرادات النفطية عليه وهو غالبا ما يكون سعرا متحفظا، فضلا عن الزيادة التي يمكن ان تحصل في كميات النفط المصدرة وفائض الأموال المدورة من الموازنة السابقة، اذن فالمعنى الدقيق لعجز الموازنة العامة في العراق، ليس بمفهوم العجز المالي، وانما بمفهوم العجز الاقتصادي، وهناك فرق بين هذين المفهومين من ناحيتين أساسيتين: الأولى أن المشاكل التي تعاني منها الموازنة العامة هي بالأساس ناجمة عن مجمل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ومن ابرزها اعتماد الموازنة المتراد على إيرادات النفط، أما من الناحية الثانية فتتجسد في ضعف التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للموازنة ، في وقت ينبغي أن يكون لسياسة الموازنة انعكاسات على واقع التنمية الاقتصادية، والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، ومنها معدل البطالة وسعر صرف العملة الوطنية أزاء العملة الأجنبية، وتطور الصناعة والزراعة وتقليل نسبة الفقر في المجتمع، وغير ذلك من التأثيرات التي ينبغي ان تمارسها الموازنة العامة، وهذا يعني أن الموازنة

في الوقت الذي تمثل برنامج الدولة الاقتصادي والاجتماعي في تقديم الخدمات العامة وتطوير البنى التحتية ودعم مرتكزات التنمية، نجد تأثيرها في هذه المجالات محدودا مما أدى الى ضعف دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وتحول الموازنة الى معيل ريعي لفئات واسعة من المجتمع العراقي، مع وجود هيمنة واسعة للنفقات الاستهلاكية غير المنضبطة وتراجع دور وأهمية النفقات الاستثمارية الداعمة لمرتكزات التنمية الاقتصادية.

ومن خصائص هذه الموازنة، انها موازنة تقليدية تعرف بموازنة الرقابة والبنود، وهي تمثل المرحلة الأولى من تطور الموازنات العامة، ويركز هذا النوع من الموازنات على منع استخدام التخصيصات المالية خارج نطاق الأبواب المخصصة لها بمعنى آخر سلامة صرف الأموال ضمن البنود أو الأبواب المقررة لها، وتحاول هذه الموازنة رقابة ومتابعة المخالفات المالية وذلك في حالة توجيه بعض الأموال في غير المجالات المخصصة للأنفاق، وهذا يعني ان موازنة الرقابة والبنود تهتم بأبواب الانفاق والمشتريات ومحاولة ضبط أوجه الصرف أكثر من الاهتمام بما سوف يترتب على هذه النفقات من مشاريع ومنجزات، وبعبارة أخرى ان الاهتمام في هذه الموازنات يتركز على صرف الأموال دون الاهتمام بالنتائج أو المنجزات التي تترتب على صرف تلك الأموال، وبالتالي فان هذا النمط من الموازنات العامة يكون من الصعب فيه بناء علاقة منجزات تنموية حقيقية بين الموازنة وبين برامج وخطط التنمية الاقتصادية، ونظرا لوجود مثل هذه السلبيات في موازنة الرقابة والبنود، فقد تحولت الكثير من الدول عنها الى تطبيق موازنات حديثة أصبحت فيها أكثر اهتماما وتركيزا على نتائج ونوع المنجزات التي تترتب على الانفاق بدلا من التركيز على الانفاق نفسه، ومن أمثلة هذه الموازنات الحديثة، موازنة البرامج والأداء وموازنة التخطيط والبرمجة والموازنة ذات الأساس الصفري (الموازنة الصفريّة).

فمع تداعيات أزمة الكساد الكبير الذي حصل في الولايات المتحدة ودول أوروبا خلال المدة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ازداد الاهتمام لدى دول العالم بضرورة تطبيق الموازنات الحديثة والتخلي عن موازنة الرقابة والبنود من أجل تحقيق علاقة أفضل بين النفقات والمنجزات الناجمة عن هذه النفقات، وبما ان الموازنة العامة في العراق هي موازنة رقابة وبنود ، فان ما نتصف به أيضا انها شديدة الاعتماد على الإيرادات الريعية النفطية، بما يجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا بامتياز، والدولة هي دولة ريعية تعتمد في نفقاتها على الإيرادات النفطية فقط.

أما فيما يتعلق بتخصيصات النفقات وتوزيعها بين الوزارات والمحافظات المختلفة ، نجد أن هنالك تداخلا في الصلاحيات والوظائف بين وزارة المالية الاتحادية والمحافظات من جهة، واقلية كردستان من جهة أخرى فقد ولدت هذه الاشكالية بسبب وجود مواد دستورية، مثل المادة (١١٤) والتي تعطي الصلاحيات للوزارات الاتحادية في القيام بتنفيذ المشاريع، كما تعطي الصلاحيات للمحافظات بتنفيذ بعض المشاريع، كذلك وفق المادة (١١٢) من الدستور والمادة (١٢١ و ١٢٥) والتي توزع عوائد النفط على المحافظات والأقاليم حسب النسبة السكانية وقد استخدم مصطلح (البترودولار) كتخصيصات مالية اضافية في الموازنة العامة للمحافظات المنتجة للنفط (٥ دولار) عن كل برميل منتج من الغاز أو منتجات النفط المكررة كما أن هناك تخصيصات اضافية في الموازنة العامة لتنمية الأقاليم والمحافظات.

ولم تحظ الوزارات المسؤولة عن تنمية القطاعات السلعية الأساسية كالصناعة والزراعة بتخصيصات مالية كافية تمكن هذين القطاعين من التطور من أجل بناء قاعدة صناعية وزراعية

تكون قادرة على خلق بدائل للاستيرادات والتعويض عن كثير من السلع المستوردة، فضلا عن تنويع مصادر الدخل والثروة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وكذلك فيما يتعلق بتوزيع التخصيصات بين المحافظات، هل ان النسبة السكانية وحدها هي التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا التوزيع؟ أم أن هنالك معايير أخرى لابد من أخذها بنظر الاعتبار مثل مستوى التطور في كل محافظة، وخصوصية بعض المحافظات في استقبالها للزيارات المليونية في المناسبات الدينية، كمحافظة كربلاء والنجف ومما تجدر الإشارة إليه ان اقليم كردستان يستلم حصة ١٧٪ من الموازنة العامة، ويحتفظ بموارده المالية المحلية من المنافذ الحدودية، ولا يلتزم بتطبيق تعليمات التعرفة الكمركية المقررة من قبل الحكومة الاتحادية، في الوقت الذي تُطالب المحافظات الاخرى بمواردها المالية المحلية بوصفها جزءا من الإيرادات العامة للموازنة الاتحادية.

جدول (١) مؤشرات الموازنة العامة في العراق (٢٠١٦ - ٢٠١٧)

الفقرات	موازنة ٢٠١٦	موازنة ٢٠١٧
افتراض سعر النفط	٤٥ دولار للبرميل	٤٢ دولار للبرميل
كميات النفط المصدرة	٣,٦٠٠ مليون برميل يوميا	٣,٧٥٠ مليون برميل يوميا
اجمالي الإيرادات	٨١,٧٠٠ ترليون دينار	٧٩,٠٠٠ ترليون دينار
الإيرادات النفطية	٦٩,٧٧٣ ترليون دينار	٦٧,٩٥٠ ترليون دينار
الإيرادات غير النفطية	١١,٩٢٧ ترليون دينار	١١,٠٥٠ ترليون دينار
اجمالي النفقات	١٠٥,٨٩٥ ترليون دينار	١٠٠,٦٧٠ ترليون دينار
النفقات التشغيلية	٨٠,١٤٩ ترليون دينار	٧٥,٣١٧ ترليون دينار
النفقات الاستثمارية	٢٥,٧٤٦ ترليون دينار	٢٥,٤٥٤ ترليون دينار
العجز المخطط	٢٤,١٩٥ ترليون دينار	٢١,٦٧٠ ترليون دينار

المصدر: البيانات الواردة في موازنتي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

١. من خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول (١)، يمكن أن نبين الملاحظات الآتية :
 إن المؤشرات الأساسية الواردة في موازنة ٢٠١٧ لا تختلف كثيرا عن مؤشرات موازنة ٢٠١٦ من حيث تقدير قيمة الإيرادات العامة والنفقات العامة.
٢. ان التقديرات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة قد خضعت بشكل واضح على افتراض سعر النفط والكميات المحتمل تصديرها منه، وان افتراض سعر النفط على اساس ٤٢ دولارا للبرميل في موازنة ٢٠١٧ كان سعرا متحفزا وقريبا من الواقع، اذ أن السعر الحالي يقترب من ٥٠ دولارا للبرميل، كما ان افتراض كميات انتاج ٣,٧٥٠ مليون برميل يوميا هو الآخر قريب من الواقع، اذ أن انتاج العراق الحالي في ظل عقود التراخيص يصل الى حوالي ٤ مليون برميلا يوميا، وقد طالب العراق في آخر اجتماع لمنظمة أوك استثناء من عملية تخفيض الانتاج نظرا للظروف الاستثنائية والأزمة المالية التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر.
٣. ان العلاقة بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية استمرت على حالها، فالنفقات التشغيلية

تشكل في حدود ٧٠٪ من اجمالي النفقات العامة، في حين تشكل النفقات الاستثمارية حوالي ٣٠٪ من هذه النفقات.

٤. ان فقرة الرواتب أصبحت تشكل في حدود ٥٠٪ من اجمالي النفقات التشغيلية، وتستحوذ على أكثر من ٣٠٪ من اجمالي النفقات العامة.

٥. نفقات الأمن والدفاع تشكل حوالي ٣٠٪ من اجمالي النفقات العامة.

وفي ضوء هذه الملاحظات فان كلا من فقرة الرواتب وفقرة نفقات الأمن والدفاع هما من النفقات الأساسية الحاكمة التي تحاول كل موازنة تغطيتهما وعدم المساس بهما نظرا للحساسية الشديدة الموجودة في هاتين الفقرتين من النفقات.



أما بخصوص طبيعة العلاقة بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، فان النفقات التشغيلية تعد المهيمن الأساس والتي تتصف بمرونة عالية وزيادة في الطاقة الاستيعابية ، على خلاف النفقات الاستثمارية التي تنخفض فيها الطاقة الاستيعابية على الرغم من انها لا تشكل سوى ٣٠٪ من اجمالي النفقات، فضلا عن وجود عناصر من الهدر المالي في هذه النفقات؛ نتيجة وجود الفجوة بين حجم الأموال الاستثمارية التي تتفق عليها هذه الأموال، اذ نجد في كثير من حالات الانفاق الاستثماري حصول الكثير من التلوثات في المشاريع الاستثمارية المنفذ، مما يؤدي الى عدم اكتمال المشاريع ، وعدم مطابقتها للمواصفات النوعية المقررة.

وعلى الرغم من أهمية الانفاق الاستثماري الحكومي الفاتحة في تطوير مشاريع البنى التحتية وتقديم نوعية جيدة من الخدمات الاجتماعية في المجتمع، إلا انه لم يقم بهذا الدور وهذا مما ساهم في تدهور حالة البنى التحتية والخدمات الاجتماعية على الرغم من كثرة الأموال التي انفقت في هذا المجال رغم انخفاض نسبتها من اجمالي النفقات العامة.

ان الأجهزة المنفذة للانفاق الاستثماري لم تستطع ادارة الأموال المخصصة لهذا المجال على وفق المعايير الاقتصادية المطلوبة، وذلك نتيجة لإحالة الكثير من المشاريع الى جهات لا تمتلك

الأهلية والكفاءة ، و غياب عنصر الرقابة المطلوبة والمساءلة عن النتائج ونوعية المنجزات التي تتجم عن الانفاق الاستثماري ومقارنته بحجم الأموال التي تنفق في هذه المشاريع، فضلا عن وجود حالات من الفساد المالي والاداري الذي يحيط بعملية احالة المشاريع والمراحل المختلفة لعمليات التنفيذ والاستلام.

والجدول الآتي يوضح النفقات المخططة والفعلية ونسبة التنفيذ :-
جدول (٢) النفقات المخططة والفعلية ونسبة التنفيذ لعدد من السنوات (ترليون دينار)

المسؤول	النفقات الفعلية			النفقات الاستثمارية		
	التنصيص	المصروف	نسبة التنفيذ %	التنصيص	المصروف	نسبة التنفيذ %
٢٠٠١	٣٢٠١	٢٨٠٦	٨٧%	٣٠٩	٣٠٥	٨٩%
٢٠٠٢	٣٤٠٦	٢٤٠٦	٧١%	٣٠٧	١٠٧	٤٥%
٢٠٠٣	٣٩٠٤	٣٢٠٠	٨١%	١١٠٤	٦٠٠	٥٢%
٢٠٠٤	٣٨٠٠	٣١٠٣	٨٢%	١٥٠٢	٧٠٧	٥٠٠٦%
٢٠٠٥	٦١٠٠	٤٧٠٥	٧٧%	٢٣٠٣	١١٠٨	٥٠%
٢٠٠٦	٥٤٠١	٥٤٠١	١٠٠%	١٥٠٦	١٥٠٦	١٠٠%
٢٠٠٧	٦٠٠٩	٦٠٠٩	١٠٠%	٢٤٠٨	٢٣٠٧	٩٥%
٢٠٠٨	٦٦٠٦	٦٨٠١	١٠٢%	٣٠٠٧	٢٩٠٢	٩٥%
٢٠٠٩	٧٩٠٩	٧٩٠٩	١٠٠%	٣٧٠٢	١٧٠٧	٤٧%

المصدر: وزارة المالية \ دائرة الموازنة العامة
ان واقع الموازنة العامة هو انعكاس للواقع الاقتصادي في العراق، ويتضح ذلك من خلال التعرف على واقع القطاعات الاقتصادية والذي يشير الى وجود هيمنة واضحة لقطاع النفط على سائر القطاعات الأخرى، لاسيما القطاعات السلعية الأساسية، القطاع الصناعي والقطاع الزراعي . كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (٣) ((المساهمة النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي))

القطاعات	٢٠١٤	٢٠١٥
نسبة مساهمة القطاع النفطي	٥١,٧%	٥٩,٩%
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية	٤٨,٣%	٤٠,١%
منها نسبة مساهمة القطاع الصناعي ومنها نسبة مساهمة القطاع الزراعي	٢,٥%	٢%
	٤,٥%	٣%

المصدر: التقارير الاقتصادية للبنك المركزي \ ٢٠١٤ \ ٢٠١٥

يتضح من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه مدى اعتماد الاقتصاد العراقي الشديد على قطاع النفط الذي يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، في حين تستحوذ القطاعات غير النفطية على نسبة أقل، والقطاعات الانتاجية السلعية على نسبة متدنية جداً، والقطاعات الخدمية والتوزيعية على نسبة أكبر من اجمالي مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ولابد من الإشارة في هذا المجال الى أن تدني مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي يمثل الجوهر الاساس في اختلال هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي، مما جعله معتمدا بشكل أساس على الاستيرادات من مختلف السلع والمواد الصناعية والزراعية، وأصبحت السوق العراقية سوقا رائجة وسهلة الدخول لمنتجات الدول الأخرى، في ظل غياب القوانين والضوابط المنظمة لعملية الاستيرادات، وعدم اقرار قانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المنتج الوطني، وقد أدت هذه الظروف الى تعرض المشاريع الصناعية والمشاريع الزراعية المحلية الى منافسة شديدة من قبل المنتجات المستوردة، مما جعل الكثير منها يتوقف عن العمل أو أنه أصبح يعمل في ظل ظروف بالغة في الصعوبة دون أن تتمكن هذه المشاريع من تطوير اساليب الانتاج أو ايجاد اسواق لتصريف منتجاتها، ومن ثم فقد أصبح الكثير من العاملين في هذه المشاريع يولدون ضغوطا على الدولة من أجل توفير فرص العمل والتوظيف في دوائر الدولة، فضلا عن أعداد الخريجين العاطلين عن العمل والذين يطالبون بالتعيينات في دوائر الدولة؛ ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن استيعاب اعداد العاطلين، فقد ازداد أعداد العاملين لدى القطاع الحكومي من الموظفين والمستخدمين بحيث تجاوزت اعدادهم على خمسة ملايين، واصبحت فقرة الرواتب في الموازنة العامة من الفقرات الحاكمة الأساسية التي تشكل في حدود ٣٥٪ من اجمالي النفقات العامة، والتي من الصعب تقليصها أو المساس بها وذلك لغياب البديل الذي يوفر الوظائف لهذه الأعداد الكبيرة، وغياب ثقافة الاستثمار الخاص وتكوين الشركات الخاصة المنتجة التي يمكن أن ترفع الكثير من الأعباء المالية عن كاهل الموازنة العامة، فضلا عن خلق الأوعية الضريبية التي تؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية والتي تعد المصدر المهم الذي ينبغي التعويل عليه بوصفها إيرادات حقيقية تختلف عن الإيرادات النفطية الريعية اختلافا جوهريا.

وعلى وفق الاختلاف بين الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية الريعية في الموازنة العامة للدولة، يكون الاختلاف بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الحقيقي السلعي، ويمكن التعرف على سمات هذا الاختلاف من خلال النقاط الآتية:

أولاً: الاقتصاد الريعي يعتمد على مصدر احادي وهي سلعة النفط وان هذه السلعة ليست كغيرها من السلع من حيث الخصائص، فالنفط سلعة جاهزة موجودة في المكامن لم يصنعها الانسان، وبالتالي فان عناصر الكلفة فيها تتمثل في تكاليف التنقيب والاستخراج والتسويق، وتكون عناصر الربح في هذه السلعة كبيرة لاسيما في البلدان ذات الأبار الغزيرة وكثيفة الانتاج، حيث تنتسج الفجوة بين عناصر التكاليف للبرميل الواحد وسعر البرميل الواحد من النفط، ومن هنا جاءت تسمية الاقتصاد الريعي والإيرادات الريعية بالنسبة للبلدان التي يعتمد اقتصادها على هذه السلعة، اذ تحصل على معظم مواردها المالية من ريع خارجي من خلال بيع النفط في الأسواق

العالمية، والتي تشكل المورد المالي الأساس في الموازنة العامة، والمورد الأساس في ميزان المدفوعات الناجم عن الصادرات النفطية، ويترتب على هذه الخاصية للنفط انعكاسات عدة على الواقع الاقتصادي للبلد:

١. انفصال قطاع النفط الموجه للخارج عن سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى.
 ٢. عدم مساهمة قطاع النفط في استخدام قوة العمل المحلية الا بنسبة ضئيلة جدا في حدود ٢٪ من القوى العاملة، في الوقت الذي يساهم فيه بنسبة كبيرة في إيرادات الموازنة العامة وبنسبة كبيرة من اجمالي الصادرات في ميزان المدفوعات.
 ٣. إنّ الموارد المالية الناجمة عن هذا القطاع تساهم في تشويه هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة، كما تساهم في تشويه هيكل الصادرات السلعية في الميزان التجاري ضمن ميزان المدفوعات للدولة الربعية، فضلا عن تشويه هيكل الناتج المحلي الاجمالي، على اساس أن هذه الموارد لم تتجم عن العمليات الانتاجية الحقيقية من الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي والخدمات الانتاجية المتصلة بالأنشطة الاقتصادية السلعية التي يمارسها قطاع الصناعة وقطاع الزراعة.
 ٤. انفصال حصيلة الإيرادات الضريبية عن حصيلة قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي تشكل إيرادات النفط النسبة الأكبر في تكوينه، ومن ثم فإنّ الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة تنخفض بشكل كبير مما يؤدي الى اختلال هيكل الإيرادات العامة، ويمكن ملاحظة هذا الاختلال من خلال الجدول الآتي: -
- جدول (٤) مصادر إيرادات الموازنة العامة في العراق للسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (مليار دينار)

مصادر الإيرادات	سنة ٢٠١٤	سنة ٢٠١٥	نسبة التغير %	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية	٩٧٠٧٢،٤	٥١٣١٢،٦	— ٤٧،١ %	٨٦،٣ %
الضرائب المباشرة	١٤٠٢،١	١٦١٨،٧	١٥،٤ %	١،٨ %
الضرائب غير المباشرة	٤٨٩،٥	٣٩٦،٤	— ١٩،٠ %	٠،٥ %
الرسوم	٦٧٨،٦	٦٠٨،٠	— ١٠،٤ %	٠،٧ %
أرباح القطاع العام	١٤٩٧،١	١٠٤٥،٣	— ٣٠،٢ %	١،٥ %
الإيرادات الرأسمالية	٦٦،٨	٨٣،٠	٢٤،٣ %	٠،١ %
الإيرادات التحويلية	١٧٤٩،٧	٢١٥٣،٣	٢٣،١ %	٢،٢ %
الإيرادات الأخرى	٢٦٥٣،٦	٩٢٥٣،٠	٢٤٨،٧ %	٦،٩ %
اجمالي الإيرادات	١٠٥٦٠٩،٨	٦٦٤٧٠،٣	— ٣٧،١ %	١٠٠ %

المصدر : التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٥ ، ص ٧١

ثانياً: إنّ أسعار النفط لا تتحدد محلياً وليس لأي بلد بمفرده التحكم بهذه الأسعار، إذ أنّ أسعار النفط تتحدد في أسواق النفط العالمية وتخضع لعدد من المؤثرات التي يمكن أن تشكل صدمات شديدة في حالة انخفاض الأسعار؛ نتيجة للأزمات المالية العالمية وزيادة المعروض من النفط مقارنة بالطلب، وهذا ما حصل فعلاً في نهاية سنة ٢٠١٤ إذ بدأت صدمة أسعار النفط بالانخفاض في الأسعار من حوالي (١٤٠) دولاراً للبرميل حتى بلغ سعر البرميل حوالي (٣٥) دولاراً للبرميل الواحد، قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى إلى حوالي (٤٥) دولاراً. ولقد أدركت الكثير من البلدان المصدرة للنفط مدى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من جراء صدمات الانخفاض في أسعار النفط وكذلك احتمال انخفاض الكميات المصدرة، فعملت على إيجاد بدائل للموارد المالية في مجالات استثمارية متنوعة، وافادت من فترات الازدهار في أسعار النفط من أجل انشاء وتطوير صناديق ثروة سيادية يتم من خلالها استقطاع نسبة معينة من الإيرادات النفطية من أجل توجيهها نحو المجالات الاستثمارية في الداخل والخارج، وكذلك العمل على انشاء شركات متخصصة في أعمال مشاريع البنى التحتية المختلفة ، كما ساهمت في شراكات مع القطاع الخاص بهدف تفعيل دوره في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن مساهمتها في الاستثمار في شركات عالمية عديدة من خلال اسواق المال العالمية، وكذلك المساهمة في ملكية شركات النفط نفسها، واستطاعت من خلال هذه الاستثمارات أن تجد لنفسها موارد مالية اضافية تستخدمها لدعم موارد النفط، من خلال إيجاد قنوات تغذية مالية متبادلة بين إيرادات صناديق الثروة السيادية والموازنة العامة من جهة، وبينها وبين الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي من جهة أخرى، ونشير في هذا المجال إلى أن العراق هو البلد النفطي الوحيد الذي ليس لديه صندوق ثروة سيادية.

جدول (٥) نماذج من صناديق الثروة السيادية في الدول العربية

الدولة	اسم الصندوق	تاريخ الانشاء	مصدر الأصول المالية
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	١٩٥٣	ايرادات النفط
الإمارات أبو ظبي	هيئة استثمار أبو ظبي	١٩٧٦	ايرادات النفط
الإمارات أبوظبي	شركة الاستثمارات الدولية البترولية	١٩٨٤	ايرادات النفط
الإمارات أبو ظبي	شركة مبادلة للتنمية	٢٠٠٢	ايرادات النفط
الإمارات أبوظبي	مجلس أبو ظبي للاستثمار	٢٠٠٧	ايرادات النفط
الإمارات الاتحادية	مجلسي الاستثمار الاماراتي	٢٠٠٧	ايرادات النفط
الإمارات رأس الخيمة	مجلس استثمار رأس الخيمة	٢٠٠٥	ايرادات النفط
الإمارات دبي	شركة دبي للاستثمار	٢٠٠٦	ايرادات النفط
عمان	الصندوق الحكومي للإيرادات	١٩٨٠	ايرادات النفط والغاز
عمان	صندوق عمان للاستثمار	٢٠٠٦	ايرادات النفط
قطر	جهاز قطر للاستثمار	٢٠٠٥	ايرادات النفط والغاز
البحرين	شركة ممتلكات للاستثمار	٢٠٠٦	ايرادات النفط
السعودية	مؤسسة النقد العربي السعودي	١٩٨٣	ايرادات النفط
السعودية	صندوق الاستثمار العام	٢٠٠٨	ايرادات النفط
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	٢٠٠٠	ايرادات النفط
نيبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	٢٠٠٦	ايرادات النفط
موريتانيا	الصندوق الوطني لإيرادات النفط	٢٠٠٦	ايرادات النفط والغاز
فلسطين	الصندوق الفلسطيني للاستثمار	٢٠٠٣	غير نفطي

المصدر : سليمان عبد الكريم : (دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية) ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر \ الجزائر ، ٢٠١٤ ص ٥

وعليه ماذا يترتب على اعتماد بلد من البلدان في موارده المالية على سلعة أساسية واحدة تتحكم السوق العالمية بأسعارها وبالكميات المصدرة منها، ودون ان يتمكن من تعويض العجز الذي يمكن أن يحصل في موارد هذه السلعة من بدائل تنموية أخرى وذلك لعدم وجود مثل هذه البدائل؟ لا على صعيد القطاعات السلعية الانتاجية في الأنشطة الصناعية والزراعية، ولا على صعيد توظيف المزايا السياحية، كما ليست هناك صناديق ثروة سيادية تستطيع التعويض ودعم الموازنة العامة في الحالات التي تتعرض فيها أسعار النفط لصددمات انخفاض شديدة، والنتيجة الحتمية لمثل هذه السياسة الريعية، هي حصول صدمات اقتصادية شديدة على صعيد المعدل في نمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وكذلك انخفاض حجم الاحتياطيات الدولية من العملة الاجنبية لدى البنك المركزي وانخفاض قيمة العملة المحلية أزاء العملة الأجنبية، ومن ثم تأثر حالة المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الذين تعيلهم النفقات العامة للدولة، وحسب آخر تقرير لوزارة التخطيط بلغت نسبة الفقر في الاقتصاد العراقي حوالي ٣٠ ٪ من السكان، في حين بلغت نسبة البطالة في حدود ٢٠ ٪، وإذا ما اضعفنا حالة العمالة الناقصة التي تتمثل في وجود حالات واسعة من البطالة المقنعة والكثير من الأعمال الهامشية المنخفضة الانتاجية والمردود، فان معدل البطالة يصل الى ما يقرب ٥٠ ٪ من قوة العمل.

المقترحات والتوصيات :

لقد انهى الباحث ورقته البحثية بجملة من المقترحات والتوصيات، ومنها الآتي :

١. ان أية حلول ومعالجات حقيقية لمشاكل الموازنة العامة في العراق، لا بد ان تركز على اصلاح الاختلال الحاصل في هيكل الإيرادات العامة وهيكل النفقات العامة، فعلى صعيد اصلاح واقع الإيرادات العامة، لا بد من تفعيل دور الضرائب وزيادة حصيلتها ونسبة مساهمتها في اجمالي الإيرادات بغية تنويع مصادر الإيرادات، سواء فيما يتعلق بالضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة.

فعلى صعيد زيادة حصيلة الضرائب المباشرة ، فان هذا الهدف يرتبط بعاملين أساسيين : العامل الأول، تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية من أجل زيادة الأوعية الضريبية التي تفرض على أرباح الشركات الخاصة والدخول والثروات التي يستطيع القطاع الخاص تنميتها من خلال الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصناعية والمجالات الزراعية ، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تشكل بدائل تنموية حقيقية تستطيع زيادة مساهمتها في تكوين الناتج الاجمالي المحلي ، وتخفيض معدل البطالة وزيادة معدلات الدخل، فضلا عن تكوين أوعية ضريبية جديدة وتوسيع نطاق الأوعية الضريبية الموجودة فعلا.

ان مؤشر توسع الأوعية الضريبية في اي مجتمع يعد من المؤشرات المهمة التي تشير الى وجود دور فاعل للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم فان البلدان الصناعية المتقدمة التي تمتلك قطاع خاص منتج وعبر وجود نظام متكامل من الشركات المنتجة، تعتمد موازاناتها بشكل اساس في إيراداتها العامة على حصيلة الضرائب، لاسيما الضرائب المباشرة وهي الضرائب التي تفرض على الدخل والثروات الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها القطاع الخاص.

أما العامل الثاني المؤثر في إيرادات الضرائب المباشرة هو مدى كفاءة الإدارة الضريبية وقدرتها على ضبط الأوعية الضريبية والقيام بعمليات الاستحصال الضريبي على وفق التشريعات الضريبية التي ينبغي أن تساير حالة التطور الحاصلة في البلاد ، ومحاولة الحد من حالات التهرب الضريبي، وعلى نطاق واقع الضرائب المباشرة في العراق، فإن انخفاض حصيلتها لا يرتبط فقط بانخفاض معدلات الدخول وتراجع دور القطاع الخاص الصناعي والزراعي، وإنما أيضا انخفاض كفاءة الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على حصر الكثير من الأوعية الضريبية مما يساهم في زيادة حالات التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية بقدر أكبر على الرغم من محدودية أوعيتها وكثرة الإعفاءات الضريبية.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فهي ضرائب تفرض على المبادلات وتداول السلع والخدمات، ومن ثم فهي ضرائب انفاق واستهلاك، وبما أن العراق يستورد النسبة العظمى من السلع والمواد التي يستهلكها، فإن الضرائب على المنتجات المستوردة من شأنها أن تشكل حصة إيرادات لهذا النوع من الضرائب من خلال دوائر الكمارك المتواجدة في المنافذ الحدودية و أن الضرائب غير المباشرة ومن ضمنها التعرفة الكمركية، يمكن أن تؤدي وظيفتين أساسيتين على صعيد الواقع الاقتصادي في العراق، الوظيفة الأولى هي الوظيفة المالية، ونلاحظ في هذا المجال بأن التعرفة الكمركية الحالية لم تجلب إيرادات إلى الموازنة العامة، إلا النزر اليسير أقل من ١٪ من إجمالي الإيرادات على الرغم من أن استيرادات العراق من المنتجات قد بلغت في بعض السنوات أكثر من (٥٠) مليار دولار، مما يشير إلى عدم تناسب التعريفات المطبقة حاليا مع واقع عمليات الاستيراد، فضلا عن عدم الانضباط وحالات الفساد الموجودة في المنافذ الحدودية. أما الوظيفة الثانية: فتتمثل في الوظيفة الحمائية للمنتجات المحلية، ونلاحظ في هذا المجال أيضا أن عدم وجود نظام تعريفات كمركية قادر على توفير الحماية المطلوبة للمنتجات المحلية قد ساهم في تدهور القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وانخفاض نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل البطالة، مما يتطلب مراجعة هذه التعريفات وإعادة النظر فيها والعمل على إقرار قانون التعرفة الجديد، وضبط المنافذ الحدودية من أجل جعل التعريفات الكمركية أكثر قدرة على أداء وظائفها المالية والحمائية إزاء حالة المنافسة الشديدة التي تتعرض لها المنتجات الوطنية المماثلة للمنتجات المستوردة. ويعد كلا من قانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المنتج الوطني من القوانين المهمة التي ينبغي الإسراع في تشريعها كعامل محفز للقطاع الخاص على زيادة الاستثمارات في المشاريع الصناعية والمشاريع الزراعية.

ثانيا: أن السبب الأساس في تراجع مساهمة القطاعات السلعية الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، هو انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة والعامة في هذه القطاعات، فضلا عن انخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في القطاع الحكومي، سواء ما يتعلق بمشاريع البنى التحتية التي تحتاجها الصناعة والزراعة، أو انخفاض حجم الدعم الحكومي المقدم إلى مشاريع القطاع الخاص، وبما أن القطاع الخاص خلال المرحلة الماضية توجه في استثماراته نحو القطاع التجاري الاستيرادي، فإن عملية تفعيل دوره في المشاريع الصناعية والزراعية يتطلب تدخل الدولة من خلال التشريعات القانونية والشاركة مع القطاع الخاص من أجل المشاركة في

تحمل مخاطر الاستثمارات، وفي هذا المجال يمكن ان تكون بعض شركات القطاع العام عاملا مهما في عقد شراكة بين الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الخاصة، فهناك اكثـر من (٣٥) شركة عامة تابعة الى وزارة الصناعة، معظمها يعمل بطريقة التمويل الذاتي بعد انخفاض الدعم الحكومي المقدم لهذه الشركات.

ثالثا: ضرورة أن تضطلع الدولة بمسؤولياتها تجاه القضايا الاقتصادية، وان تعمل على تطبيق المواد الواردة في الدستور التي تتعلق بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، كالمادة ٢٥ من الدستور (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)

رابعا : من أجل مراعاة الجانب المهني في ادارة الموارد الاقتصادية وعمليات الاستثمار التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، من الضروري العمل على انشاء (مجلس أعلى للسياسات الاقتصادية وصناديق الثروة السيادية) كهيئة مستقلة ترتبط بمجلس الوزراء، ويناط بهذا المجلس مسؤولية وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية وادارة الايرادات النفطية بما يؤمن حجما اكبر من الاستثمارات التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية، واعادة هيكلة هيئة الاستثمار والحاقها بالمجلس الاعلى للسياسات الاقتصادية.

خامسا: هنالك أساليب حديثة لدور الدولة الاقتصادي، منها انشاء صناديق ثروة سيادية تقوم بعمليات الاستثمار في الداخل والخارج على أن يتحقق لهذه الصناديق ارتباطات التغذية المالية مع الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي.

ومن الأساليب الأخرى ما يعرف بآليات البوت (BOT)، التي تتضمن عقد شركات استثمارية بين الدولة والقطاع الخاص، وتضم هذه الآليات مجموعة كبيرة من اشكال الاتفاقات وتحمل المخاطر الاستثمارية وتوزيعها بين الدولة والقطاع الخاص، حيث ان مثل هذه الآليات لا تتطلب موارد مالية من الدولة، وانما تقديم التسهيلات الاستثمارية التي تتعلق بالتشريعات القانونية وتقديم الاراضي التي تقام المشاريع عليها، وكذلك الخدمات التي تمتلكها الدولة من اجل تسهيل مهمة الاستثمارات، في حين يلتزم القطاع الخاص بتمويل المشروع وتشغيله وتطويره والحصول على العوائد التي يمكن تقاسمها مع الدولة وفق ما ينص عليه عقد الاستثمار ولحين انتهاء مدة العقد ليعود المشروع بعد ذلك الى الدولة، وقد تم انشاء الكثير من المشاريع في قطاع البنى التحتية وفق هذه الآليات، كمشاريع مترو الانفاق والمطارات والموانئ والمشاريع السياحية، فضلا عن المشاريع الانتاجية في المجالات الصناعية والزراعية.

سادسا: الاهتمام بتشريع القوانين ذات العلاقة بعملية التنمية الاقتصادية، لاسيما القوانين ذات الصلة بتفعيل دور القطاع الخاص بعملية التنمية الاقتصادية، ومن هذه القوانين قانون النفط والغاز، لاسيما ما يتعلق بدور شركة النفط الوطنية العراقية في الاستثمارات النفطية، وقانون التعرفة الكمركية من أجل زيادة مساهمة ضرائب الاستيرادات في تمويل الموازنة العامة، لاسيما بالنسبة لبعض السلع الموجهة نحو الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفعة، كذلك من القوانين المهمة قانون حماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الصناعية والزراعية التي يوجد منها بدائل محلية بهدف تقليل الاستيرادات وفسح المجال أمام المنتجات المحلية للتعويض عن المنتجات المستوردة، كذلك لا بد أن تكون هناك تشريعات وضوابط حكومية تلزم الوزارات ودوائر الدولة على التعاقد مع الشركات الانتاجية في القطاع العام والقطاع المختلط والخاص

بغية شراء المنتجات من هذه الشركات تشجيعا للنتاج الوطني، ووضع قيود وضوابط بالنسبة للعقود التجارية مع الشركات الأجنبية التي تصدر منتجات مماثلة للمنتجات المحلية.

سابعاً: ضرورة التحول من تطبيق اسلوب موازنة الرقابة والبنود التي تهتم بالتخصيصات أكثر من اهتمامها بالمنجزات، الى اسلوب تطبيق موازنة البرامج والأداء التي تهتم بالأداء والمنجزات أكثر من اهتمامها بالتخصيصات، فالعراق في أمس الحاجة الى الأخذ بأسلوب موازنة البرامج والأداء في ضوء واقع ادارة وتخصيص الموارد المالية في الموازنة خلال المرحلة الماضية والذي يشير الى وجود هدر كبير في هذه الموارد، سواء فيما يتعلق بالنفقات التشغيلية أو النفقات الاستثمارية. ومن ثم فإن الآليات التي تعتمد موازنة البرامج والأداء من شأنها أن تساعد على الحد من حالات الهدر وتقييد حالات الفساد المالي والاداري بضوابط وعمليات رقابة ومساءلة عن الأداء ونوعية المشاريع والمنجزات التي طلبت من اجلها التخصيصات المالية من قبل الجهات المسؤولة عن أعمال التنفيذ.

المداخلات:

وبعد انتهاء الباحث من عرض ورقته البحثية حول الموازنة، بدأ الحضور من الاساتذة بطرح وجهات نظرهم حول الموضوع، اذ طرح الدكتور سعدي الابراهيم، الباحث في قسم ادارة الازمات سؤال عن ايجابيات الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، بوصفها صدمة من الممكن ان تدفعنا للتفكير الجاد بحلها، وقد ترشدنا الى طرق جديدة للدخل، نستعاض بها عن الاقتصاد الريعي الذي يكون اسيراً لأسعار النفط وتبدلاتها السريعة.

في حين عبر الأستاذ عباس كنبير مدير مكتب مجلس النواب في محافظة كربلاء المقدسة، عن ثنائه بخصوص المحاضرة واصفا اياها بأنها غنية ومفيدة وقد زادت الحاضرين معرفة بموضوع الموازنة، و اضاف كنبير بانه قد تعلم من اساتذته ومنذ المراحل الاولى في حياته الدراسية من ان (النفط العراقي هو لعنة)، ويقصد بذلك للنفط سلبات كبيرة؛ لأنه قد خلق لنا الاعداء والطامعين، فضلاً عن ان البلاد قد اصبحت رهينة اسعاره غير المستقرة.

اما الدكتور ياسر المختار، الباحث في قسم السياسة الدولية بمركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، فقد ارجع سبب عدم استقرار العراق بشكل عام والقطاع الاقتصادي بشكل خاص الى البيئة غير الصديقة التي يعيش فيها العراق، فعلى حد تعبيره هناك مؤامرة مستمرة تحاك ضد العراق من قبل دول الجوار.

وتساءل المدرس المساعد حسين عبد الأمير الباحث في قسم السياسة الدولية بمركز الدراسات الاستراتيجية، عن الاسباب التي تمنع الدولة العراقية من ان تحمي الصناعات المحلية من خلال منع استيراد السلع المنافسة: الصناعية والزراعية، او على الاقل فرض الضرائب الكبيرة عليها، واعطاء فرصة للصناعات الوطنية المحلية لكي تأخذ مكانها الحقيقي في الاسواق.

وقد عبرت النائبة ابتسام الهلالي العضو في مجلس النواب العراقي، عن تهمينها العميق لما جاء في الحلقة النقاشية، واقرحت بان يكون للعراق صندوق للالزمات، او احتياطي الاجيال القادمة، كما يسمى في بعض الدول المجاورة ومنها دولة الكويت والامارات العربية المتحدة، وهذا الصندوق من شأنه ان يساعد البلاد في تخطي الهزات الاقتصادية المفاجئة، كما هو حال الازمة التي يواجهها العراق بعد عام ٢٠١٤.

بينما الدكتور سلطان جاسم سلطان، التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء، فقد اضاف الكثير من النقاط المهمة بحكم تخصصه في حقل الادارة والاقتصاد، ومن بينها ان العراق لابد له من ان يفكر بالمستقبل وان يضع الحلول للمشاكل المفترض وقوعها، وان لا ينتظر حدوثها وبالتالي تزداد صعوبة التعامل معها.

واكد هذا الموضوع المدرس المساعد علي اسماعيل عبد المجيد مقرر قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد، مبيّناً ان عدم التخطيط السليم للموارد المالية والاعتماد على النفط قد يعرض البلاد لمزيد من الازمات الاقتصادية.

في حين ان الدكتور كمال الياصري ممثل ديوان الرقابة المالية/ فرع كربلاء المقدسة، قد ارجع سبب عدم وجود انعكاسات ايجابية للميزانية موازية لحجمها الضخم، الى ان اغلب الوزارات تدخل في مشاريع كبيرة ولكنها تفتقر لدراسة الجدوى الحقيقية، بل ان الدراسات غالبا ما تكون سطحية من اجل اجازة المشروع وليس من اجل ضمان نجاحه، وهكذا، فان الاموال تضيع في مشاريع غير قابلة للتنفيذ او ان تنفيذها لا يعود على البلاد بفائدة كبيرة.

وكان للأستاذ رياض غريب، بحكم تجربته العملية وخلفيته العلمية والعملية، اضافات قيمة تتم عن ادراكه وتفهمه العميق للموضوع، إذ عقب على بعض ما ورد في الحلقة النقاشية، فعلى حد قوله: ان الخلل لا يكمن في نوع الموازنة او في طريقة تنفيذها، بقدر ما يتعلق بالأشخاص القائمين على التنفيذ، فهناك ضعف لدى بعض الموظفين العموميين وعدم مهنية الكثير منهم، كما ان الظروف غير المستقرة التي يمر بها العراق تعد عاملا مساعدا في اهدار الاموال وتضييع المشاريع التي انفقت الدولة عليها اموالا طائلة.

واخيرا، انتهت الجلسة بشمعة امل اشعلها الدكتور خالد العرداوي رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية، من خلال تقائله بأن الازمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد ستجعل العراقيين يفكرون جيدا ببدائل عن الاقتصاد الريعي تكون اكثر استقرارا ولا تخضع لاقتصاد السوق العالمية وتقلباتها، متمنيا من الله العلي القدير ان يساعد العراق في تجاوز محنته . وانتهت الحلقة النقاشية بتقديم الدكتور فراس الصفار رئيس الحلقة النقاشية شكره وتقديره العميق لكل الحاضرين، على جهودهم الكبيرة التي بذلوها خدمة للمسيرة العلمية وتقانيا في سبيل حل المشاكل التي تقف بوجه تقدم بلادهم وازدهاره.

الابعاد السياسية للأحداث الامنية في البصرة

وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء
في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.



انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية التي يتبناها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء، وضمن نشاطاته العلمية واهتماماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالشأن العراقي وقضايا الملحة وتطوراتهِ وبالتفاعل مع كل مؤسسات الدولة، نظم قسم الدراسات الدولية في المركز حلقة النقاشية الشهرية تحت عنوان (الابعاد السياسية للأحداث الامنية في البصرة) قدمها الباحث في القسم المدرس المساعد مؤيد جبار حسن يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/١/٤، على قاعة المركز.

يشكل موضوع الحلقة محور اهتمام جهات عديدة ومتنوعة انعكست على مستوى الورقة البحثية والنقاش والتوصيات؛ لما لها من اثر على الواقع البصري بصورة خاصة والعراقي بصورة عامة، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن حاضِر المجتمع ومستقبله. تعد البصرة ثالث أكبر مدينة في جمهورية العراق، تقع في أقصى جنوب العراق على الضفة الغربية لشط العرب، وهي المعبر المائي الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات في القرنه. مساحتها ١٩٠٧٠ كم٢، يبلغ عدد سكانها ٢٨١٨٨٠٤ (الجهاز المركزي للإحصاء) تعد محافظة البصرة ميناء العراق الأوحِد، ومنفذهُ البحري إلى الخليج العربي، كما تزخر المحافظة بحقول النفط الغنية. وهي المنفذ البحري لتصدير النفط الخام الذي يقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية، كما ان غالبية صادرات النفط من محافظة البصرة. وهي المدينة الثالثة في العراق بعد بغداد والموصل، تقع على الضفة الثانية من شط العرب على بُعد حوالي ٦٧ كم من الخليج العربي وعلى بُعد ٥٤٩ كم من العاصمة بغداد تحدها من الجنوب الكويت والسعودية ومن الشرق إيران. مشاكل البصرة: تعاني البصرة حالاً أغلب مدن العراق، مشاكل عدة قد تختلف عن ما هو

موجود في باقي البلاد لخصوصية المحافظة عن سواها، ومنها:
النفط وحقوقه.

المياه والتصحّر.

الموائ.

التلوث.

الامن .

وسنركز على الاخير بوصفه يكتسب اهمية قصوى في بقية قطاعات الحياة ومسيرتها.

الامن: في البصرة يمكن تقسيمه على عدة محاور:

الارهاب.

السجون.

الشركات الامنية.

العشائر.

المافيات.

اولا: الارهاب

يتميز الوضع الامني في محافظة البصرة بالاستقرار النسبي. لكن المحافظة شهدت منذ النصف الأول من العام ٢٠١٥ زيادة في النزاعات العشائرية المسلحة وجرائم القتل والخطف والسطو المسلح وسرقة السيارات. ثم تحسن الوضع الأمني نهاية العام ٢٠١٥ بشكل ملحوظ بسبب تطبيق خطة أمنية أدت الى القاء القبض على أكثر من ثلاثة آلاف متهم بارتكاب جرائم جنائية مختلفة.(١)

ويلاحظ على العمليات الارهابية هناك انها تستهدف مكونات المجتمع البصري لغرض احداث شرخ طائفي؛ لعله يقود الى توتر او عنف متبادل بحكم الطبيعة العشائرية للمنطقة، كتفجير حافلة الوقف السني.(٢)

مكافحة الارهاب

الارهاب في البصرة كما في محافظات الجنوب ليس كما في بغداد مثلا او باقي المناطق الساخنة، فهناك استقرار نسبي، على الرغم من انه قد تحصل، بين فترة واخرى، عملية ارهابية هنا او هناك.

وقد اشار إلى ذلك محافظ البصرة قائلاً: ان الوضع الامني في البصرة يعد مستقرا اذا ما قارناه بالمحافظات الاخرى.(٣)

وحال الاستقرار هذه يجب ان لا تكون سببا إلى التراخي والتهاون بل دافعا إلى العمل اكثر من اجل تعزيز الامن في داخل المحافظة .

ثانياً: السجون
تشتمل محافظة البصرة على سجون عدة وهي كالاتي:

- سجن بوكا
- سجن البصرة المركزي
- معتقل امن البصرة
- معتقل القرنة
- سجن الهارثة
- معتقل ابو الخصيب
- سجن الزبير
- معتقل امن الزبير
- معتقل الفاو
- معتقل ام قصر
- سجن الرميثة
- معتقل العشار
- معتقل الشلامجة
- سجن الشعبية العسكري

وتعيش السجون اعلاء مشاكل عدة منها:
الاعتناظ: على الرغم من عددها الكبير الا ان السجون في المحافظة تشهد حالة اعتناظ. اذ اكد قائد عمليات البصرة الفريق سمير عبد الكريم في مؤتمر صحفي عقده بالبصرة إن "القوات الأمنية أَلقت القبض في مناطق مختلفة من البصرة خلال اسبوع واحد على ٢٠٧ مطلوبين، خمسة منهم تم إلقاء القبض عليهم من قبل مديرية الاستخبارات وجهاز الأمن الوطني، وهم يشكلون خلية كانت تخطط لشن اعتداء إرهابي في المحافظة".
ولفت قائد العمليات إلى أن "القوات الأمنية تشكو من اعتناظ السجون الموجودة في المحافظة، إذ لم يعد فيها حيزاً لمزيد من السجناء والموقوفين". (٤)
فقدان البنى التحتية: إذ أعلنت إدارة سجن المعقل بمحافظة البصرة، أن السجن يعاني من فقدان البنى التحتية. وقال مدير سجن المعقل للأحكام الخفيفة محمد عبد الله: ان السجن يعاني من تضرر البنى التحتية، حيث يفتقد كثيرا الى بعض الخدمات وبجاجة الى ترميم وإدامة".

ثالثاً: الشركات الامنية
كشف رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حاكم الزامل، عن وجود أكثر من ٧٠٠ شركة أمنية تمتلك أكثر من ١٧ عشر الف قطعة سلاح يعملون في الجانب الامني في البصرة داعيا الى مراقبة عمل هذه الشركات والتدقيق في بيانات العاملين فيها. (٥). وهذا يدل على عجز الجهات الامنية عن توفير الامن لهذه الشركات.

وقد قامت عدة احتجاجات قام به مجموعات من العمال العراقيين ضد تصرفات عناصر احدى شركات الامن البريطانية "جي فور اس" ، نتيجة عدم ثقة العراقيين بالشركات الامنية الاجنبية، ولا بشرعية وجودهم بعد التجارب المرة التي عانوها، فقد تعرض العراقيون للتعذيب ودمرت ممتلكاتهم وسقط عدد من المدنيين قتلى، على يد هذه الشركات وحادثة ساحة النور مازالت حاضرة في الازهان.(٦)

رابعاً: العشائر

أبرز العشائر في محافظة البصرة هي :

بني تميم، السعدون، ابو صالح، الدواسر، بني مالك، الزوبع، الجشعم، الزبيدي، الجوراني، والكرامشة، وغيرها من العشائر.

النزاعات العشائرية

بلغت النزاعات العشائرية حدا كبيرا اثرت على الامن العام للمواطنين في البصرة لدرجة دفعت اكثر من ١٠٠ شيخ عشيرة عراقية بصرية لتوقيع وثيقة شرف بعدم استخدام السلاح في النزاعات العشائرية وحلها سلمياً، مشددين على ضرورة الالتزام بها.

مع الدولة، حيث اصبحت تلك النزاعات والمناوشات المسلحة تهدد السلم والامن الداخليين في البصرة، وتهدد هبة الدولة واحترام القانون والاعراف. وقد دفع سوء الحال، رئيس اللجنة الامنية العليا في البصرة المحافظ ماجد النصاروي إلى توعّد العشائر المتسببة بالنزاعات المسلحة بترحيلها الى خارج منطقة سكنها.(٧)

كذلك شهدت بعض العشائر صراعات مع الشركات العاملة في المحافظة، فدخلت الشركات النفطية على خط إنتاج النفط العراقي، وكون تلك الحقول تقع ضمن سلطة تلك العشائر المعروفة بتاريخها غير المنضبط، اضطر الشركات إلى التعاقد مع العشائر ذاتها ليشكلوا قوة حماية تلك الشركات والأفراد العاملين فيها، هذا الأمر يزداد تأثيره كون تلك العشائر تقع قرب أهم حقول البصرة كحقل مجنون ونهر بن عمر.(٨)

ويحتاج ملف العشائر الكثير من الحزم والحكمة من قبل الحكومة المركزية، ولا نقول الحكومة المحلية بسبب عجز الاخيرة الدائم عن إيجاد أي حل لهذا الموضوع. كما ان الاخيرة اضعف من ان تواجه قوة العشائر الاكبر منها بأضعاف.

فشل المحافظ النصاروي في خطوته لتشكيل قوة ضاربة للإخضاع العشائر إلى حكم القانون، وسقطت هبة الدولة تحت عقال الاخيرة التي سحبت المحافظ إلى عرفها فشكل "جلسات عشائرية" في مقره.(٩)

لقد وصل وضع العشائر في البصرة إلى مرحلة خطيرة من الفوضى تهدد ليس فقط البصرة وانما العراق كله؛ على اساس من تلك المحافظة خزان نفط البلاد ومنفذه الوحيد على الخليج، فالعشائر في البصرة اليوم تتصارع من أجل المقاولات (وهذا باب عظيم من ابواب الفساد).

خامساً: المافيات

المافيا: هو مصطلح يستعمل لوصف نوع من "ثقافة عصابات الجريمة المنظمة" التي تمارس الحماية بالابتزاز في المقام الأول - استخدام التهريب العنيف للتلاعب بالنشاط الاقتصادي المحلي، وبخاصة الاتجار غير المشروع. ويمكن أن تمارس أنشطة ثانوية مثل الاتجار بالمخدرات والقروض بفوائد مرتفعة والتزوير. ترتبط العصابات بميثاق شرف، ولا سيما ميثاق الصمت، يحمي المافيا من التسلل الخارجي وتدابير إنفاذ القانون. وهذا التعريف ينطبق تماماً على عصابات الجريمة المنظمة داخل البصرة. هذه العصابات المنفلة تمارس نشاطها الاجرامي في كافة مجالات الحياة وقطاعاتها المتنوعة.

الجريمة المنظمة

أشار عبد الجبار الشاوي، مستشار محافظ البصرة، ان "عمل المنافذ الحدودية في البصرة يشوبه الكثير من الخروقات والاشكالات، حيث ان المافيات المشابهة للمافيات الايطالية مع عصابات المخدرات يتركزون في المنافذ، ويقومون بمعية بعض موظفي الكمارك بابتزاز التجار عبر أخذ أتاوات لغرض ادخال بضائعهم". (١٠)

فيما اكد عضو مجلس محافظة البصرة احمد عيد الحسين ان استمرار الجرائم المنظمة والنزاعات العشائرية بالمؤشر الخطير، و اضاف عضو المجلس ان قلة العدة والعدد للقوات الامنية من الجيش والشرطة حال دون السيطرة ومسك الارض من اجل منع عمليات السطو المسلح والنزاعات العشائرية المسلحة وعمليات الجريمة المنظمة. (١١)

ومقابل كل هذا التدهور الحاصل في ملف الامن نلاحظ، وحسب النائب عن محافظة البصرة جمال المحمدوي، ان وحدة الجريمة المنظمة التابعة لوزارة الداخلية "معطلة" عن العمل في المحافظة. (١٢)

التداعيات السياسية

كل هذه المشاكل الامنية التي تعاني منها محافظة البصرة القت بظلالها القاتمة على الحياة السياسية فيها. وكان التأثير متبادل، فما هو سياسي يوتر على ما هو أمني والعكس صحيح. ومن ابرز التداعيات السياسية:

١- ارباك عمل مجلس المحافظة والحكومة المحلية: مازال عمل مجلس المحافظة والحكومة المحلية دون مستوى الطموح، ولم يرتق الى الحال الذي يشعر فيه المواطن البصري انه قد تحقق له انجاز ملموس، والسبب في ذلك بحسب جمعة الزيني (عضو مجلس محافظة البصرة) الخلافات السياسية. (١٣)

- سقوط المبادرات التوفيقية نتيجة المناكفات السياسية وحتى التسوية التي حاول البيت الشيعي الخروج بها موحدا امام الناس، استطاعت احداث اقتحام مؤتمر العشائر في البصرة، ان تعكر المياه بين المتحالفين.

- بروز حركات سياسية جديدة -: ومن تبعات هذا الوضع المتأزم، ظهور حركات سياسية جديدة تدعي انها تحمل الحل الجذري لمشاكل المحافظة، كالجبهة المستقلة لإنقاذ البصرة. (١٤)

- برود الدعوة إلى أقلّيم البصرة:- أكد محافظ البصرة ماجد النصر اوي، أن الوقت غير مناسب لإقامة أقلّيم في البصرة بسبب "المحاصصة السياسية"، وأوضح أن اتّساع صلاحيات الحكومة المحلية وفهم النظام الفيدرالي أفضل من إقامة أقلّيم غير متكامل.

المدخلات:

- الدكتور فراس حسين علي: اتنى على الباحث، مشيرا الى أن الاحداث السياسية والامنية الاخيرة التي شهدتها المحافظة هي خير دليل على التداعيات السياسية للأحداث الامنية.
- الدكتورة روافد محمد علي: اكدت ان ضعف الدولة هو السبب وراء مشاكل البصرة. وضعف مؤسسات انفاذ القانون هي السبب في كل ما يحصل في البلاد. وان محافظة البصرة لا تختلف عن المحافظات الاخرى من حيث الوضع الامني.
- المدرس المساعد حسين باسم عيد الامير: شدد على ضرورة وجود سبل لدمج العشائر في النظام الحديث للدولة، ودعا إلى ضبط اداء العشائر عبر تفعيل المنظومة القضائية.
- المدرس المساعد علي مراد كاظم: اوضح بالتفصيل موضوع العشائر، مؤكدا انه في مرحلة الانتخابات تزداد حاجة السياسيين إلى العشائر. كما حمل العشائر الوافدة إلى البصرة الاضطرابات الحالية. وذكر الباحث بوجود ادراج سجن بوكا ضمن قائمة السجون في البصرة بوصفه ابرزها، وقد وصفه بمدرسة الارهاب. وعلل تفرع الشركات الامنية وخروجها عن السيطرة؛ بسبب انها مملوكة للسياسيين. واكد كذلك على ضرورة الاستعانة بقوات من خارج المحافظة لترويض العشائر غير المنضبطة.
- المدرس المساعد سعد محمد: اشار إلى تدخل دول الجوار في الشأن العراقي وخاصة في البصرة. وهناك دول تقيد من الوضع المتردي في المحافظة. اما الاستعانة بالحدش الشعبي في ردع العشائر سيكون غير عملي.
- المدرس المساعد ميثاق مناحي العيساوي: يرى بان المشكلة في محافظة البصرة هي مشكلة اقتصادية - اجتماعية قبل ان تكون سياسية، وتساهم الازمات السياسية المركزية في توسيع هذه المشاكل، وبشكل متعمد في بعض الأحيان من قبل القوى السياسية والأحزاب السياسية العراقية.
- دكتور ياسر المختار: عد ان موضوع العشائر موضوعا شائكا، ويجب ان يُحجم دورها. كما ان العنصرية زُرعت بواسطة تلك العشائر. كذلك لايد من الإشارة الى مشكلة المياه في البصرة والتي بانّت تؤثر على الحياة الاجتماعية بصورة كبيرة ولها تأثيراتها على الزراعة.
- دكتور خالد العرداوي: اشر الى اهمية البصرة في جسد العراق، واضاف اننا في العراق نحتاج إلى سلطة قوية ذات نزاهة وإخلاص تستطيع خلق مؤسسات قادرة على انفاذ القانون؛ فالسلاح خارج سيطرة الدولة امر سيء، والقانون يجب ان لا يطبق فقط على الفقراء والا ترمدوا. كما نصح بوجود خلق مصلحة اقتصادية للسكان، كذلك خلق حالة من الامان والسلام. وشدد على اننا في العراق في حاجة ماسة إلى استراتيجية شاملة للإصلاح.

ثم ختم رئيس الجلسة وقائع الحلقة النقاشية مذكرا بالتصريح الاخير للسيد رئيس الوزراء حيدر العبادي بعد التفجيرات التي ضربت مناطق من بغداد، والذي تضمن ضرورة احترام الجميع لهيية الدولة؛ لان هناك بعض الجماعات السياسية التي تستخدم العنف لترويع المواطنين

من قتل وخطف وتفجيرات هنا وهناك، موضحا ان الحكومة العراقية على علم بهذه الجماعات وعلى الاحزاب السياسية والفصائل العسكرية الالتزام بنقاط التفتيش لكي لا تستغل الجماعات الارهابية اسمائها وشعاراتها في اشاعة حالة العنف ولا نظام.

كما اكد رئيس الجلسة على اهمية البصرة من الناحية الاقتصادية كونها المنفذ الوحيد المسيط عليه من قبل الحكومة الاتحادية لتصدير النفط. ويبدو ان قضية البصرة قد سخرت لخدمة الكتل السياسية، مشددا على ضرورة خلق بيئة اقتصادية مؤاتية في المحافظة توفر النشاط الاقتصادي لسكان المحافظة وتجعلهم يقفون بوجه من يريد التخريب واشاعة حالة الفوضى.

التوصيات:

خرجت الحلقة النقاشية بالتوصيات الآتية:-

- ملف الارهاب، يجب ان يتم التعامل معه بكل حزم في العراق ككل وعدّ ملف الامن ملفا شاملا غير قابل للتجزئة والخذ بنظر الاهتمام اهمية مدينة البصرة على المستويات بحكم اهمية البصرة ومكانتها الاقتصادية.
- ملف السجون، على الحكومة المحلية ووزارة العدل، دراسة موضوع السجون وحل المشاكل هناك بما يضمن عدم خرق حقوق المساجين كبشر، وفي نفس الوقت حماية المجتمع منهم، والاهتداء بمقولة ان السجون للإصلاح وليس لتقريب الارهابيين والجريمة كما في سجن بوكا وغيرها.
- ملف الشركات الامنية، ملف شائك يتعلق بوجود مقاتلين (مرتزقة) مرخصين بحمل سلاح بأعداد كبيرة جدا، يشكل تهديد للأمن والسلم الداخلي، لذا يجب الحد من تلك الظاهرة او على اقل تقدير تقنينها والتحكم بها ضمن محددات خاصة.
- ملف العشائر، ضرورة ايجاد سبل لإدماج العشائر في النظام الحديث للدولة، وضبط اداء تلك العشائر لما فيه الصالح العام ومصلحة الدولة.
- على الحكومة تعزيز مؤسسات انفاذ القانون والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد ككل.
- وضع استراتيجية شاملة للإصلاح، يتم فيها خلق بيئة مؤاتية للحياة الكريمة للمواطنين جميعا دون استثناء، تنهض بجميع قطاعات العمل والانتاج والخدمات.

مصادر تم الاعتماد عليها:-

- ١- استخبارات البصرة تلقي القبض على متهم بـ"الإرهاب" وتشارك بحملة أمنية بالمحافظة، قناة السومرية ، <https://goo.gl/xFjgyl> .
- ٢- استتكار حكومة البصرة المحلية للأعمال الإرهابية، المدار نيوز ، <https://goo.gl/vGRWkl>
- ٣- محافظ البصرة : لامشاكل في ترسيم الحدود بين العراق والكويت، ٢٠١٦/٣/١٠ موقع المسلة، <https://goo.gl/1zcT°H>
- ٤- البصرة تشكو اكتظاظ السجون، ١ / ٩ / ٢٠١٥، شفق نيوز . <http://www.ara.26567/shafaaq.com>
- ٥- الزاملي : ٧٠٠ شركة أمنية تعمل في البصرة تمتلك ١٧ ألف قطعة سلاح ، موجز العراق، <https://goo.gl/yNhwzG>
- ٦- فلتغادر الشركة الامنية"جي فور اس" البصرة وامن مواقع النفط العراقية يكفله العراقيين ، المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي ، ٢٠١٣/١٢/٢ ، الرابط: <http://www.847=almubadarairaq.org/?p>
- ٧- حكوم البصرة ترحل العشائر النيرة للنزاعات ، قناة ان ار تي، <http://www.nrttv.17268=com/ar/Detail.aspx?Jimare>
- ٨- البصرة مدينة يحكمها السلاح ، ٢٠١٦/١/٢٨، موقع الخلاصة، <https://goo.gl/zr3BDy>
- ٩- قوة النصر اوي الضاربة تسقط امام شراسة العشائر المتناحرة شمال البصرة، صحيفة العالم الجديد، <https://goo.gl/BWgl3g>
- ١٠- مافيات تسيطر على موظفي الكمارك وشرطة البصرة تكشف عن تعاقدتها لشراء عجلات سونار للكشف عن الممنوعات، ٢٠١٣/١/٧ ، وكالة برانا <https://goo.gl/XqMgOY>
- ١١- مجلس البصرة يصف استمرار الجرائم المنظمة والنزاعات العشائرية بالمؤشر الخطير، وكالة انباء برانا ، ٢٠١٦/١/١٢ . <https://goo.gl/HGdmj4>
- ١٢- نائب عن البصرة : وحدة الجريمة المنظمة في المحافظة معطلة عن العمل ، ٢٠١٦/١/١٢ (قناة السومرية، <https://goo.gl/rh2PBb>)
- ١٣- جعة الزيني : الخلافات السياسية تعرقل العمل في محافظة البصرة ، ٢٠١٥ / نيسان / ٢١ (موقع الحزب الشيوعي العراقي، <https://goo.gl/nC4JL6>).
- ١٤- تشكيل جبهة سياسية مستقلة في البصرة لخوض الانتخابات المقبلة ، ٢٠١٦/١١/٧، (قناة السومرية، <https://goo.gl/pyNgXX>).



لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalaess.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalaess.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز